كلية الآداب / الدراسات العليا

ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا:
دراسة واقع ومستقبل قطاع الخدمات باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد

Metropolitan Ramallah Al-Bireh Beitunya: Study of The Present and Future of Services Sector by Using Geographic Information Systems (GIS) and Remote Sensing (RS) Techniques

إعداد الباحث:

عبد الله خليل عبد الله عمرو

إشراف: د. كمال عبد الفتاح

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

الفصل الدراسي الأول 2011/2010

ميترويوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا:
دراسة واقع ومستقبل قطاع الخدمات باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد

**Metropolitan Ramallah Al-Bireh Beitunya:
Study of The Present and Future of Services Sector by Using Geographic Information Systems (GIS) and Remote Sensing (RS) Techniques**

إعداد:

عبد الله خليل عبد الله عمرو

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 6 / 12 / 2010

أعضاء لجنة المناقشة: **التوقيع**

د. كمال عبد الفتاح (رئيسا)

د. أحمد أبو حماد (عضوا)

د. عثمان شركس (عضوا)

الإهداء:

أهدي
ثمرة
جهدي
هذا
إلى
أبي وأمي
لإخوتي وأختي
إلى كل من يحبني
أطال الله في عمرهم
ومنحهم الصحة والسعادة والعافية
وبالتأكيد لا أنسى أن أهدي نفسي ما أنجزته

الشكر والتقدير:

أتقدم بالشكر الجزيل لله تعالى، ومن ثم أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وإنجاحه ليصل إلى ما وصل إليه، أشكر كل الأفراد والمؤسسات والجهات التي ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تقديم أي مساهمة تذكر لتطوير الرسالة ولتزويد الباحث بالمعلومات والتعاون معه.

أتقدم بالشكر للمشرف على الرسالة د.كمال عبد الفتاح، بالإضافة إلى أعضاء لجنة المناقشة د.عثمان شركس ود.أحمد أبو حماد، لإشرافهم ومتابعتهم للرسالة، وإلى كافة الأساتذة والعاملين في دائرة الجغرافيا وجامعة بيرزيت.

كما أنني أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير لجميع المؤسسات والوزارات والهيئات المحلية سواء كانت حكومية أو خاصة أو مؤسسات مجتمع مدني، والتي بالتأكيد يطول ذكرها لكثرتها وتعددها.

وكم يسعفني الحظ أن أشكر كافة زملاء العمل طاقم وموظفي وزارة التربية والتعليم العالي وأخص بالذكر زملائي في الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي.

وبالتأكيد فإنني أتقدم بشكر خاص لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لتقديمه منحة مالية لإنجاز هذه الرسالة، حيث ساهمت هذه المنحة في تنفيذ الجزء الأكبر من مستلزمات ومتطلبات الرسالة، ومن هذا المنطلق أود شكر القائمين على المنحة في معهد الصحة العامة والمجتمعية في جامعة بيرزيت وعلى رأسهم د. رنا الخطيب مديرة المعهد ود. نيفين أبو ارميلة وأ. وئام حمودة وأ. هديل دلول.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن أشكر الجميع، مع أمنياتي الحارة بالتوفيق والنجاح لكل طالب علم

التوقيع

الباحث عبد الله خليل عمرو

فلسطين

2010/12/6

قائمة المحتويات:

الرقم	العنوان	الصفحة
	الإهداء	أ
	الشكر والتقدير	ب
	قائمة المحتويات	ت
	فهرس الأشكال	خ
	فهرس الجداول	د
	فهرس الخرائط	ر
	فهرس الصور الجوية	ز
	فهرس الملحق	ز
	الملخص باللغة العربية	س
	الملخص باللغة الإنجليزية	ش
1	الفصل الأول: الإطار النظري والأوضاع الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة	1
1.1	الإطار النظري ومنهجية البحث	1
1. 1. 1	المقدمة	2
1. 1. 2	مشكلة البحث	3
1. 1. 3	أسئلة البحث	3
1. 1. 4	فرضيات البحث	3
1. 1. 5	أهمية وأهداف البحث	4
1. 1. 6	منهجية البحث	4
1. 1. 7	أدوات البحث	6
1. 1. 8	حدود البحث	7
1 . 1. 9	صعوبات البحث	7
1. 1. 10	مراجعة الأدبيات	7

2 .1	الأوضاع الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة	24
1 .2 .1	الموقع	24
2 .2 .1	التضاريس والجيولوجيا	25
3 .2 .1	المناخ (الأمطار والمياه والحرارة)	27
4 .2 .1	استعمالات الأراضي	28
5 .2 .1	تطور أعداد السكان	32
6 .2 .1	الزيادة الطبيعية	36
7 .2 .1	التركيب النوعي والعمري للسكان	39
8 .2 .1	التركيب الاجتماعي	40
9 .2 .1	حالة اللجوء	43
10 .2 .1	الإعاقة/ الصعوبة	44
2	الفصل الثاني: خلفية نظرية حول دراسات الميتروبوليتان	45
1 .2	مفهوم المدينة	46
2 .2	نشأة المدن وتطورها	47
3 .2	المدينة والتنمية	49
4 .2	مفهوم الميتروبوليتان	54
5 .2	تطور المناطق الحضرية	56
6 .2	مشاكل المناطق الميتروبوليتانية	57
7 .2	نماذج محلية وإقليمية للميتروبوليتان	57
8 .2	الخدمات الحضرية	61
3	الفصل الثالث: الواقع الحالي للخدمات في منطقة الدراسة	64
1 .3	المباني	65
2 .3	المساكن (الوحدات السكنية)	67

3 .3	حيازة المسكن	70
4 .3	متوسط كثافة السكن	71
5 .3	المساكن والاتصال بالصرف الصحي	72
6 .3	توفر السلع المعمرة	75
7 .3	طرق التخلص من النفايات المنزلية	76
8 .3	المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة في الطبخ	77
9 .3	المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة في التدفئة	77
10 .3	التركيب الاقتصادي للسكان	78
11 .3	قطاع التعليم	96
12 .3	قطاع السياحة والترفيه	109
13 .3	قطاع المياه	116
14 .3	قطاع الكهرباء	121
15 .3	قطاع النقل والمواصلات	127
16 .3	قطاع الصحة	130
4	الفصل الرابع: الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الخدمات	135
1 .4	الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع المياه	136
2 .4	الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع الصحي	137
3 .4	الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع السياحة	139
4 .4	الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الكهرباء	141
5 .4	الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع النقل والمواصلات	143
6 .4	الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع التعليم	145
7 .4	الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الصرف الصحي و النفايات	148
8 .4	الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع خدمات التجارة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	151

5	الفصل الخامس: التوقعات المستقبلية	153
5. 1	التوقعات المستقبلية الديموغرافية	154
5. 1. 1	الخصوبة	154
5. 1. 2	أمد الحياة (الأجل المتوقع) ووفيات الأطفال	157
5. 1. 3	عدد المواليد والوفيات السنوي	158
5. 1. 4	المعدلات الحيوية	159
5. 1. 5	السكان	161
5. 1. 6	التركيب والتوزيع الأسري	163
5. 2	التوقعات المستقبلية للخدمات	164
5. 2. 1	المباني والمساكن	164
5. 2. 2	اتصال المساكن بالمياه والكهرباء والصرف الصحي وطرق التخلص من النفايات المنزلية	167
5. 2. 3	طاقة التدفئة	167
5. 2. 4	التركيب الإقتصادي	168
5. 2. 5	قطاع التعليم	170
5. 2. 6	قطاع السياحة والترفيه	173
5. 2. 7	قطاع المياه	174
5. 2. 8	قطاع الكهرباء	175
5. 2. 9	قطاع الصحة	176
5. 2. 10	قطاعات خدماتية أخرى	176
5. 3	الفجوة بين الواقع والمتوقع	178
6	الفصل السادس: الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات	180
6. 1	الخاتمة	181

2 .6	الإستنتاجات	184
3 .6	التوصيات	190
7	قائمة المصادر والمراجع	193
8	الملحق	200

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1 .1	هرم أعمار السكان لمنطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا في عام 2007.	40
2 .1	الأسر الخاصة وحجم الأسرة في منطقة الميتروبوليتان في عام 2007.	41
1 .2	التصميم المنهجي لعمليات التخطيط الحضري.	52
1 .3	المساكن المأهولة حسب نوع المسكن في عام 2007.	70
2 .3	السكان الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب المهن الرئيسية في منطقة الميتروبوليتان والضفة الغربية لعام 2007.	83
3 .3	توزيع المنشآت حسب الحالة العملية في منطقة الميتروبوليتان لعام 2008.	86
4 .3	تطور أعداد الغرف الفندقية في منطقة الميتروبوليتان من عام 2000–2008.	112
5 .3	تطور أعداد نزلاء الفنادق في منطقة الميتروبوليتان من عام 2000 – 2008.	113
6 .3	التوزيع النسبي لجنسيات نزلاء الفنادق في منطقة الميتروبوليتان لعام 2008.	113
7 .3	تطور متوسط إشغال الغرف والأسرة في منطقة الميتروبوليتان من عام 2000 – 2008.	115
8 .3	تطور استهلاك المياه في منطقة الميتروبوليتان في سنوات مختارة.	117
9 .3	التوزيع النسبي لاستهلاك الأنشطة المختلفة للطاقة الكهربائية في منطقة الميتروبوليتان في عام 2009.	126
1.5	تطور توقعات معدل الخصوبة الكلية لمنطقة الدراسة خلال الفترة 2007 – 2025.	155
2.5	تطور متوسط السن عند الحمل في منطقة الدراسة خلال 2007 – 2025.	156
3.5	تطور نسبة الأطفال للنساء في منطقة الدراسة خلال 2007 – 2025.	156
4.5	معدل وفيات الأطفال الرضع.	157
5.5	معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات	158

6.5	معدل المواليد الخام.	159
7.5	معدل الوفيات الخام.	160
8.5	معدلات الزيادة الطبيعية.	160
9.5	تقدير توقعات تطور أعداد السكان في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة 2007 – 2025.	161
10.5	هرم أعمار السكان المتوقع في عام 2025.	162
11.5	توقعات تطور أعداد المباني في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة ما بين 2010 – 2025.	165
12.5	التوزيع العددي لتوقعات أعداد الغرف في المساكن المأهولة في عام 2025.	166
13.5	توقعات تطور أعداد المنشآت في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة ما بين 2010 – 2025.	169
14.5	توقعات تطور أعداد النزلاء وليالي المبيت في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة ما بين 2010 – 2025.	174

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1 .1	تطور أعداد السكان ومعدل النمو السنوي حسب التجمع في منطقة الميتروبوليتان ما بين 1931 – 2007.	34
2 .1	تطور أعداد المواليد والوفيات الزيادة الطبيعية في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة 1998 – 2007.	38
3 .1	السكان الفلسطينيون 10 سنوات فأكثر حسب الجنس والحالة التعليمية في منطقة الميتروبوليتان في عام 2007.	42
1 .2	نموذج لأسس تخطيط عدد من الخدمات بناء على معايير عالمية وعربية.	53
1 .3	المباني المكتملة حسب التجمع السكاني واستخدام المبنى في منطقة الميتروبوليتان عام 2007.	67
2 .3	التوزيع العددي والنسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب النشاط الاقتصادي وتوزيع العاملين في منطقة الميتروبوليتان في عام 2008.	89
3 .3	توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية	91

	حسب الكيان القانوني في منطقة الميتروبوليتان في عام 2008.	
4 .3	توزيع المدارس في منطقة الميتروبوليتان حسب الجهة المشرفة والتجمع السكاني للعام الدراسي 2009/2008.	101
5 .3	توزيع الكليات الجامعية في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا حسب التجمع للعام الدراسي 2010/2009.	105
6 .3	أعداد الطلبة الجدد الملتحقين بالكليات الجامعية والمجتمعية في منطقة الميتروبوليتان للعام الدراسي 2007 / 2008.	107
7 .3	تسعيرة تعرفة المياه المباعة حسب مصلحة مياه محافظة القدس منذ عام 2005-2010.	118
8 .3	المساكن المأهولة في منطقة الميتروبوليتان حسب المصدر الرئيسي للمياه في المسكن في عام 2007.	121
9 .3	التوزيع العددي والنسبي للمشتركين بخدمة الكهرباء حسب التجمع السكاني في منطقة الميتروبوليتان في نهاية سنة 2009.	122
10 .3	التوزيع العددي والنسبي لاستهلاك الكهرباء حسب التجمع في منطقة الميتروبوليتان لعام 2009.	123
11 .3	المساكن المأهولة في منطقة الميتروبوليتان حسب التجمع السكاني واتصال المسكن بالكهرباء في عام 2007.	126
1 .4	الأوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع الصرف الصحي في منطقة الميتروبوليتان.	149
1 .5	التوزيع العددي لتوقعات المساكن المأهولة حسب نوع المسكن لعام 2025.	166
2. 5	توقعات التوزيع العددي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب النشاط الاقتصادي في منطقة الميتروبوليتان لعام 2025.	170
3. 5	التوقعات المستقبلية لرياض الأطفال في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة ما بين 2010 – 2025.	171
4. 5	التوقعات المستقبلية للمدارس في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة ما بين 2010 – 2025.	173
5 .5	المساحات المتوقعة لبعض القطاعات الخدماتية في منطقة الدراسة لأعوام 2015 و 2025.	177

فهرس الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
1 .1	التجمعات السكانية في منطقة الميتروبوليتان.	24
2 .1	الارتفاعات في منطقة الميتروبوليتان.	26
3 .1	جيولوجية محافظة رام الله والبيرة.	27
4 .1	معدل سقوط الأمطار في منطقة الميتروبوليتان.	28
5 .1	استعمالات الأراضي في منطقة الميتروبوليتان.	30
1 .2	نموذج أولي للمنطقة الحضرية في الخليل.	59
2 .2	نموذج أولي للمنطقة الحضرية في بيت لحم.	60
3 .2	نموذج أولي للمنطقة الحضرية في نابلس.	61
1 .3	التوزيع الجغرافي لعدد المباني في منطقة الميتروبوليتان حسب التجمع السكاني لعام 2007.	65
2 .3	المساكن المأهولة في منطقة الميتروبوليتان حسب متوسط كثافة السكن في عام 2007.	72
3 .3	التوزيع النسبي للمساكن حسب التجمع السكاني والاتصال بالصرف الصحي في منطقة الدراسة لعام 2007.	74
4 .3	التوزيع النسبي للأسر حسب توفر بعض السلع المعمرة في منطقة الدراسة لعام 2007.	76
5 .3	التوزيع الجغرافي للمناطق التجارية والصناعية في منطقة الميتروبوليتان عام 2010.	93
6 .3	التوزيع الجغرافي للبنوك حسب التجمع السكاني في منطقة الميتروبوليتان لعام 2010.	95
7 .3	التوزيع الجغرافي للمدارس حسب التجمع السكاني في عام 2009.	99
8 .3	التوزيع الجغرافي العددي للمدارس في منطقة الدراسة حسب التجمع السكاني للعام 2009./2008	100
9 .3	التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي حسب التجمع السكاني في منطقة الميتروبوليتان عام 2009.	106
10 .3	التوزيع الجغرافي للفنادق حسب التجمع السكاني في منطقة الميتروبوليتان عام 2010	110
11 .3	التوزيع الجغرافي للمستشفيات حسب التجمع السكاني في منطقة الميتروبوليتان	132

	عام 2009	

فهرس الصور الجوية:

الرقم	العنوان	الصفحة
1 .1	الزحف العمراني على المناطق الزراعية في منطقة البالوع.	31
2 .1	التداخل ما بين المناطق السكنية ومناطق الخدمات العامة.	32
1 .3	محطة معالجة المياه العادمة في مدينة البيرة.	73
2 .3	انتشار مراكز الخدمات التجارية الكبرى على أطراف المناطق الحضرية.	94
3 .3	تجاور عدد كبير من البنوك ضمن حيز جغرافي محدد في مدينة البيرة.	96
4 .3	مدرسة ذكور رام الله والمؤثرات المحيطة بها.	103
5 .3	مظهر عام لفندق الموفنبيك في المراحل النهائية لتجهيزه قبل الافتتاح بفترة بسيطة.	111
6 .3	موقع مجمع وسائط النقل العمومي في المركز التجاري لمنطقة الدراسة.	129
7 .3	موقع مستشفى الرعاية العربية في قلب منطقة الأعمال المركزية لميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا.	134

فهرس الملحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1 .8	خريطة توزيع المباني في منطقة الميتروبوليتان	200
2 .8	خريطة توزيع وأحجام شبكة المياه في منطقة الميتروبوليتان لعام 2009	201
3 .8	خريطة توزيع شبكة الطرق في منطقة الميتروبوليتان	202
4 .8	خريطة استمارة قياس مدى رضا السكان عن الخدمات المقدمة لهم	203

الملخص باللغة العربية:

تناول هذا البحث دراسة منطقة الميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا ومخيمي الأمعري وقدورة وقرى بيتين وصردا وعين عريك وعين قينيا ورافات وكفرعقب، بحيث تم استخدام العديد من الأدوات البحثية من ضمنها برامج نظم المعلومات الجغرافية (ArcGis\ArcMap-9.3) والاستشعارعن بعد (ERDASE Imagine V 8.3) والخرائط والصور الجوية والمقابلات وبرنامج التحليل الإحصائي SPSS الإصدار 12 وبرنامج Spectrum – Rapid.

وتتمحور مشكلة البحث الأساسية بأن منطقة الدراسة المتمثلة بميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا والقرى المجاورة لها، قد نمت في الآونة الأخيرة، بشكل كبير جدا وازداد عدد سكانها بشكل سريع دون أن يواكب ذلك نمو فعلي وواضح في مقدار الخدمات والبنية التحتية والمرافق العامة المقدمة للسكان مما يخلق عددا من المشاكل الإضافية.

ومن أبرز أهداف البحث جمع وتحليل البيانات والمعلومات حول القطاعات الخدماتية المختلفة ومن ثم دراسة الواقع الحالي وتصميم مخطط وتقدير احتياجات السكان خلال السنوات القادمة، ومن حيث المنهجية فإنها اعتمدت على العديد من المناهج البحثية مثل المنهج الكمي (التحليل الرياضي) والمنهج الوصفي والميداني والتاريخي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها حصول ازدياد كبير في أعداد سكان منطقة الدراسة من خلال الزيادة الطبيعة ومعدلات النمو السكاني المرتفع، وهذا الأمر رافقه ضغطا كبيرا على الخدمات والبينة التحتية، مما أدى إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة للسكان في العديد من القطاعات، ويضاف إلى ذلك أن الوضع السياسي والأمني على مدى سنوات طويلة لم يساهم في تحقيق حالة استقرار تؤدي إلى تنفيذ تنمية حضرية وسكانية ديموغرافية للنهوض بواقع منطقة الدراسة.

أما أبرز التوصيات فهي تتمثل بضرورة إخضاع قطاع الخدمات برمته لدراسة تخطيطية شاملة تستخدم معايير علمية تتناسب مع احتياجات السكان، بحيث يتم الخروج من الفوضى والعشوائية في هذا القطاع والتوجه نحو الدقة والمهنية، والعمل على معالجة المشاكل الحالية التي لعبت دورا في التأثير سلبا على حياة السكان.

Abstract:

This study deals with the present and future of services sector in the Metropolitan area of Ramallah – Al- Bireh – Beituniya, Al Am'ari and Qaddura refugee camps as well as the villages of Beitin, Surda, Rafat, 'Ein 'Arik, Kafr 'Aqab and 'Ein Qiniya.

In this study different research tools were used including GIS (ArcGis\ArcMap-9.3), remote sensing (ERDASE Imagine V 8.3), maps of different scales, air photos, statistical analysis program SPSS twilfth edition, spectrum-rapid program and field interviews.

The research problem is the failure of the exciting services to meet the needs of the population. This was mainly created by the very rapid growth of the population of the study area that exceeded the growth of services and infrastructural facilities.

The main two aims of the study are first to collect and analyse the data about the different services sectors, which helps in giving a thorough knowledge of the situation of the services distribution.

The second aim is to design a plan for improving the services to meet the needs of the growing population in the coming decades.

The methodology used included the historical, descriptive and quantitive methodologies as well all extensive field work.

The main findings of the study are:

- A great increase of the population due to natural increase as well as internal immigration to the study area.
- The population increase created great pressure on the existing services and infrastructure, which led to the decline of the services standards in many sectors.
- The long time turbulent political and security situation led to the prevention of real efficient urban development.

The main recommendations of this study are:

- In the short run: instant need to remedy the diffecencies in the services sector.
- In the long run: the need to carry out detailed studies on the different services sectors, and produce and execute comprehensive plans that meet the population needs.

الفصل الأول:

الإطار النظري والجوانب الطبيعية والأوضاع البشرية لمنطقة الدراسة

1.1: الإطار النظري ومنهجية البحث:

1. 1. 1: المقدمة

1. 1. 2: المشكلة

1. 1. 3: الأسئلة

1. 1. 4: الفرضيات

1. 1. 5: الأهمية والأهداف

1. 1. 6: المنهجية

1. 1. 7: الأدوات

1. 1. 8: حدود الدراسة

1 . 1. 9: الصعوبات التي واجهة الدراسة

1. 1. 10: مراجعة الأدبيات

1. 2: الأوضاع الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة:

1. 2. 1: الموقع

1. 2. 2: التضاريس والجيولوجيا

1. 2. 3: المناخ (الأمطار والمياه والحرارة)

1. 2. 4: استعمالات الأراضي

1. 2. 5: تطور أعداد السكان

1. 2. 6: الزيادة الطبيعية

1. 2. 7: التركيب النوعي والعمري للسكان

1. 2. 8: التركيب الاجتماعي

1. 2. 9: حالة اللجوء

1. 2. 10: الإعاقة / الصعوبة

1.1: الإطار النظري ومنهجية البحث:

1.1.1: المقدمة:

يشكل موضوع تطوير وتحسين حياة السكان كما ونوعا جزءا أساسيا من التنمية والتخطيط، خصوصا في القطاعات التي تلعب دورا مباشرا في التأثير على الحياة العامة، ومن ضمن هذه القطاعات الحيوية بالغة التأثير قطاع الخدمات، وذلك لما له من دور بارز في المساس بشكل كبير في تفاصيل حياة السكان وهياكل المؤسسات، ويزداد الأمر تعقيدا عند دراسة ذلك في ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا والقرى المجاورة لهذه الحاضرة والتي ستصبح خلال فترة قصيرة كتلة حضرية واحدة.

يكمن سبب إختيار منطقة الدراسة، لكونها تشكل منطقة مركزية في الضفة الغربية، نمت بشكل كبير خلال فترة زمنية قصيرة لظروف متعددة، مما شكل ضغطا هائلا على قطاع الخدمات، ومن هنا نستطيع أن نبرز أهمية وأهداف البحث في أنها ستوجد دراسة جديدة تفتح آفاقا واسعة للبحث من حيث تسليط الضوء على منطقة مهمة، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات كبيرة ومتعددة عن التجمعات السكانية المشمولة بالدراسة، ودور ذلك في التخطيط وصنع القرار.

تبرز إشكاليات البحث بأن منطقة الدراسة شهدت نموا سكانيا كبيرا في الآونة الأخيرة، في ظل غياب التخطيط السليم للخدمات، وسوء توزيعها ونقصها، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف العامة التي تعيشها المنطقة، مما يجعل الفرضيات الأساسية تتمحور حول أنه مع ازدياد عدد السكان وغياب التخطيط وازدياد الضغط على المرافق العامة كلما يؤدي ذلك إلى سوء نوعية الخدمات المقدمة للسكان.

أما بالنسبة لهيكلية البحث فإنها تقسم إلى عدة فصول وهي: الإطار النظري والأوضاع الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة، وخلفية نظرية عن موضوع الدراسة، والواقع الحالي للخدمات في منطقة الدراسة، والصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الخدمات، والتوقعات المستقبلية، والنتائج والتوصيات والخاتمة.

2.1.1: المشكلة:

تتمحور مشكلة البحث الأساسية في أن منطقة الدراسة المتمثلة بميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا والقرى المجاورة لها، قد نمت في الآونة الأخيرة بشكل كبير جدا، وازداد عدد سكانها بشكل سريع، دون أن يواكب ذلك نموا موازيا في مقدار الخدمات المقدمة للسكان مما خلق مزيدا من المشاكل الإضافية مثال ذلك ما يلي:

- مشكلة ازدياد عدد السكان بشكل كبير بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة العالية من كل أنحاء الضفة الغربية إلى منطقة الدراسة، وما ترتب عليهما من عدم القدرة على توفير احتياجات السكان بشكل كاف.
- مشكلة غياب التخطيط والتنظيم السليم ونقص وضعف وسوء توزيع الخدمات، مثل مشكلة نقص المياه، ضعف وانقطاع التيار الكهربائي، عدم توفر الخدمات الصحية في كل المناطق، سوء حالة الشوارع، قلة المناطق الخضراء والمتنزهات والحدائق العامة، سوء إدارة أزمة النقل والمواصلات، وتركز المؤسسات الحكومية والخاصة والدولية في منطقة الدراسة مما يزيد من الضغط على المرافق...إلخ.
- ويضاف إلى ذلك دور الاحتلال الإسرائيلي في العمل على تغييب التخطيط التنموي السليم والحد منه، وذلك من خلال تأثير ممارساته سلبا على منطقة الدراسة.

1. 1. 3: الأسئلة:

تتركز أهم الأسئلة الرئيسة للبحث حول ما يلي:

- هل هناك علاقة بين ازدياد أعداد السكان بشكل كبير وازدياد الضغط على قطاع الخدمات في منطقة الدراسة؟
- هل هناك علاقة بين غياب التخطيط التنموي للخدمات وسوء الخدمات المقدمة للسكان؟
- هل هناك علاقة بين تحسن الوضع الأمني والسياسي (توفر المناخ الأفضل للاستقرار) وبين تحسن نوعية الخدمات؟

1. 1. 4: الفرضيات:

هناك العديد من الفرضيات التي يمكن بلورتها حول هذا الموضوع، إلا أن أبرز هذه الفرضيات يتمثل فيما يلي:

- ❖ كلما ازداد عدد السكان بشكل كبير أدى ذلك إلى ازدياد الضغط على قطاع الخدمات.
- ❖ كلما غاب التخطيط التنموي للخدمات أدى ذلك إلى سوء الخدمات المقدمة للسكان.

❖ كلما تحسن الوضع الأمني والسياسي (توفر المناخ الأفضل للاستقرار) أدى ذلك إلى تحسن نوعية الخدمات.

1. 1. 5: الأهمية والأهداف:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على منطقة الدراسة التي تنمو نموا سريعا، وبالتحديد دراسة واقع الخدمات والبنية التحتية والمرافق العامة في المنطقة، بحيث تزداد أهمية البحث بالاستفادة منه في عملية تخطيط سليم وفعال لضمان تحسين نوعية حياة السكان، وهذا ما يتضح وبشكل جلي في المشاكل والفرضيات والنتائج المتوقعة للبحث، والذي يعتبر رائدا في مجاله، خصوصا أنه يفتح آفاقا جديدة للدراسة في هذا السياق، وبناء على ذلك تتركز أهداف البحث فيما يلي:

- دراسة وتحليل البيانات المكانية والجغرافية حول الميتروبوليتان وحدوده، ومساحة التجمعات المشتركة فيه ومساحة الأراضي المقام عليها الأنشطة المختلفة.
- دراسة وتحليل واقع البنية التحتية في التجمعات السكانية بما في ذلك توفر خدمات المياه والكهرباء ومصادرها ووسائل الصرف الصحي، ووسائل التخلص من النفايات، بالإضافة إلى خدمات الاتصالات والمواصلات.
- دراسة وتحليل واقع القطاع الصحي والتعليمي، والسلطات المحلية على مستوى التجمع السكاني والخدمات المتوفرة التي تقدمها والمرافق العامة المختلفة، وأيضا القطاع الإجتماعي والثقافي والمؤسسات غير الحكومية وأعداد المشتركين فيها والأنشطة والخدمات التي تقدمها، والآثار والمواقع السياحية والترفيهية، والاستفادة من ذلك في تحسين واقع المنطقة.
- دراسة وتحليل واقع القطاع المالي والتجاري والإداري خصوصا في ظل إعتماد الكثير من المؤسسات التجارية والمالية والمحلية والدولية من منطقة الدراسة كمركز للإدارة الإقليمية.
- بناء منظومة للتخطيط التنموي من خلال توقع أعداد السكان في المستقبل وربط ذلك باحتياجاتهم من الخدمات المختلفة، اعتمادا على أسس ومعايير محلية وعالمية.

1. 1. 6: المنهجية:

اتبع الباحث الدراسات الاستقصائية من خلال دراسة طبيعة البيانات وتعددها وتنوعها، فمنها بيانات إحصائية من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومصلحة مياه محافظة القدس منطقة رام الله والبيرة وشركة كهرباء

محافظة القدس ووزارة الصحة...إلخ، وبيانات ميدانية من خلال العمل الميداني، وبيانات علمية من خلال المصادر والمراجع والدراسات الأدبية المختلفة.

وتتعدد طرق جمع البيانات ومعالجتها، فمثلا في الفصل الأول تم اقتصار الأمر على نبذة عامة عن منطقة الدراسة من حيث عناصر الجغرافيا الطبيعية والبشرية المتعددة، أما في الفصل الثاني فإنه تم العمل على بناء خلفية نظرية علمية عن دراسات الميتروبوليتان وخدماتها والمشاكل والعوامل المؤثرة فيها وعلاقة ذلك بالتحضر والمدينة والتنمية...إلخ، مع دراسة نماذج محلية وإقليمية وعالمية استنادا على عدد كبير من الأبحاث والمعلومات بهذا الخصوص، في حين أنه تم الاعتماد في دراسة الواقع الحالي لقطاع الخدمات، على عمل خرائط لمواقع الخدمات بالاستعانة بأجهزة GPS لتحديد هذه المواقع مثل المدارس والمستشفيات والفنادق...إلخ، بحيث توضح الانتشار والتوزيع والتحليل الجغرافي لذلك، مع الاستعانة بالصور الجوية والخرائط المتوفرة، وتم ربط ذلك بمجموعة كبيرة من البيانات والمعلومات الميدانية والعلمية عن كل قطاع وجانب من جوانب البحث باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية (ArcGis\ArcMap-9.3)، بالإضافة إلى برامج الاستشعار عن بعد (ERDASE Imagine V 8.3).

ومن ثم دراسة أهم الصعوبات والتحديات التي تعترض طريق تطوير قطاع الخدمات في منطقة الدراسة من خلال تحليل نتائج الواقع الحالي ومقابلة الجهات صاحبة الاختصاص، أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية، فقد اعتمد الباحث على استخدام برنامج Spectrum-Rapid لدراسة التوقعات المستقبلية لتطور أعداد السكان وخصائصهم، وما يترتب على ذلك من ازدياد الطلب على الخدمات اعتمادا على معايير عالمية ومحلية، وفي نفس الوقت تم إعداد استمارة بحثية تناولت موضوع مدى رضا السكان عن الخدمات المقدمة لهم، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

تم تنفيذ كل ما ذكر باستعمال مناهج بحثية مختلفة مثل المنهج التاريخي وذلك بهدف وصف التطور التاريخي لأعداد السكان في منطقة الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي في التركيز على وصف وتحليل الواقع الحالي لكافة قطاعات الخدمات، والمنهج الميداني وذلك بهدف جمع البيانات من الميدان لضمان التمثيل الحقيقي والواقعي لها، والمنهج الكمي (التحليلي الرياضي) من خلال تحليل البيانات حسابيا والعمل على تفسير الظواهر وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه منطقة الدراسة.

1. 1. 7: الأدوات:

يتطلب هذا البحث استخدام عدد كبير من الأدوات وذلك لضمان تحقيق النتائج المرجوة من البحث، ومن ضمن هذه الأدوات ما يلي:

1. استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية (ArcGis\ArcMap-9.3): والتي تستخدم في عملية رسم الخرائط الخاصة بمنطقة الدراسة وطبيعة الخدمات، بالإضافة إلى استخدام هذه التقنيات في عملية تحليل البيانات وصناعة القرار.
2. استخدام برامج الاستشعار عن بعد (ERDASE Imagine V 8.3): بحيث تم استخدامها في عملية تحليل ودراسة الصور الجوية وصور الأقمار الصناعية.
3. خرائط بمقاييس مختلفة: وذلك لعرض البيانات المطلوبة عليها وتفسير وتحليل الظواهر مكانيا مثل خراط التعليم والسياحة والمياه والصحة.
4. المقابلات: ويتمثل ذلك في مقابلة الجهات المسؤولة والوزارات والمؤسسات بهدف تكوين تصور أشمل عن موضوع الخدمات من وجهة نظر مؤسساتية.
5. الاستمارات: قام الباحث بإعداد استمارة خاصة لمعرفة مدى رضا السكان عن الخدمات المختلفة المقدمة لهم، وقد تم توزيع 50 استمارة على السكان في أماكن مختلفة من منطقة الدراسة. (أنظر الملحق 8. 4)
6. برنامج SPSS: تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي الإصدار 12 من أجل معالجة وتحليل الاستمارات التي تم جمعها ميدانيا من خلال حساب عدد ونسب السكان الذين يشعرون بالرضى وعدمه عن الخدمات المقدمة لهم.
7. برنامج Spectrum – Rapid: حيث استخدم من أجل تقدير التوقعات السكانية المستقبلية واحتياجات السكان من الخدمات المختلفة في المستقبل.
8. أجهزة GPS: حيث تم استخدام هذا الجهاز في تحديد المواقع والإحداثيات الخاصة بعدد من الخدمات مثل مواقع المدارس والمستشفيات...إلخ.

9. جمع البيانات والمعلومات المختلفة كأداة مساندة للبحث من الجهات المختصة مثل المخطوطات والسجلات والملفات التاريخية...إلخ.

1. 1. 8: حدود الدراسة:

تتمثل حدود البحث بثلاثة أنواع تضبط عملية الدراسة وهي على النحو التالي:

أ. الحدود المكانية: وتتمثل بمنطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا والقرى المجاورة لها (صردا، بيتين، عين عريك، رافات، كفر عقب، عين قينيا) ومخيم الأمعري ومخيم قدورة، وذلك كما تم تحديده من قبل الجهات الرسمية ممثلة بوزارتي الحكم المحلي والتخطيط والتنمية الإدارية.

ب. الحدود الموضوعية: وتتمثل بدراسة واقع الخدمات، في منطقة ذات طابع نمو سكاني عالي، مما يؤثر على جوانب متعددة من الخدمات مثل المياه والكهرباء والنقل والمواصلات والقطاع الصحي والتعليمي والثقافي والاجتماعي والسياحي والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية...إلخ، أضف إلى ذلك دراسة صعوبات تطوير قطاع الخدمات، والتوقعات والاحتياجات المستقبلية...إلخ.

ت. الحدود الزمانية: وتتمثل بدراسة التطور الزمني للخدمات في منطقة الدراسة بشكل مختصر منذ مطلع القرن العشرين حتى الآونة الأخيرة، ومن ثم التركيز على دراسة الواقع الحالي مع الأخذ بعين الاعتبار دراسة التوقعات المستقبلية خلال الفترة القادمة لغاية عام 2025.

1 . 1. 9: الصعوبات التي واجهة الدراسة:

يعتبر هذا النوع من الأبحاث حديثا مقارنة بأبحاث أخرى، بحيث يلاحظ قلة المراجع والكتب والدراسات المنفذة في هذا المجال على المستوى الفلسطيني، فموضوع الميتروبوليتان موضوع جديد لا تتوفر عنه الكثير من المراجع، وهذه كانت أحد المشاكل التي واجهت الباحث، ويضاف إلى ذلك الحاجة لجمع كم كبير من البيانات والمعلومات الخاصة بقطاعات الخدمات المختلفة، مما يعني العمل على التنسيق مع عشرات المؤسسات والجهات المختلفة من أجل تحقيق ذلك، وهذا يعتبر أمر غير سهل، بالإضافة إلى صعوبات أخرى مثل صعوبات العمل الميداني.

1. 1. 10: مراجعة الأدبيات:

قبل الشروع في إعداد هذه الدراسة قام الباحث بالاطلاع على عدد كبير من الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة، وكان من أهمها ما يلي:

الموئل (2010): حالة مدن العالم 2009/2008. عمان، الأردن.

يناقش هذا الإصدار الخاص ببرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة (الموئل)، مفهوم المدن المنسجمة وذلك بهدف إيجاد فهم للعالم الحضري، وكوسيلة لمواجهة التحديات وتحقيق التنمية الحضرية، بالإضافة لتناوله لعناصر الحكم السليم لتطوير عمليات التخطيط العمراني، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها هذا الإصدار هي أن هناك عناصر محددة لتطوير مفهوم المدن المنسجمة متمثلة بالانسجام المكاني أو الإقليمي والإنسجام الإجتماعي والإنسجام البيئي، مع الأخذ بعين الإعتبار الجوانب المتعلقة بروح المدينة من الموروث الثقافي وروح وذاكرة المكان. ويتفق هذا الإصدار مع البحث الخاص بميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا، بحكم أن هناك حاجة لمواجهة التحديات وتحقيق التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، في ظل وجود ضرورة فعلية لإيجاد مفهوم المدن المنسجمة.

صبح، ربا (2009): المناطق العشوائية و آثرها على التطوير الحضري في المدن الفلسطينية. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

ناقشت هذه الرسالة مواضيع هامة ذات علاقة بواقع المناطق العشوائية في الأراضي الفلسطينية ومدى تأثيرها على مجالات التنمية الحضرية وتخطيط المدن، وتوصلت إلى نتائج مفادها أن هذه المناطق العشوائية تشكل عبئا حقيقيا على التنمية الحضرية في ظل عدم خضوعها للتخطيط العمراني وافتقارها للكثير من الخدمات وبالتالي التأثير سلبا على نوعية حياة المواطنين القاطنين فيها والمجاورين لها. ويلاحظ أنه تلتقي هذه الرسالة مع البحث الخاص بمنطقة الدراسة فغياب التخطيط والعشوائية في الأداء والعمران تؤدي إلى عدم وجود شبكة خدمات فاعلة قادرة على تلبية احتياجات السكان المتزايدة وبالتالي الانعكاس سلبا على نوعية حياة المواطنين.

كتانة، محمد (2009): دراسة الزحف العمراني وأثره على البيئة والأراضي الزراعية في مدينتي رام الله والبيرة باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

تطرقت هذه الرسالة لموضوع الزحف العمراني في مدينتي رام الله والبيرة وذلك خلال فترات زمنية مختلفة، بحيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كان أهمها، أن هناك ازدياد في المساحة العمرانية لمنطقة الدراسة مع تقلص مساحة الأراضي الزراعية، وأن تمركز مؤسسات السلطة في منطقة الدراسة وازدياد أعداد السكان والهجرة إليها

ساهمت في زيادة الرقعة العمرانية للمنطقة، مع ملاحظة أن هناك دورا للاحتلال ومستوطناته في تحديد مناطق الزحف العمراني.

وتلتقي نتائج هذه الرسالة مع البحث المنفذ من خلال أن منطقة الدراسة قد شهدت زيادة كبيرة في أعداد السكان سواء من خلال الزيادة الطبيعية أو النمو السكاني، بالإضافة إلى قلة الأراضي الزراعية ودور الاحتلال في التأثير على المنطقة، والضغط الكبير على قطاع الإسكان وخدماته.

الموئل (2009): مجلة العالم الحضري. ع 3، شهر ديسمبر كانون أول، عمان، الأردن.

تتناول هذه المجلة الصادرة عن برنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة (الموئل) واقع المدن وأسرار المدن المبتكرة واستراتيجيات الحد من الفقر الحضري، وتطوير المناطق الخضراء و التخلص من ظاهرة العشوائيات وضرورة تغيير نظم التخطيط الحضري، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها هذا العدد هو أن هناك حاجة لضرورة تغيير أنظمة التخطيط الحضري الحالية بسبب عدم قدراتها على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة ولمواجهة مشاكل الهجرة من الريف إلى المدينة ومشاكل البطالة وعدم توفر الخدمات المناسبة.

وتتقاطع هذه المجلة مع البحث المنفذ من خلال حاجة منطقة الدراسة لإيجاد أنظمة تخطيط حضري جديدة وجادة وفعالة قادرة على مواجهة نفس التحديات المذكورة من الهجرة إلى منطقة الدراسة وضعف الخدمات وسوءها وإلى مشاكل البطالة والشباب ...إلخ.

وزارة الحكم المحلي، وزارة التخطيط (2009): المنطقة الميتروبوليتانية (حاضرة) رام الله، البيرة، بيتونيا، التقرير النهائي. رام الله والبيرة، فلسطين.

يعتبر هذا التقرير على درجة عالية من الأهمية لكونه التقرير الرسمي الصادر عن الجهات الحكومية المشرفة على تنفيذ مشروع الميتروبوليتان وقد تناول دراسة الأوضاع الحالية من واقع ديموغرافي وظروف اقتصادية وبيئية وسياسية، بالإضافة إلى وضع التخطيط والأطر القانونية الخاصة به، مع عمليات التحليل للرؤى الإدارية والتجارية والثقافية والزراعية والمياه والمناطق الصناعية واستخدامات الأراضي والبنية التحتية (المياه، الصرف الصحي، النفايات الصلبة، المواصلات...إلخ)، مع خروجه بمجموعة من التوصيات والإستنتاجات الخاصة بالدراسة. وإن من أبرز النتائج التي توصل إليها هذا التقرير ما يلي:

- لقد تطورت منطقة الحاضرة الميتروبوليتانية بشكل سريع بسبب نقص الأراضي ضمن حدود البلديات وبسبب النمو السكاني والهجرة الداخلية الواردة إليها بالإضافة إلى الوضع السياسي المتغير في فلسطين والمنطقة ككل.
- إن أهداف المنطقة الحاضرة بالنسبة للمدن الثلاث والمجالس القروية الستة تتوازن ما بين النمو السكاني السريع والمستقبلي (النفايات الصلبة، شبكات الطرق، المياه، الكهرباء).
- هناك مستوى قليل من التنسيق بين الجهات المعنية وهذا يؤدي إلى حصول تأخير في عملية تزويد السكان بالخدمات، وهذا يؤدي إلى تقليل جودة الخدمات وزيادة تكلفتها.
- هناك غياب واضح لخطط البنية التحتية على كافة الأصعدة وخصوصا الخطط المشتركة بين الهيئات المختلفة المشتركة في الميتروبوليتان.
- هناك صعوبة في جلب الاستثمارات الخارجية سواء الفلسطينية أو الأجنبية بسبب الإجراءات الإسرائيلية.
- إن الأرض في المناطق تقع ضمن ملكية الأفراد مما يقيد القدرة على تأسيس قطاع صناعي قوي ومدروس في المنطقة.
- إن الاستثمار غير المدروس (العشوائي) يعد واحدا من المشاكل الخطيرة التي تواجه الاستثمارات.

ومن خلال النتائج السابقة فإن هناك علاقة قوية جدا بين التقرير الصادر عن وزارتي الحكم المحلي ووزارة التخطيط والبحث المعمول به، من حيث تشابه المنطقة المدروسة ومن حيث تشابه النتائج التي تم التوصل إلهيا على صعيد السكان والخدمات والهيئات المحلية، إلا أنه يلاحظ أن هذا التقرير قد ركز على مجالات كثيرة وعديدة، في حين أن البحث الحالي يناقش موضوع الخدمات بشكل محدد وأكثر عمقا.

عمران، عمار (2008): الامتداد العمراني لمدينة نابلس والعوامل المؤثرة فيه. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

تناولت الرسالة الإمتداد العمراني والعوامل المؤثرة فيه لمدينة نابلس، منذ نشأتها في عهد الكنعانيين حتى عام 2006، بالإضافة إلى عوامل إختيار السكن، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإمتداد العمراني لمدينة نابلس يمتد بشكل شريط طولي، بالإضافة إلى دور العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والطبيعية في التأثير على أنواع استعمالات الأراضي، مع وجود مفاضلات لاختيار مواقع السكن، وهذا الأمر ينطبق بشكل كبير جدا على منطقة الميتروبوليتان على كافة الأصعدة والمستويات.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008): مسح التجمعات السكانية – 2008 النتائج الأساسية. رام الله، فلسطين.

تناول هذا المسح كافة التجمعات السكانية الفلسطينية من حيث الهيئات المحلية والمياه والكهرباء والخدمات والبنية التحتية...إلخ، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها أن هناك 4214 عضو في الهيئات المحلية بمعدل 894 نسمة للعضو الواحد، وان 123 تجمعا لا يوجد فيه مياه عامة وان 38 تجمعا لا يوجد فيه كهرباء وان 85 تجمعا متصلا بالصرف الصحي، وان 99 تجمعا لا يوجد فيها خدمة جمع النفايات. ومن هنا يلاحظ بأن هذا المسح يشترك في الكثير من النتائج مع بحث الميتروبوليتان في تشخيص واقع الخدمات في التجمعات السكانية المختلفة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007): دليل التجمعات السكانية الفلسطينية – 2007. رام الله، فلسطين.

يشكل هذا الدليل نقطة مهمة في عملية تحديد جميع التجمعات السكانية الفلسطينية وتحديد المواقع الفلكية لنقطة وسط التجمع، ومنح كل تجمع رمزا خاصا به، متسلسلا حسب الوطن والمحافظة، وقد تبين وجود 525 تجمع في الضفة الغربية و33 تجمع في قطاع غزة وبالتالي هناك 558 تجمع في الأراضي الفلسطينية. ويعتبر هذا الدليل على صلة وثيقة بالبحث المنفذ بسبب أن تقسيمات التجمعات السكانية ورموزها وتوابعها اعتمدت على هذا الدليل في السابق واللاحق.

المومني، صدقي (2006): تطبيق معايير التخطيط الإقليمي في عملية دمج البلديات في الأردن. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج. 21، ع.6، ص 45 – 71.

تناولت هذه الدراسة عملية إيجاد نظام تخطيط إقليمي موحد للهيئات والبلديات ومجالس الخدمات في الأردن بهدف دمج هذه الجهات المختلفة لتقديم أفضل خدمة ممكنة للسكان، بحيث يتم مراعاة أسس التخطيط الإقليمي من الواقع المحلي لكل تجمع والواقع الإجمالي لمناطق إقليمية يتم فيها ضمان دمج البلديات وتشكيل حاضرات قوية قادرة على تلبية احتياجات السكان. وإن هذه الدراسة لها علاقة وطيدة بموضوع البحث حيث أن أحد أهداف الميتروبوليتان المستقبلية بعيدة المدى دمج الهيئات المحلية الموجودة فيه على أسس ومعايير تخطيط سليم.

جابر، ماهر عبد المحسن (2006): ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

تناولت هذه الدراسة منطقة الميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا بشكل عام بحيث توصلت إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها ما يلي:

- عدم وجود جسم أو إدارة موحدة لمنطقة المشروع، مما أدى إلى ضعف التنسيق بين المجالس البلدية والقروية.
- عدم وجود تسهيلات للقطاع الخاص لتشجيع وجلب المشاريع الخاصة والمتعلقة بالخدمات والبنية التحتية وغيرها.
- وجود الكثير من التعارضات في استخدامات الأراضي في داخل المخططات الهيكلية وعلى الحدود بينها.
- ندرة المناطق الخضراء وضعف الخدمات والمرافق العامة في منطقة الدراسة.
- الازدحام الكبير (للمركبات والمشاة ومواقف السيارات) في مركز منطقة الدراسة.
- عدم وجود منطقة صناعية مركزية وشاملة تلبي احتياجات المنطقة.
- عدم وجود سوق مركزي للخضار يمكن الوصول إليه بسهولة، ولا يشكل أية أعباء على منطقة المركز.
- ضعف شبكة الطرق وبنيتها الشعاعية تؤدي إلى ازدحامات مضاعفة في منطقة المركز.
- نظام الترخيص والبناء المطبق هو القانون الأردني رقم (79 لسنة 1966) والذي تشوبه الكثير من الشوائب.
- عدم الاهتمام بالقطاع السياحي رغم أن المنطقة تتمتع بخصائص سياحية كبيرة.
- تعاني بعض التجمعات من مشكلة التلوث وعدم معالجة المخلفات الصلبة والمياه العادمة.
- عدم الاهتمام بالمياه السطحية ومياه الأودية، واستمرار اعتداء المواطنين على مصادر المياه والثروات الطبيعية.
- غياب مخططات التطوير وغياب السياسات والأهداف الإستراتيجية الخاصة بالحفاظ على التراث الثقافي.
- ضعف الإمكانات المادية والفنية في المجالس البلدية والقروية.

تعتبر هذه الرسالة من الأبحاث القليلة حول هذا الموضوع حيث أنه ركزت على موضوع منطقة الميتروبوليتان بشكل عام وتناولته من خلال جوانب كثيرة ومتعددة، إلا أن البحث الذي يتم تنفيذه من قبل الباحث مختلف من خلال تطرقه لجزئية محددة تتمثل بقطاع الخدمات في منطقة الدراسة من خلال استعراض الواقع الحالي والصعوبات الخاصة بقطاع الخدمات ومن ثم تطوير توقعات مستقبلية للخدمات اعتمادا على معايير تخطيطية حضرية دقيقة، وما يميز هذا البحث هو أنه محدد أكثر حداثة تناول موضوع بعينة دون الإسهاب في مواضيع كثيرة.

عمرو، خليل مطاوع (2005): الدراسات الديموغرافية للمنطقة الحضرية–مشروع الميترويوليتان رام الله، البيرة، بيتونيا. وزارة الحكم المحلي، رام الله والبيرة، فلسطين، دراسات غير منشورة.

ناقشت هذه الدراسة مواضيع ديموغرافية مختلفة تخص منطقة الدراسة، وذلك ضمن الإطار الكلي لمشروع الميتروبوليتان، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة كبيرة من النتائج كان من أهمها ما يلي:

- بلغ عدد سكان المنطقة في عام 2005 حوالي 102 ألف نسمة، وقد شهدت منذ عام 1997 معدل نمو سكاني سنوي مقداره 3.91 %.
- بلغ عدد المواليد الأحياء خلال الفترة ما بين 1998 – 2004 ما يقارب 14415 مولود، ويلاحظ اتجاه معدل المواليد الخام نحو الانخفاض.
- هناك هجرة كبيرة من المحافظات والمناطق الفلسطينية باتجاه منطقة الدراسة.
- مجتمع الدراسة هو مجتمع فتي وشاب ترتفع فيه نسب الأطفال وتنخفض فيه نسب كبار السن.
- يقدر عدد السكان في عام 2025 حوالي 194000 نسمة (مع الأخذ بالحسبان عامل الهجرة) في حين أنه يقدر أيضا 173000 نسمة من دون احتساب عامل الهجرة.
- بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة في منطقة الميتروبوليتان 5.5 فردا.
- يشكل السكان في سن الزواج (السكان 12 سنة فأكثر) 66.7% من إجمالي عدد السكان.
- بلغ عدد المدارس 59 مدرسة في عام 2005، وعدد الشعب 805، مع ملاحظة وجود توزيع سيء لواقع المدارس.
- تتركز كافة المستشفيات في مدينتي رام الله والبيرة وتحرم بقية المناطق من هذه الخاصية. هناك مشكلة بطالة حادة في منطقة الدراسة.

يلاحظ من خلال النتائج السابقة أن هناك ترابطا كبيرا بين هذه الدراسة وموضوع البحث من جوانب ديموغرافية وخدماتية كثيرة، فتناول قضايا النمو السكاني والزيادة الطبيعية والمؤشرات الديموغرافية الأساسية والواقع المستقبلي وبعض الجوانب الخدماتية، تصب بصورة مباشرة في موضوع البحث خصوصا في ظل تلاقي الكثير من النتائج مع بعضها مع مراعاة أن موضوع البحث استعان بنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007.

البطران، محمد (2004): النمو العمراني لمدينة الزرقاء خلال النصف الثاني من القرن العشرين. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

تطرقت هذه الرسالة إلى دراسة مراحل نمو مدينة الزرقاء وتوسعها وتحديد وتفسير اتجاهات ذلك، مع التركيز على دراسة عوامل النمو وربط ذلك بتطور استعمالات الأراضي مع توقع النمو السكاني المستقبلي وإمكانية التخطيط له، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الرسالة هي تزايد مساحة المدينة بتزايد أعداد السكان، وتطور استعمالات الأراضي بتطور ونمو عمرانها، وقد ساهمت مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية في تطوير النمو العمراني، ومن أهم آثار هذا النمو ارتفاع قيم الأراضي وتداخل استعمالاتها وازدياد تكلفة تطوير الخدمات وظهور الأحياء المكتظة وارتفاع الكثافة السكانية.

ومن خلال ما سبق فإن هناك علاقة قوية بين ظروف مدينة الزرقاء ووضعية منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا، فهناك تشابه كبير في المشاكل التي تعاني منها كلتا المنطقتين على صعيد التنمية الحضرية.

السعايدة، محمد (2003): مدينة الخليل دراسة في جغرافية المدن. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

تناولت هذه الرسالة مواضيع التركيب الحضري لمدينة الخليل من نواحي ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وعمرانية ومواصلات وخدمات، وبرزت مجموعة من النتائج كان من أهمها أن هناك أزمة سكانية خانقة تعاني منها مدينة الخليل خصوصا أنها مدينة شابة وفتية سكانيا بالإضافة إلى كونها تعاني نقصا في المياه وتركز للخدمات في مواقع محددة دون غيرها، في ظل التأثر بالظروف السياسية والأمنية. ويلاحظ أن نتائج هذه الرسالة تتلاقى مع منطقة الميتروبوليتان في الكثير من المشاكل السابقة والتي يمكن القول أن الغالبية الساحقة من المدن الفلسطينية تعاني منها.

Cidell, Julie (2010): Concentration and decentralization: The new geography of freight distribution in US metropolitan areas. Journal of Transport Geography, Volume 18, Issue 3, May, P. 363-371.

تدرس هذه المقالة التحليل المكاني لبيانات التعداد الإقتصادي ودور ذلك في الانتشار الجغرافي لتوزيع ونقل البضائع في المناطق الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليه الدراسة هو أن عمليات نقل وتخزين البضائع تتركز بشكل لامركزي في المناطق الحضرية وتتواجد بشكل أكبر في ضواحي

المدن مما يخلق قدرة إدارية عالية لمواجهة التحديات المختلفة. وعليه فإن هناك حاجة لخلق مناطق تجارة في هوامش منطقة الدراسة لتخفيف الضغط وزيادة القدرات الإدارية المختلفة.

Atkinson-Palombo, Carol and Michael J. Kuby (2010): The geography of advance transit-oriented development in metropolitan Phoenix, Arizona, 2000–2007. Journal of Transport Geography, Volume 6, Issue 2, April, P. 144-167.

تناولت هذه الدراسة موضوع جغرافية التنمية وانتشار محطات القطار، وذلك بالاستعانة بأدوات تحليل بيانات كمية وإحصائية ضمن برامج نظم المعلومات الجغرافية، مع مراعاة أولوية المناطق الحضرية الفقيرة ومتوسطة الدخل ومناطق العمل ومتعددة الاستخدامات...إلخ، لضمان تطوير هذه المناطق من حيث الخدمات. وبناء عليه فإن هناك حاجة لإنشاء شبكات جديدة للنقل والمواصلات لنشر وتعميم الفائدة والتنمية.

Abu Sada, Jumana (2009): Managing urban growth by using a GIS - based multi criteria analysis: a case study from Ramallah - Al Bireh governorate, Palestine. Master Thesis, Birzeit University, Birzeit, Palestine.

تطرقت هذه الدراسة لإيجاد طريقة علمية تساعد في تحديد الأماكن الأكبر ملائمة للتطور الحضري ضمن حدود محافظة رام الله والبيرة وقابلة للتطبيق في كل مكان، وبهدف تخفيف الضغط عن مراكز المدن في نطاق ظروف معيشية وبيئية أفضل، ومن هنا فإن الموقع 5 (المنطقة القريبة من رمون) هي الأكثر ملائمة لتكون منطقة امتداد حضري بينما الموقع 3 (المنطقة القريبة من عابود) هي الأقل ملائمة.

ومن الممكن الاستفادة من هذه الدراسة من خلال الحاجة لإيجاد مناطق نمو حضري في محافظة رام الله والبيرة تخفف الضغط على منطقة الميتروبوليتان.

Aguiléra, Anne, Sandrine Wenglenski and Laurent Proulhac (2009): Employment suburbanisation, reverse commuting and travel behaviour by residents of the central city in the Paris metropolitan area. Transportation Research Part A: Policy and Practice, Volume 43, Issue 7, August 2009, Pages 685-691.

تناولت هذه المقالة موضوع العمالة وفرص العمل في الضواحي وأثر ذلك على شبكات السفر والنقل، وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد نتائج إيجابية كبيرة لخلق فرص العمل في الضواحي وما يواكب ذلك من تنمية كبيرة

وتخفيف للضغط على مراكز المناطق الحضرية. ونستفيد من هذه النتيجة من خلال خلق مناطق فرص عمل في محيط منطقة الميتروبوليتان لإيجاد أقطاب نمو موازية.

Cebollada, Àngel (2009): Mobility and labour market exclusion in the Barcelona Metropolitan Region. Journal of Transport Geography, Volume 17, Issue 3, May, P. 226-233.

تناولت هذه الدراسة موضوع العلاقة ما بين التنقل اليومي والعمل في منطقة ميتروبوليتان برشلونة في اسبانيا، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها هي أن هناك مناطق يتركز فيها فرص العمل دون غيرها مما يعني التباين في مقدار الخدمات المقدم للسكان وبالتالي التأثير سلبا على فرص العمل المتاحة لهم، مما يعني بالضرورة الحاجة لتوزيع جغرافي أمثل لفرص العمل والخدمات المختلفة لتحقيق تنمية شاملة متكافئة. إن هذا الأمر ينطبق على مدينة رام الله والبيرة فتتركز الوظائف فيها أدى إلى ضغطا كبيرا على المرافق العامة.

El-Atrash, Ahmad (2009): Promoting sustainable urban growth strategies to curb sprawl in the urban area of Bethlehem governorate. Master Thesis, Birzeit University, Birzeit, Palestine.

استهدفت الدراسة تطوير طرق وأساليب للتنمية الحضرية من خلال معالجة موضوع الانتشار العشوائي في محافظة بيت لحم، وقد توصلت الدراسة على ضرورة إيجاد مناطق أكثر ملائمة للتطور الحضري مع تعريف نظام بنيوي بتسم باللامركزية والمرونة بغية تحقيق نمو حضري ريفي متزن. وتفيد هذه الدراسة في منطقة الميتروبوليتان بحكم أنها تدمج بين الريف والحضر وبالتالي فإن هناك حاجة لتنمية ريفية حضرية متوازنة.

Sit, V.F.S. (2009): Extended Metropolitan Region. International Encyclopedia of Human Geography, 2009, Pages 697-704.

تناولت هذه المقالة موضوع توسع وتمدد المناطق الميتروبوليتانية، بحيث أظهرت أنه في الآونة الأخيرة شهدت المناطق الحضرية توسعا هائلا وكبيرا في أعداد السكان والمساحة والأنشطة، وذلك بسبب تطورها هياكل التركيب الإقتصادي والتجاري وارتفاع معدلات الهجرة للحضر وازدياد معدلات النشاط العمراني وبشكل هائل. وإن هذا الأمر ينعكس واقع على منطقة الدراسة التي توسعت بسبب شكل كبير بعد أن شهدت نموا سياسيا وإداريا وتجاريا...إلخ.

Southworth, Frank and Andrea Sarzynski (2009): The geography of metropolitan carbon footprints. Policy and Society, Volume 27, Issue 4, March, P. 285-304.

تناولت هذه الدراسة التوزيع الجغرافي لآثار الكربون في المناطق الحضرية، وتظهر النتائج أن هناك تركزا عاليا لنسب الكربون في المناطق الحضرية، وهذا الأمر يؤثر على الخدمات المقدمة للسكان ويتطلب وضع أنظمة بيئية وإعادة تدوير صارمة لضمان سلامة البيئة الحضرية. ومن هذا المنطلق يجب العمل على وضع أنظمة بيئية حضرية محلية خاصة بمنطقة الدراسة.

Zeidan ،Ismat (2009): Cultural planning as a tool for urban development and cities regeneration. Master Thesis, Birzeit University, Birzeit, Palestine.

تناولت هذه الرسالة موضوع التخطيط الثقافي والحضاري بهدف تطور المدن وإعادة إحيائها ومنحها طابع غير تقليدي، وخلصت الدراسة إلى أن التخطيط الحضاري هو أداة ناجعة لإعادة ترميم المدن وتحسين حالها، وهذا يتمخض عنه أن التخطيط ينتقل من التوجه الهندسي إلى كيفية بناء مدينة إبداعية. وإن هذا الأمر ينعكس على منطقة الميتروبوليتان بشكل أكيد فمنطقة الدراسة شهدت تغيرات حضارية وثقافية شديدة في الآونة الأخيرة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تخطيط حضاري وثقافي لمنحها صبغة المدينة الإبداعية.

AL-Qeeq, Farid (2008): Passive Solar Urban Design-Shadow Analysis of Different Urban Canyons. An-Najah Univ.J. Res. (N.Sc) Vol. 22, PP 109-143.

اهتمت هذه الورقة بدراسة التشكيل العمراني وأثره البيئي وخاصة في مسالة تأثير الظلال المتبادل للتشكيلات العمرانية على التخطيط بحيث توصلت على نتائج مفادها الحاجة لإنشاء تجمعات حضرية تمتاز بكثافة بنائية مناسبة في ظل الاحتفاظ بمؤثرات مناخية تلاءم الواقع الفلسطيني، وهذا الأمر يساهم في توضيح التشكيلات العمرانية التي يمكن أن تسهم في زيادة الكثافة البنائية نسبيا مع مراعاة أفضل الخدمات والتصميمات العمرانية السكنية.

وتفيد هذه الورقة منطقة الدراسة من خلال معالجة تدني مستوى خدمات المساكن والمباني وارتفاع الكثافة السكنية في ظل ظروف صعبة غير مراعية لشروط التخطيط العمراني، وبالتالي المساهمة الجزئية في حل بعض مشاكل الخدمات الحضرية.

Lobo, José and Deborah Strumsky (2008): Metropolitan patenting, inventor agglomeration and social networks: A tale of two effects. Journal of Urban

Economics, Volume 63, Issue 3, May, P. 871 - 884.

تناولت هذه الدراسة موضوع مناطق الميتروبوليتان كمراكز لبراءات الاختراع وأثر ذلك على الشبكات الإجتماعية والتنموية، وخلصت الدراسة إلى أن المناطق الحضرية تشكل مركزا لبراءات الاختراع والتكنولوجيا وبالتالي مركزا مهما لقيادة مسيرة التطوير والتحديث المجتمعي والتنموي الخدماتي.

Martinuzzi, Sebastián, William A. Gould and Olga M. Ramos González (2007): Land development, land use, and Urban Sprawl in Puerto Rico integrating remote sensing and population census. Landscape and Urban Planning, Volume 79, Issues 3-4, 2 March, Pages 288-297.

تناولت هذه المقالة مواضيع التحضر والتخطيط في بورتوريكو واستخدام الإستشعار عن بعد في المناطق الحضرية وإعداد الصور ورسم الخرائط وتحليل أنماط التنمية الحضرية المختلفة وربط ذلك بالبيانات والمؤشرات الإحصائية المتنوعة، وقد توصلت هذه المقالة إلى مجموعة من النتائج كان مفادها ضرورة إيجاد مناطق نمو حضرية خارج المناطق الحالية والحاجة لتخطيط استخدام الأراضي بكفاءة عالية، وضرورة توفير المعلومات اللازمة لدعم جهود البحث والتخطيط المتصلة بالتنمية الحضرية والبيئية، ولأنها تمثل نهجا مميزا في دمج صور الأقمار الصناعية مع بيانات التعداد السكاني لدراسة البيئة البشرية.

وتتشابه هذه المقالة مع البحث المنفذ من خلال تشابه الأدوات وربطها بالبيانات الإحصائية وأيضا من خلال الاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها بالحاجة إلى مناطق نمو حضري جديدة وإيجاد إدارة فاعلة للتخطيط الحضري.

Abu Thaher, Salim (2007): Urbanization and environment : the nature of the conflict : a study of sustainable urban development in Ramallah and Al-Bireh governorate. Master Thesis, Birzeit University, Birzeit, Palestine.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم البيئة العمرانية في محافظة رام الله والبيرة لوضع نظام متكامل لإدارة وتخطيط البيئة العمرانية بالاعتماد على مجموعة من المعايير المختلفة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هو أن مجموع المساحة الملائمة لأغراض التنمية الحضرية البيئية تبلغ 297 كم^2 ، وعليه فإنه لا يوجد جدوى من تركيز السكان والخدمات في مدينتي رام الله والبيرة وإنما اقتراح التوجه نحو التجمعات والمراكز الفرعية بهدف توزيع السكان

والخدمات عليها. إن هذه النتيجة مفيدة جدا للبحث الخاص بمنطقة الميتروبوليتان فالضغط المتزايد على منطقة الدراسة يجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السكان المتنامية ولهذا فهناك ضرورة لخلق أقطاب نمو خارج المنطقة وتحديدا في المناطق الريفية.

Sullivan, William and Sarah Taylor Lovell (2006): Improving the visual quality of commercial development at the rural–urban fringe. Landscape and Urban Planning, Volume 77, Issues 1-2, 15 June, P. 152-166.

تناولت هذه المقالة موضوع تحسين جودة ونوعية المناطق التجارية الهامشية ما بين الريف والحضر، ومن النتائج المستخلصة أن تطوير هذه المناطق يساهم في إحداث تحسين لنوعية الخدمات التجارية المقدمة للسكان وتخفيف الضغط على المدن. وبناء على ذلك فإن هناك حاجة لخلق مناطق تجارية هامشية في محيط منطقة الدراسة لتطويرها وتخفيف الضغط على المركز.

Daniels, Peter, Michael Brandchaw, Denis Shaw and James Sidaway (2005): An Introduction to Human Geography Issues for the 21st Century. Second Edition, Pearson Education Limited, London, England.

تناول هذا الكتاب مواضيع متعددة في مجال الجغرافيا البشرية والتغيرات التي حصلت على المقاييس العالمية في الماضي والحاضر، بالإضافة إلى قضايا السكان والمصادر والتنمية والبيئة والمجتمع والثقافة والاقتصاد والغذاء والمال والثروة والريف والحضر والجغرافيا السياسية ...إلخ، وإن ابرز النتائج المستقاة من هذا الكتاب هو أن هناك علاقة قوية جدا بين الجغرافيا البشرية والتنمية، ومن أجل حصول التنمية فهناك حاجة لإدماج كل العناصر فيها، لضمان تحقيق تنمية شاملة، ومن هذا المنطلق فهناك حاجة لتطبيق هذه النتائج على منطقة الدراسة بهدف إشراك كافة العناصر الجغرافية والمجتمعية لتحقيق التنمية المطلوبة.

Lee, Dongkun, Yeunwoo Jeong and Jaeyong Choi (2005): Determining development density using the Urban Carrying Capacity Assessment System. Landscape and Urban Planning, Volume 73, Issue 1, 15 August, P1-15.

تناولت هذه الدراسة موضوع المناهج العلمية التي تتضمن مفهوم الطاقة الاستيعابية البشرية في إدارة التنمية الحضرية، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو الحاجة لإيجاد إطار متكامل لتقييم القدرة على التحمل في المناطق الحضرية التي يمكن أن تحدد كثافة التنمية القائمة على البنية التحتية الحالية واستخدام الأراضي، وقد تم تحديد مجموعة من العوامل لذلك منها القدرة والطاقة والمساحات الخضراء والطرق وأنظمة

مترو الأنفاق وإمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي ومعالجة النفايات، مع وضع إطار للتقييم من خلال دمج هذه العوامل. ويعتبر هذا الأمر على درجة عالية من الأهمية لتحسين وتطوير واقع منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا، وعليه فإنه يجب أن يأخذ بعين النظر في مجال التنفيذ.

Knox, Paull and Sallie A. Marston (2004): Human Geography. Pearson Education, Third Edition, New Jersey, USA.

تناول هذا الكتاب الكثير من المواضيع الخاصة بالجغرافيا مثل السكان والجغرافيا الاقتصادية والغذاء والمشهد الحضاري...إلخ، أما بالنسبة لموضوع جغرافية المدن فإن أبرز النتائج التي توصل إليها تمثلت في أن كل مدن العالم لها مرتكزات محلية وإقليمية لإنشائها وإقامتها، وان المدن الكبيرة نمت بعد الثورة الصناعية، في ظل تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة، وشبكات خدمات وتقنيات معقدة، وإن التطور المستقبلي يتم من خلال المناطق الطرفية.

إن هذا الكاتب يمس جانبا هاما في منطقة الميتروبوليتان في أن عملية التطور الحقيقية للمنطقة ستتم من خلال إيجاد شبكة خدمات كبيرة وحديثة بالإضافة إلى العمل على الانتشار الطرفي والتوسع الجانبي.

Huxhold, William, Eric Fowler and Brian Parr (2004): ArcGis and the Digital City, A Hands on Approach for Local Government. ESRI Press, California, USA.

يعتبر هذا الكتاب من المطبوعات المهمة لشركة ESRI، لما لذلك من دور كبير في إدارة المدن باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، بحيث تناول هذا الكتاب التنمية الاقتصادية للمدن وأساليب الوصول لقواعد البيانات وبنائها وعمليات الترميز الجغرافي والتحليل الحيزي وتحديث البيانات، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها هو أن هناك تطبيقات كثيرة في هذا المجال مثل التخطيط الحضري، إدارة النفايات بمختلف أنواعها، معالجة قضايا النقل والمواصلات، خدمات المياه والكهرباء والاتصالات والطاقة والتعليم والصحة والأمن والساحات العامة والترفيهية والمناطق الخضراء...إلخ.

ومن هذا المنطلق يعتقد الباحث أن هناك حاجة ماسة للاستفادة من نتائج هذا الكتاب في تطبيقها عمليا ضمن منطقة الدراسة، لما لذلك من أهمية في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للسكان، ولضمان تحقيق التنمية المستدامة.

Cloke, Paul, Chris Philo and David Sadler (2003): Approaching Human Geography. Paul Chapman Publishing, London, UK.

تناول هذا الكتاب موضوع المناهج والنظريات الجديدة في الجغرافيا البشرية وخصائصها ونقاط التباين والاختلاف، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها هو أن النظريات المعاصرة ابتعدت عن الوصف والخيال واتجهت نحو التخصصات الكمية والتحليلية الرياضية بالإضافة للعلوم الحيزية والمكانية وقضايا السكان والتنمية والبيئة، وهذا ما يفسر ظهور مناهج إنسانية أكثر واقعية، ومن هذا المنطلق فإننا نستفيد من هذا الكتاب من خلال تطبيق مناهج نظرية حديثة واقعية ذات طابع تنموي.

Abu-Khater, Rihan (2002): GIS Applications in Urban Planning and Design: The Case of Site Allocation. Master Thesis, Amman, Jordan.

تطرقت هذه الرسالة لمواضيع خاصة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في مجال التخطيط والتصميم الحضري، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الرسالة هو أن نظم المعلومات الجغرافية تساهم بقوة في زيادة تطوير عمليات صنع القرار بالإضافة إلى قدرتها على حل مشاكل مناطق النمو العشوائي ومنطقة الوسط التجاري، ودراسة مورفولوجية المدن مع قدرات عالية العرض البيانات وتخطيط واختيار مواقع الخدمات.

ممكن الاستفادة من هذه الرسالة في البحث من خلال أن منطقة الدراسة بحاجة لعملية تخطيط قائمة على أساس علمي سليم وليس عشوائي غير مدروس بالإضافة إلى حاجة تخطيط مواقع الخدمات بشكل يحقق التنمية الحضرية.

Brenner, Neil (2002): Decoding the Newest "Metropolitan Regionalism" in the USA: A Critical Overview. Cities, Volume 19, Issue 1, February, P. 3-2.

وتتناول هذه الدراسة موضوع تطور الأقاليم الميتروبوليتانية في الولايات المتحدة كلمحة نقدية لتجاذبات الحكم المحلي السياسي والحكم الحضري التنموي، وقد توصلت المقالة إلى ضرورة وجود إعادة هيكلة محلية حضرية في ظل تعاون سياسي وحكومي لإنجاح مثل هذه المشاريع الكبيرة من خلال توفير كل الدعم اللازم لذلك. وبناء على هذه النتيجة فإنه يجب أن يتم توفير دعم سياسي وحكومي لإنجاح المشاريع الحضرية المحلية مثل مشروع الميتروبوليتان.

Pacione, Michael (2001): Geography and public finance: planning for fiscal equity in a metropolitan region. Progress in Planning, Volume 56, Issue 1, July, P. 1-59.

تناولت هذه الدراسة دور الحكومات في إحداث التوزيع الجغرافي للأموال والموازنات وأثر ذلك على خريطة الخدمات المختلفة في المناطق الحضرية، وتوصلت الدراسة إلى المناطق التي يتم توفير مبالغ مالية كافية لتطوير الخدمات والبنية التحتية، يكون وضعها أفضل من المناطق التي لا يتوفر لها أموال كافية، مما يؤدي إلى وجود حالة من التفاوت في الخدمات بين المناطق الحضرية المختلفة. وممكن الاستفادة من هذه التجربة من خلال إيجاد توازن وعدالة في المبالغ المالية المخصصة لكل جهة.

Williams, Gwyndaf (1999): Institutional capacity and metropolitan governance: the Greater Toronto Area. Cities, Volume 16, Issue 3, June, P. 171-180.

تطرقت هذه الدراسة لموضوع مدى التماهي بين الهياكل والوظائف الإدارية في المناطق الحضرية مع الواقع الإجتماعي والاقتصادي والسياسي وأثر ذلك على الحكم في المناطق الحضرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة لإيجاد ساحات مؤسسية جديدة وشبكات من الهياكل الإدارية المنظمة القائمة على استثمار رأس المال المؤسسي بهدف تطوير استراتيجيات لإدارة المناطق الحضرية لتحقيق خدمة أفضل. وعليه فإن هناك حاجة لإعادة هيكلية الهيئات والمؤسسات المحلية في منطقة الدراسة.

Morisugi, Hisa and Eiji Ohno (1995): Proposal of a benefit incidence matrix for urban development projects. Regional Science and Urban Economics, Volume 25, Issue 4, August, P. 461-481.

تناولت هذه المقالة موضوع الفوائد المرجوة من مصفوفات مشاريع التنمية الحضرية، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مشاريع إدارة وتنمية المناطق الحضرية يتم تمثيلها من خلال مصفوفات تعالج هيكل معدل الفائدة المشتقة من مختلف المشاريع، مع مراعاة لعناصر المصفوفات من المستفيدين والمشتركين والتكلفة ضمن معادلات الفائدة والنجاح المرجوة، بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والعدالة الإجتماعية. إن هذه التجربة تعتبر فريدة من نوعها لذلك هناك حاجة لتطبيقها في منطقة الدراسة لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة.

Shelly, Fred and Andrey Clarke (1994): Human and Cultural A Global Perspective. WCB Publishers, Dubuque, USA.

تطرق هذا الكتاب للكثير من قضايا الجغرافيا البشرية، وتوصل للعديد من النتائج في قضايا مختلفة مثل السكان والزراعة والصناعة والتجارة والنقل والثقافة والبيئة والموارد...إلخ، مؤكدا على أنه يجب النظر إلى الجغرافيا البشرية بكافة أنواعها على أنها كتلة واحدة لا تتجزأ بهدف تعاون كافة الأجزاء للرقي بالحياة البشرية، أما على

صعيد جغرافيا المدن والحضر فقد أشار إلى أن ثورة الميتروبوليتان ظهرت بعد انتشار الصناعة والتكنولوجيا وازدياد أعداد السكان، وان هذه المناطق الحضرية ذات النمو السريع ستنتشر بشكل أكبر في المستقبل، مما يعني ازدياد حاجاتها التنموية في مختلف القطاعات الحياتية. ومن هنا فإنه يجب النظر إلى منطقة الدراسة على أنها منطقة نمت بشكل حضري سريع وكبير مما يؤكد حاجتها لمتطلبات عديدة لتحقيق مستوى أفضل من الخدمات المقدمة للسكان.

Foster, Kathryn A. (1993): Exploring the links between political structure and metropolitan growth. Political Geography, Volume 12, Issue 6, November, P. 523-547.

تحاول هذه الدراسة استكشاف الروابط ما بين الهياكل والنظم السياسية ونمو المناطق الحضرية الميتروبوليتانية، بحيث تفيد الدراسة أن هناك علاقة قوية وإيجابية يتمحور فحواها بأنه كلما زادت الأنشطة والهياكل والنظم السياسية في منطقة ما أدى إلى ازدياد النمو الحضري والعمراني في نفس المنطقة. إن النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة تنطبق وبشكل كبير على واقع منطقة الدراسة فتركز غالبية المؤسسات الحكومية والدولية في منطقة الدراسة أدى إلى نمو المنطقة بشكل كبير خصوصا بعد إنشاء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في تسعينات العقد الماضي.

1 . 2: الأوضاع الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة:

1. 2. 1: الموقع:

تتكون منطقة الميتروبوليتان من ثلاث مدن رئيسية وهي رام الله والبيرة وبيتونيا، بالإضافة إلى ست قرى وهي بيتين وصردا ورافات وعين قينيا وكفرعقب وعين عريك، بالإضافة إلى مخيمين وهما مخيم الأمعري ومخيم قدروة، وذلك كما هو موضح في الخريطة التالية.

خريطة 1. 1: التجمعات السكانية في منطقة الميتروبوليتان.

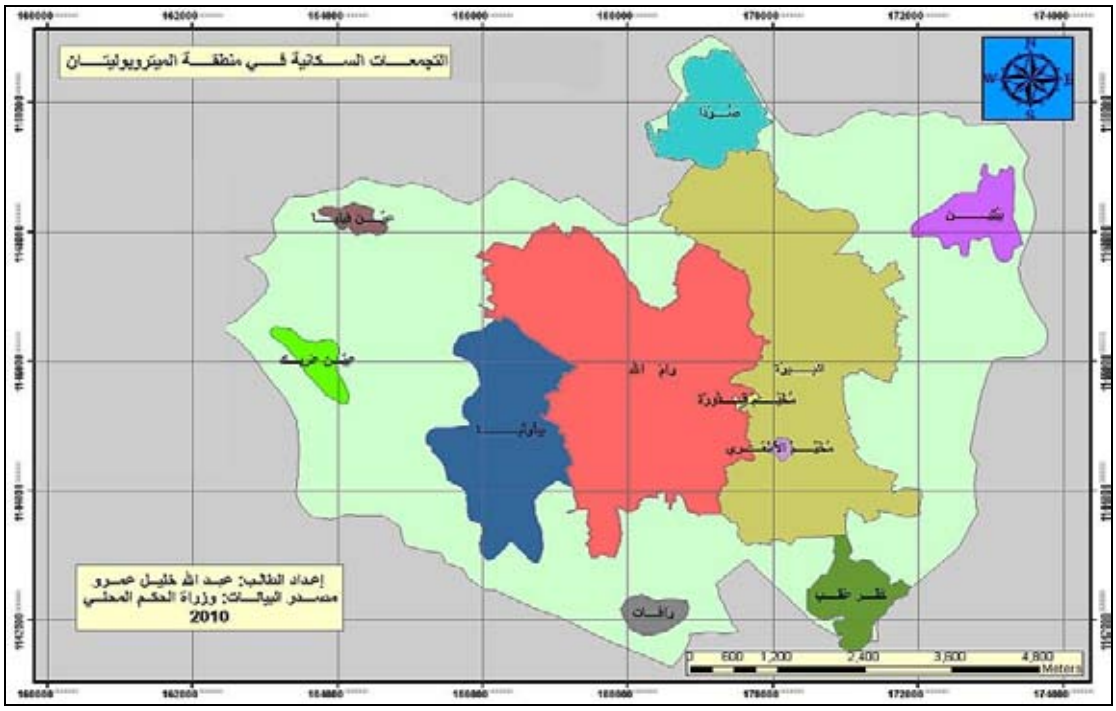

وتقع هذه المنطقة على سلسلة جبال فلسطين الوسطى، وبالتحديد على الخط المائي الذي يفصل وادي الأردن عن السهل الساحلي الفلسطيني، وتقع رام الله على بعد 160 كم من أقصى شمال فلسطين و240 كم من الجنوب، وتبعد حوالي 60 كم عن البحر المتوسط و50 كم عن البحر الميت، وتبعا للإحداثيات الفلسطينية فإن هذه المنطقة تقع على خط طول 168 – 171 شرقا، وعلى خط عرض 144 – 197 شمالا، وتبلغ المساحة الكلية لهذه المنطقة حوالي 68 كم^2 .

تشكل رام الله والبيرة نواة المنطقة المركزية الواقعة في وسط الضفة الغربية تقريبا على طول الطريق الرئيسي الذي يعبر البيرة (المدينة التوأم لرام الله) بالقرب من القدس، ويبدأ مركز هذه المدينة من قمة تل يرتفع حوالي (

640 – 880 م فوق سطح البحر) حيث يوجد وادي عميق في الجانب الغربي، وعلى الجانب الآخر من المدينة توسعت مدينة البيرة نحو الشرق، وما تزال هاتان المدينتان متصلتان مع بعضهما البعض وتعتبران وحدة عمرانية واحدة فيما يتعلق بالنواحي العمرانية والحضرية، مثل شبكة المواصلات وشبكة الطرق المحلية.

إن تطور رام الله العمراني خصوصا من الجانب الغربي له أثر على تطور بيتونيا والقرى الصغيرة بحيث أصبح من الصعب التفريق بينها، ومنذ بداية هذا القرن، فإن موقع هذه المنطقة الإستراتيجي ومناخها الجميل وخاصة في الصيف جعل منها مقصدا مفضلا للناس من جميع أنحاء فلسطين من أجل قضاء الإجازات فيها.

أما بالنسبة للتجمعات السكانية المحيطة بمنطقة الدراسة، فإنه يحدها من الشمال عين يبرود ودورا القرع ومخيم الجلزون وجفنا وبيرزيت وأبو قش والزيتونة، ويحدها من الشرق دير دبوان وبرقة، ويحدها من الغرب الجانية ودير ابزيع وبيت عور التحتا والفوقا والطيرة، وأما من الجنوب فإنه يحدها محافظة القدس. (وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط 2009، ص 19 – 20)

1. 2. 2: التضاريس والجيولوجيا:

تقع منطقة الدراسة (ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا) ضمن سلسلة جبلية تعرف بسلسلة جبال فلسطين الوسطى والتي تتميز بطبيعتها الجبلية وارتفاعاتها المتعددة والمتنوعة، حيث يظهر من الخريطة 1. 2 وجود تباين واضح في ارتفاع وانحدار تضاريس ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا من منطقة إلى أخرى، إذ تتدرج الارتفاعات من 321 م فوق مستوى سطح البحر حتى تصل إلى 915 مترا، ويلاحظ أن الجهة الغربية وبالتحديد جهة الشمال الغربي هي الأقل ارتفاعا وانحدارا وتميل التضاريس فيها إلى الانسياب، بعكس الجهة الشرقية وبالتحديد الشمال الشرقي والتي تتميز بأنها الأكثر ارتفاعا وانحدارا وتميل التضاريس فيها إلى الانحدار الشديد والسريع باتجاه مناطق مطلة على غور الأردن، ومن هنا فإن مركز مدينتي رام الله والبيرة يمتد فوق المنطقة الجبلية المرتفعة على رؤوس الجبال، مما منح مركز الميتروبوليتان موقعا تضاريسيا مميزا، كان له دور في التأثير على مناخ المنطقة كما سيتضح لاحقا.

خريطة 1. 2: الارتفاعات في منطقة الميتروبوليتان.

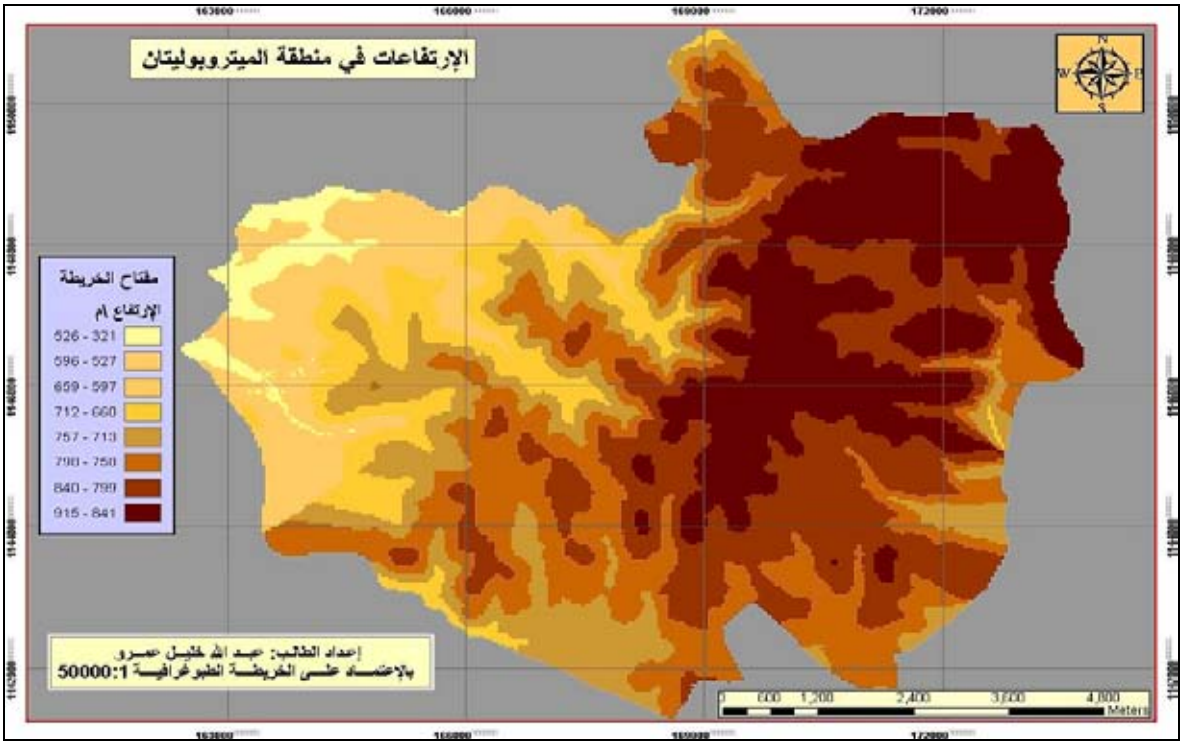

أما فيما يتعلق بجيولوجية منطقة الدراسة وكما تشير الأبحاث الجيولوجية المختلفة إلى أن منطقة الدراسة قد تأثرت مثلها مثل سائر المناطق الفلسطينية بالحركات التكتونية الأرضية والتي ساهمت في تشكيل تضاريس الأرض والطبقات الجيولوجية بما فيها جبال فلسطين الوسطى وغور الأردن، ويعود تكوين جزء كبير من المنطقة إلى العصر الكاريتاسي حتى العصر الرابع والذي تكثر فيه الصخور الرسوبية ومن أهمها الكلسية والدولومايتية، وتمتاز هذه الصخور بأنها ذات طبقات سميكة وأحيانا متوسطة السمك، وتمتلك هذه الصخور مسامات كبيرة تسمح للمياه الساقطة والجارية، بالنفاذ من خلالها إلى خزانات المياه الجوفية، وهي مناسبة لحفظ المياه إلا أنه من سيئاتها إمكانية نفاذ الملوثات للمياه الجوفية. (برافر، عراقي وبشارة 1998، ص37)

خريطة 1. 3: جيولوجية محافظة رام الله والبيرة.

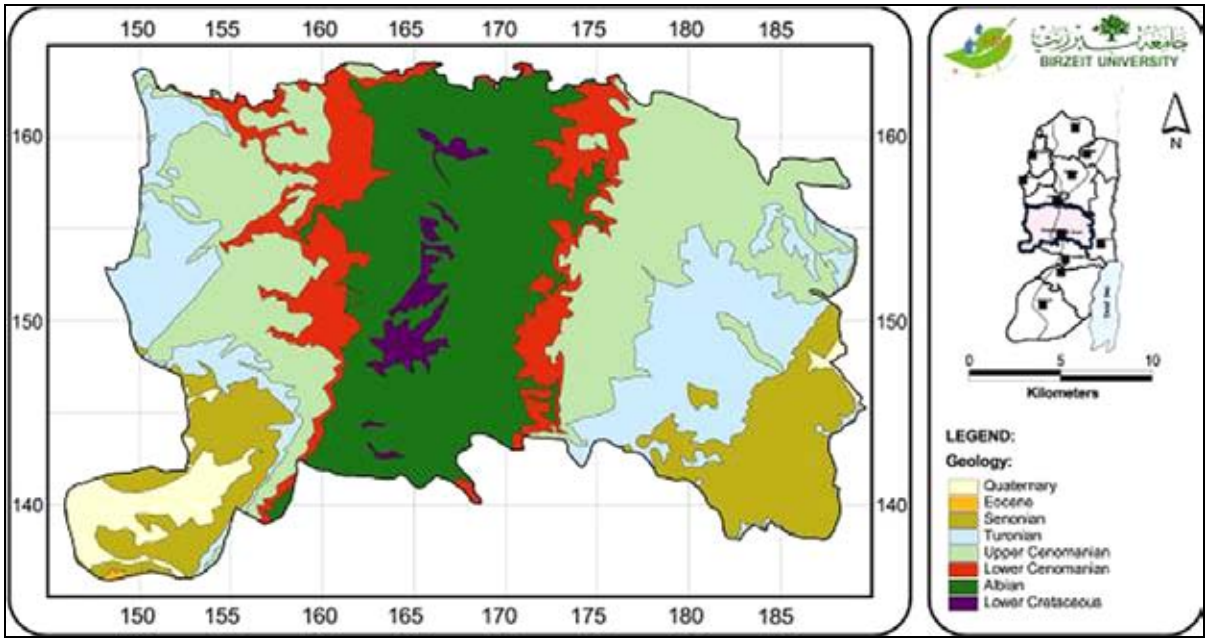

Birzeit university and house of water and environment. 2006.p8.

1. 2. 3: المناخ (الأمطار والمياه والحرارة):

تقع منطقة الدراسة ضمن مناخ البحر الأبيض المتوسط، بحكم كونها جزءا جغرافيا من هذه المنطقة، وبالتالي فإن مناخها يتميز في الصيف بأنه حار جاف أما في الشتاء يكون ماطرا وباردا، وقد ساهم الموقع والتضاريس في التأثير وبشكل كبير على مناخ منطقة الدراسة، حيث تعتبر منطقة رام الله والبيرة مصيف فلسطين بحكم كونها لطيفة الجو في فصل الصيف نوعا ما مما أهلها لتعلب دورا سياحيا، فبشكل عام هناك اعتدال في درجات الحرارة مقارنة مع المناطق الأخرى.

ومن خلال دراستنا لموضوع الأمطار في منطقة الميتروبوليتان تظهر الخريطة 1. 4 أن معدل سقوط الأمطار يتراوح ما بين 500 – 700 ملم/ سنويا وتعتبر المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية الأكثر تعرضا لسقوط الأمطار بمعدل 600 – 700 ملم/ سنويا، أما بالنسبة لبقية مناطق الدراسة فإنه يتراوح معدل سقوط المطر ما بين 500 –600 ملم / سنويا، ويلاحظ أن الأمطار بعد سقوطها تتجه إما عبر الأودية الشرقية باتجاه غور الأردن فيما يعرف بوادي القلط أو أن تتجه غربا.

خريطة 1. 4: معدل سقوط الأمطار في منطقة الميتروبوليتان.

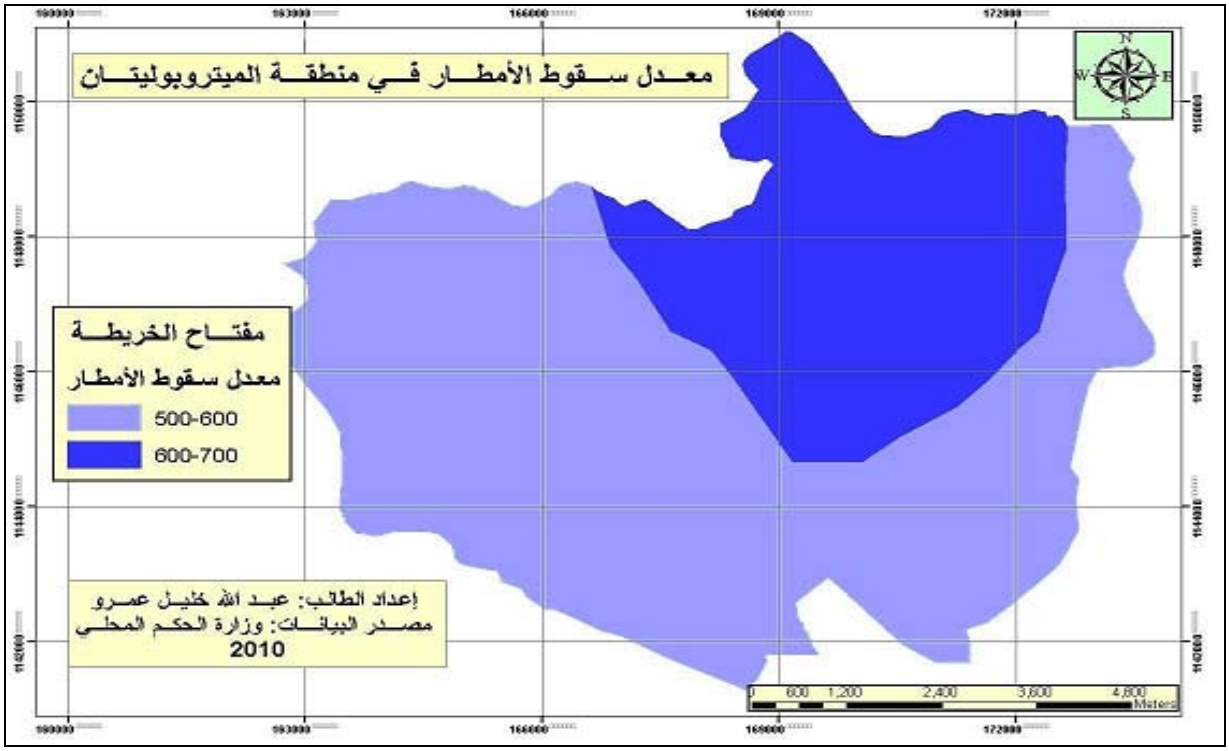

أما بالنسبة لينابيع المياه فتتمتع المنطقة بوجود عدد لا بأس به من ينابيع المياه والتي تتدفق عبر المواسم المختلفة ومن ضمنها عين القصعة وعين أم الشرايط وعين الجنان وعين الملك وعين رام الله وعين قينيا وعين مصباح ...إلخ، وهذا الأمر ليس مستغربا فعلى سبيل المثال اسم البيرة في العهد الكنعاني كان بيئروت ويعني البئر أو نبع الماء، إلا أنه يلاحظ في الآونة الأخيرة إهمال هذه الينابيع وعدم حمايتها، مما أدى إلى تدهورها وقلة مياهها وجفافها مما يهدد بالقضاء على هذه العيون.

ومن حيث درجات الحرارة في منطقة الدراسة فإنه يتراوح معدلها في فصل الصيف ما بين 22–26 درجة مئوية، في حين يتراوح معدلها في فصل الشتاء ما بين 8–12 درجة مئوية، وبالتالي فإن درجات الحرارة نوعا ما معتدلة مقارنة مع بقية المناطق الفلسطينية مما يؤهل منطقة الدراسة لتكون مصيفا في فترة السياحة والصيف. (وزارة الحكم المحلي 2010، بيانات غير منشورة)

1. 2. 4: استعمالات الأراضي:

يتواجد في منطقة الدراسة العديد من استعمالات الأراضي بسبب تنوعها وتعدد التجمعات السكانية المشتركة فيها، ومن خلال تحليل خريطة استعمالات الأراضي داخل التجمعات السكانية بواسطة برامج الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، فإنه من الواضح وجود مجموعة رئيسية من استعمالات الأراضي في منطقة الميتروبوليتان، وذلك حسب ما اعتمدته اللجنة المشرفة على ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا، وإن هذه الاستعمالات موزعة على النحو التالي:

- الزراعة: يوجد في منطقة الدراسة بعض المساحات الزراعية التي يتم زراعتها باستمرار والاعتناء بها، إلا أن هذا النوع من الاستعمالات قليل جدا وليس ذو أهمية تذكر، بحيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في داخل التجمعات 2030 دونما تشكل ما نسبته 1.26 % من إجمالي مساحة المنطقة.
- التجارة: تعتبر منطقة الدراسة مركزا تجاريا كبيرا على مستوى محافظة رام الله والبيرة والضفة الغربية، ومن هنا فإنه يوجد العديد من الأنشطة التجارية في منطقة الدراسة، بحيث تبلغ مساحة المناطق التجارية 3372 دونما، تشكل ما يقارب 5 % من إجمالي مساحة منطقة الدراسة.
- الصناعة: يوجد في منطقة الدراسة تنوع في الأنشطة الصناعية تتركز غالبيتها ضمن منطقتين صناعيتين وهما منطقة صناعة البيرة، ومنطقة صناعة رام الله وبيتونيا، وتبلغ مساحة الاستعمالات الصناعية 2090 دونم تشكل حوالي 3 % من إجمالي مساحة المنطقة.
- الخدمات العامة: يوجد في رام الله مناطق خدمات عامة عديدة ومتنوعة تتمثل بوجود الوزارات والمقرات الحكومية والملاعب والمقابر والساحات...إلخ، بحيث تبلغ مساحتها 2017 دونم تشكل حوالي 3 % من إجمالي المساحة.
- السكن: يعتبر الاستعمال السكني في منطقة الدراسة أكبر الاستعمالات الموجودة وهذا ما يفسر وجود ضغط كبير على خدمات السكن على مدى طويل، حيث تبلغ مساحة الأراضي السكنية 19061 دونما تشكل أكثر من 28 % من إجمالي مساحة المنطقة.
- الطرق والشوارع: تتمتع منطقة الدراسة بوجود شبكة طرق وشوارع جيدة نوعا ما مقارنة مع بقية مناطق الضفة الغربية، بحيث تقدر مساحتها بحوالي 4789 دونم تشكل أكثر من 7 % من إجمالي مساحة المنطقة.

- الأراضي الفارغة: يقصد بهذا المصطلح الأراضي الفارغة خارج حدود التجمعات السكانية (خارج حدود المخططات الهيكلية)، مثل الأراضي البور والجبلية والزراعة السابقة وبعض الاستعمالات الزراعية الطفيفة...إلخ، وتبلغ مساحة هذه الأراضي 34301 دونم تشكل حوالي نصف مساحة منطقة الدراسة، وتشكل هذه المناطق مساحات حيوية للتوسع المستقبلي لتخفيف الضغط عن مراكز التجمعات.

خريطة 1. 5: استعمالات الأراضي في منطقة الميتروبوليتان.

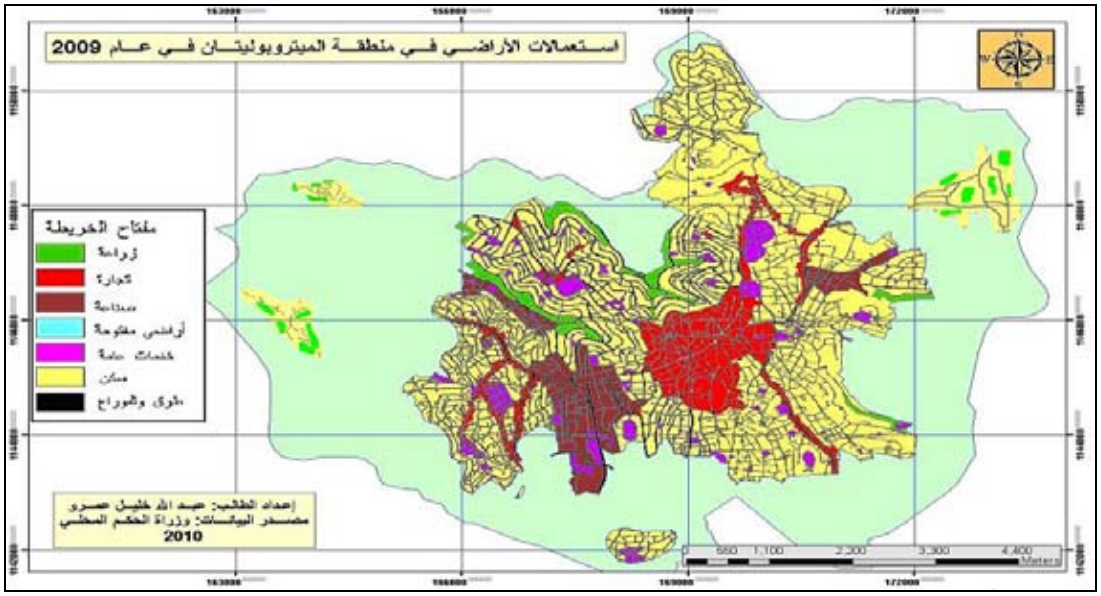

إلا أنه يلاحظ وجود تداخل كبير في استعمالات الأراضي، لعوامل لها علاقة بغياب التخطيط، وعدم تنفيذ القانون بشكل دقيق...إلخ، حيث أنه من الصعب الفصل بين استعمالات الأراضي بشكل كامل لوجود عدد من التداخلات تؤثر وبشكل كبير على مستوى ونوعية الخدمات المقدمة للسكان، ومن الأمثلة على هذه التداخلات ما يلي:

1. المنشآت الصناعية المتداخلة مع المناطق السكنية والأراضي الزراعية:

يتواجد هذا النوع بالقرب من المناطق الصناعية في ثلاث مواقع مختلفة ضمن منطقة الدراسة وسبب ذلك قلة الأراضي ونقص التنسيق بين البلديات...إلخ، مما يترتب عليه الكثير من المشاكل والسلبيات حيث يعاني سكان هذه المناطق من الإزعاج وسوء الخدمات والتلوث، إضافة إلى أن هذه المنشآت بحاجة لأنواع خاصة من الخدمات، وفي هذه الوضعية لا يمكن توفير خدمات مميزة لها، مما يؤثر على وضع الصناعة ووضع السكان القريبين من هذه المناطق، ومن المشاكل الملاحظة قرب مواقع منشآت البناء مثل مصانع الطوب والاسمنت

ومناشير الحجر من المناطق السكنية، وهذا ما يتعارض مع القانون الفلسطيني الحالي الذي ينص على أن جميع أنواع المناطق السكنية يجب أن تكون للسكن فقط.

2. التداخل ما بين المواقع الأثرية والبلدات القديمة ومحيطها (الاستعمالات الأخرى):

هناك العديد من الأمثلة حول التداخلات بين المواقع الأثرية والبلدات القديمة وبين محيطها، والسبب هو عدم استخدام أية إجراءات تخطيط محددة من أجل الحفاظ على هذه المواقع والمباني، ولقد تم تطبيق قوانين تقسيم الأرض نفسها على المناطق الكبيرة بما فيها المواقع الأثرية والمباني القديمة والمناطق المحيطة بها، مما حرم هذه المواقع من الخصوصية وإمكانية المحافظة عليها. (وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط 2009، ص 55 – 57)

3. التداخل في استعمالات السكن مع الزراعة ومناطق الخدمات العامة:

يلاحظ في منطقة الدراسة وجود تداخل في الاستخدام ما بين السكن والزراعة ومناطق الخدمات، حيث تتواجد في بعض المناطق مزارع لتربية الحيوانات سواء في داخل المناطق السكنية أو بالقرب منها، بالإضافة إلى الزحف العمراني على المناطق الزراعية وذلك كما هو موضح في الصورة الجوية التالية لمنطقة البالوع.

صورة جوية 1. 1: الزحف العمراني على المناطق الزراعية في منطقة البالوع.

ومن الأمثلة الأخرى على تداخل استعمالات الأراضي وجود المساكن بالقرب من بعض مراكز الخدمات العامة الحساسة، والتي بحاجة لمستوى خاص من الرعاية والمعايير لإنشائها ولتنفيذ الأعمال اليومية وذلك مثل محطة معالجة المياه العادمة ومكب تجميع النفايات في رام الله كما هو موضح في الصورة الجوية 1. 2، وهذا الأمر يؤدي بالتأكيد إلى إحداث مشكلة خدماتية تؤثر على المنشآت المكلفة بتقديم الخدمات من خلال إضعاف قدرتها على تنفيذ مهامها اليومية وبالتالي التأثير سلبا على نوعية الخدمات المقدمة للسكان.

صورة جوية 1. 2: التداخل ما بين المناطق السكنية ومناطق الخدمات العامة.

1. 2. 5: تطور أعداد السكان:

تعتبر منطقة الميتروبوليتان بتجمعاتها المختلفة (رام الله، البيرة، بيتونيا، صردا، رافات، عين عريك، عين قينيا، بيتين، مخيم الأمعري، مخيم قدورة وكفر عقب)، منطقة مهمة وإستراتيجية في الضفة الغربية، وقد شهدت على مر التاريخ الكثير من الأحداث والتقلبات، مما ساهم بإحداث تغيرات مختلفة ومتعددة في الخصائص الديموغرافية لسكان المنطقة، وعند دراسة تطور عدد سكان المنطقة في الفترة الحديثة نجد أنه قد مر بمراحل عديدة ومتنوعة أهمها ما يلي:

1. مرحلة ما بين 1931 – 1961:

بلغ عدد سكان منطقة الميتروبوليتان في عام 1931 حسب التعداد الذي أجرته حكومة الانتداب البريطاني 9581 نسمة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي، بحيث كانت مدينة رام الله أكبر تجمع سكاني (من حيث عدد السكان) في المنطقة بواقع 4286 نسمة ثم يليها مدينة البيرة بإجمالي عدد سكان 2292 نسمة، في حين أن أصغر تجمع سكاني كان قرية عين قينيا بإجمالي عدد سكان 83 نسمة، مع ملاحظة أن مخيمي الأمعري وقدورة المشتركين حاليا بمنطقة الميتروبوليتان لم يكونا موجودين آنذاك، حيث وجدا بعد تهجير السكان من أراضيهم على أثر حرب 1948.

أما بالنسبة لعدد سكان المنطقة في عام 1961 وذلك حسب التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجرته الحكومة الأردنية آنذاك، فتظهر النتائج أن إجمالي عدد سكان المنطقة قد بلغ 35451 نسمة، بحيث أصبح عدد سكان كل من مدينتي رام الله والبيرة قريب جدا من بعضهما البعض فقد بلغ عدد سكان مدينة رام الله آنذاك 14759 نسمة، في حين بلغ عدد سكان مدينة البيرة 14510 نسمة مع ملاحظة أنه لم يصدر إحصاءات خاصة بمخيمي الأمعري وقدورة وإنما تم دمج تعداد سكان مخيم الأمعري مع سكان مدينة البيرة وتعداد سكان مخيم قدورة مع سكان مدينة رام الله، وقد كان أصغر تجمع سكاني آنذاك قرية عين قينيا بإجمالي عدد سكان 235 نسمة.

أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للسكان (هو المعدل الذي يزيد به السكان أو يقلون في سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة ويعبر عنه بصورة نسب مئوية من السكان الأصليين)، فقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة الواقعة ما بين 1931 – 1961 في منطقة الميتروبوليتان 4.46 %، وقد كان أعلى معدل نمو سنوي في مدينة البيرة 6.34 % ثم يليها مدينة رام الله بمعدل نمو سنوي 4.21 % وذلك كما هو موضح في الجدول التالي، ويفسر ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان خلال هذه الفترة بسبب حصول حرب 1948 والتي أدت إلى حصول هجرة قسرية لأعداد كبيرة من السكان الفلسطينيين من مناطق سكناهم والذين لجؤوا إلى منطقة الميتروبوليتان خصوصا في مدينتي رام الله والبيرة والتي سكنوا فيها وخير مثال على ذلك في مخيم الأمعري ومخيم قدورة، ويضاف إلى ذلك تمتع المنطقة خلال السنوات اللاحقة بتقدم نسبي على مستوى الخدمات مما أدى إلى حصول هجرة من الريف إلى المدينة وإلى هجرة من بقية المحافظات ومناطق الضفة الغربية إلى منطقة الميتروبوليتان وهذا أدى إلى ارتفاع عدد السكان بشكل كبير.

جدول 1. 1: تطور أعداد السكان ومعدل النمو السنوي حسب التجمع في منطقة الميتروبوليتان ما بين 1931 – 2007.

	السكان				معدل النمو السنوي		
السنة	1931	1961	1997	2007	1931 -1961	1961-1997	1997-2007
رام الله	4286	14759	18107	25812	4.21	0.56	3.66
البيرة	2292	14510	27972	35910	6.34	1.84	2.53
بيتونيا	1213	2216	9391	18575	2.03	4.09	7.06
بيتين	566	1017	2159	2014	1.97	2.11	0.69 -
صردا	179	415	1006	970	2.84	2.49	0.36 -
عين عريك	494	1385	1206	1473	3.5	-0.38	2.02
عين قينيا	83	235	571	763	3.53	2.5	2.94
مخيم الأمعري	0	0	4046	4713	0	0	1.54
مخيم قدورة	0	0	1102	1136	0	0	0.30
كفر عقب	250	410	7715	16588	1.66	8.49	7.96
رافات	218	504	1574	2141	2.83	3.21	3.12
المجموع	9581	35451	74759	110095	4.46	2.09	3.95

المصدر:

- بيانات 1931: ملز،1932، ص 55–60.
- بيانات 1961: دائرة الإحصاءات العامة، 1963، ص 19–21.
- بيانات 1997: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – تقرير السكان، 1999، ص 96 – 100.
- بيانات 2007: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – ملخص نتائج التعداد، 2009، ص 52 – 54.
- معدل النمو السنوي من حساب الباحث.

2. مرحلة ما بعد 1961 – 1997:

شهدت منطقة الميتروبوليتان شأنها شأن بقية المناطق الفلسطينية خلال الفترة ما بعد 1961 – 1997 الكثير من التغيرات والتحولات من ضمنها حصول حرب 1967 ومالها من تداعيات، وحصول هجرات سكانية متعددة، وصولا إلى دخول السلطة الفلسطينية إلى المنطقة في منتصف التسعينات من العقد الماضي بناء على اتفاق أوسلو وما تلى ذلك من إجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في عام 1997، بحيث أظهرت النتائج أن إجمالي عدد سكان منطقة الميتروبوليتان قد بلغ 74759 نسمة، وأصبحت مدينة البيرة أكبر تجمع سكاني

ضمن المنطقة بإجمالي عدد سكان 27972 نسمة، ولأول مرة تصدر إحصاءات رسمية خاصة بتعداد سكان مخيم الأمعري بمقدار 4046 نسمة، في حين بلغ عدد سكان مخيم قدورة 1102 نسمة.

أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي خلال الفترة ما بعد 1961 – 1997، فإنه قد بلغ إجمالي معدل النمو السنوي للسكان في منطقة الميتروبوليتان 2.09 % حيث يلاحظ انخفاض معدل النمو السنوي وبشكل كبير خلال هذه الفترة، بحيث بلغ في مدينة رام الله 0.56% في حين أنه كان في قرية عين عريك – 0.38 %، ويمكن تفسير ذلك بسبب حصول حرب 1967 والتي أدت إلى هجرة قسرية لعدد من سكان الضفة الغربية، بما فيها منطقة الميتروبوليتان إلى الدول العربية المجاورة، وقد شهدت المنطقة أيضا حصول هجرات عالية للسكان باتجاه أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية ودول الخليج العربي بحثا عن فرص أفضل للحياة والعمل في تلك المناطق.

3. مرحلة ما بعد 1997 – 2007:

بلغ إجمالي عدد السكان حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في عام 2007 ضمن منطقة الميتروبوليتان 110095 نسمة، في حين بلغ عدد سكان مدينة رام الله 25812 نسمة، ويتضح من خلال ذلك أنه ازداد عدد سكان المنطقة بواقع 35336 نسمة خلال عشر سنوات بمعدل مقداره 3533.6 نسمة/ سنويا.

وعند دراسة معدل النمو السنوي للسكان في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة ما بعد 1997 – 2007 نجد أنه قد بلغ 3.95 %، ويمكن تفسير ارتفاع معدل النمو السنوي في المنطقة لعدة أسباب منها، اتخاذ السلطة الوطنية الفلسطينية مدن رام الله والبيرة وبيتونيا مركزا إداريا وسياسيا واقتصاديا للسلطة الوطنية ولمؤسساتها المختلفة مما أدى إلى تركز هذه المؤسسات بشكل كبير في منطقة الميتروبوليتان، ونتج عنه حصول استثمارات كبيرة نسبيا مقارنة مع بقية الضفة الغربية مما أدى إلى تركز إدارات وأنشطة الكثير من المؤسسات الخاصة والحكومية والأهلية والدولية ...إلخ، وهذا أدى إلى تحسن كبير وملحوظ في مجال الخدمات المقدمة للسكان مقارنة مع ما يقدم في بقية مناطق الضفة الغربية، مما نتج عنه حصول هجرة سكانية كبيرة من بقية المحافظات في الأراضي الفلسطينية إلى منطقة الميتروبوليتان بحثا عن العمل والدراسة والاستقرار للاستفادة من الخدمات الموجودة في منطقة الدراسة، وينطبق هذا الحال على العائدين الذين عادوا بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية على أثر اتفاقيات السلام الموقعة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ويضاف إلى ذلك حصول هجرة من الريف إلى المدينة وخصوصا في فترة الإغلاقات مما ساهم في رفع معدل النمو السنوي للسكان، وبالتأكيد فإن هناك

عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع عدد السكان مثل النمو والزيادة الطبيعية العالية لسكان المنطقة، ومن الجدير بالذكر أن بيتونيا هي من أكثر التجمعات السكانية نموا في منطقة الدراسة بواقع 7.06 % سنويا، ولعل سبب ذلك انخفاض أسعار العقارات والأراضي في بيتونيا مقارنة برام الله والبيرة، وقربها من مركز منطقة الدراسة مما ساهم بشكل كبير في حصول تركز سكاني أعلى في هذا التجمع دون غيره.

ويلاحظ أنه تضاعف عدد سكان منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة ما بين 1931 – 2007 بمقدار 11.5 مرة، وذلك خلال 76 سنة أي بمعدل وقت لازم لتضاعف السكان مقداره 6.6 سنة / مرة تضاعف، وهذا الأمر يشكل فارق كبير بينه وبين معدل الوقت اللازم لتضاعف السكان في العالم والمقدر ب54 سنة، إلا أنه يمكن تفسير ذلك بسب الظروف الصعبة والاستثنائية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية خلال لتك الفترة، إلا أنه إذا شهدت المنطقة حالة من الاستقرار في المستقبل فإنه لن يتكرر الوضع بالشكل السابق.

1. 2. 6: الزيادة الطبيعية:

يتعرض أي مجتمع سكاني إلى الزيادة والنقصان وذلك حسب الظروف التي تمر بها، وقد شهدت منطقة الميتروبوليتان زيادة سكانية كبيرة خاصة في سنوات العقد الأخير، وقد كان للزيادة الطبيعية دورا مهما في زيادة عدد السكان بالإضافة إلى عامل الهجرة.

ويقصد بالزيادة الطبيعية : زيادة أو نقصان المواليد عن الوفيات بين السكان في فترة زمنية معينة (مكتب مرجع السكان 1998، ص57) أو الفرق بين المواليد والوفيات في منطقة معينة وللوقوف على دور الزيادة الطبيعية في نمو السكان بمنطقة الميتروبوليتان تم العمل على الحصول على بيانات المواليد والوفيات خلال الفترة مابين عام 1998 – 2007 وذلك ما بين فترة التعداد الأول للسكان والمساكن المنشآت الذي تم تنفيذه في عام 1997 حتى فترة التعداد العام الثاني والذي تم تنفيذه في عام 2007، بحيث تم تحصيل البيانات من خلال سجل السكان المتوفر لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمعتمد من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية، وتشير التقديرات أن نسبة اكتمال التسجيل ضمن سجل السكان تشكل ما يقارب 85% (مقابلة مع جوابرة، 2009). وسنحاول فيما يلي التعرف على وضعية المواليد والوفيات في منطقة الميتروبوليتان، حيث يتضح لنا من خلال دراسة المواليد خلال الفترة ما بين عام 1998 – 2007، أنه قد ولد ما مجموعه 233376 مولود حي وذلك كما هو موضح في الجدول 1. 2، وذلك بمعدل سنوي مقداره 2337.6

مولود، وعند احتساب معدل المواليد الخام (والذي يمثل عدد المواليد الأحياء في سنة معينة مقسوما على عدد السكان في منصف نفس السنة ضرب 1000) فإننا نجد حصول انخفاض في معدل المواليد الخام خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ 26.9 بالألف في عام 1998 لينخفض في عام 2007 ليصل إلى 23.1 بالألف، وممكن تفسير ذلك بسبب انخفاض معدلات الزواج وارتفاع المستوى التعليمي وتغير النظرة المجتمعية اتجاه قضايا الإنجاب ولو بشكل نسبي بحيث أصبحت تفضل الأسر إنجاب أعداد أقل من الأطفال، ولما لتأثير ظروف وعوامل الحياة المختلفة على ذلك، بحيث ساهم التوجه نحو التعليم والوظائف والعمل في المدينة إلى خفض معدلات المواليد الخام.

وعند دراسة معدل الوفيات الخام (والذي يمثل عدد الوفيات في سنة معينة مقسوما على عدد السكان في منتصف نفس السنة مضروبا في 1000) لعام 2007 فقد بلغ 2.1 بالألف، وهو أقل بكثير من معدل الوفيات الخام للضفة الغربية والبالغ 4 بالألف في عام 2007، وهذا مؤشر قوي على أن مستوى الخدمات والرعاية الصحية المتوفرة لسكان منطقة الميتروبوليتان أفضل بكثير من بقية مناطق الضفة الغربية، ولكن هذا الأمر لا يعني أنها ممتازة، وبلغة أكثر دقة نستطيع أن نقول أنها أقل سوءا من بقية المناطق الأخرى.

جدول1. 2: تطور أعداد المواليد والوفيات الزيادة الطبيعية في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة 1998 – 2007.

الظاهرة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع	المعدل السنوي
السكان	78292	81825	85358	88891	92424	95957	99490	103023	106556	10095	_	3533.6
المواليد	2104	2136	2380	2435	2346	2332	2342	2334	2425	2542	23376	2337.6
الوفيات	129	209	208	208	207	238	242	200	230	234	2105	210.5
الزيادة الطبيعية	1975	1927	2172	2227	2139	2094	2100	2134	2195	2308	21271	2127.1
معدل المواليد الخام	26.9	26.1	27.9	27.4	25.4	24.3	23.5	22.7	22.8	23.1		25
معدل الوفيات الخام	1.64	2.6	2.4	2.3	2.2	2.5	2.4	1.9	2.2	2.1		2.22
معدل الزيادة الطبيعية	25.3	23.5	25.5	25.1	23.2	21.8	21.1	20.8	20.6	21		22.8
الهجرة	1558	1606	1361	1306	1394	1439	1433	1399	1338	1231	14065	1406.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سجل السكان، وزارة الداخلية، 2008، بيانات غير منشورة.

وعند مقارنة معدلات المواليد الخام ومعدلات الوفيات وأعداد السكان، يتبين لنا أن الزيادة الطبيعية عنصرا وعاملا مهما في ازدياد عدد السكان في منطقة الميتروبوليتان، فقد تراوح معدل الزيادة الطبيعية خلال فترة 1998 – 2007 ما بين 25.3 بالألف في عام 1998 إلى 21 بالألف في عام 2007، ومن هنا فإن معدل الزيادة الطبيعية يتجه نحو الانخفاض، كما هو مبين في الشكل التالي، وهذا الأمر سيؤدي مستقبلا إلى خفض معدلات النمو السنوي للسكان في منطقة الدراسة، إلا أنه مع ذلك ما زال مرتفعا بشكل عام بسبب تدني معدلات الوفيات وبقاء معدلات المواليد مرتفعة نسبيا.

ونستنتج مما سبق أن مقدار الهجرة الوافدة للمنطقة كان عاليا وقد أثر وبشكل كبير على معدل النمو السنوي للسكان، وحسب التحليل الإحصائي المقارن بين أعداد المواليد والوفيات وأعداد السكان في المنطقة، فيلاحظ أنه شهدت المنطقة خلال العشر سنوات الأخيرة هجرة وافدة بمقدار 14065 نسمة، مما ساهم بشكل كبير في رفع معدل النمو السنوي للسكان، وممكن تفسير ذلك من خلال أن منطقة الميتروبوليتان تعتبر مركزا إداريا وماليا واقتصاديا وسياسيا للسلطة الوطنية الفلسطينية وبعدد كبير من المؤسسات المنتمية لقطاعات مختلفة، وهذا الأمر يؤدي إلى هجرة السكان من بقية الضفة الغربية متجهين إلى مدن رام الله والبيرة وبيتونيا تحديدا، وذلك للبحث عن فرص أفضل للعمل والحياة والاستقرار.

ومن هنا فإن مرافق الخدمات العامة في منطقة الميتروبوليتان تعاني من الضغط الشديد والاستهلاك المتزايد في ظل ارتفاع عدد مستخدمي الخدمات المختلفة، وبناء على ذلك فإنه يجب أن يتم العمل على توفير احتياجات السكان للنهوض بمستوى معيشتهم.

1. 2. 7: التركيب النوعي والعمري للسكان:

شهد التركيب النوعي للسكان (نسبة الذكور للإناث) في منطقة الدراسة تغيرات كثيرة من ضمنها ارتفاع نسبة الذكور من من 94 ذكر / 100 أنثى في عام 1961 (دائرة الإحصاءات العامة 1963، ص19–21) إلى 100.5 ذكر / 100 أنثى في عام 2007، علما بأن المعدل الوطني يبلغ 103 ذكر / 100 أنثى.

أما بالنسبة للتركيب العمري فإنه يلاحظ من خلال دراسة هرم أعمار السكان في عام 2007، أن نسبة صغار السن الأطفال (أي ما دون 15 سنة) تشكل 35.1 % من إجمالي السكان في منطقة الميتروبوليتان، ويشكل الشباب (أي من 15 – 64 سنة) ما نسبته 53.2 % من إجمالي عدد السكان، وتبلغ نسبة كبار السن (65

سنة فأكثر) 3.3 % من إجمالي عدد السكان، وهذا الأمر يترتب عليه الكثير من التبعات والاحتياجات والمتطلبات، والحاجة لحجم أكبر كما ونوعا من الخدمات في الحاضر والمستقبل لضمان حياة أفضل للسكان.

شكل 1. 1: هرم أعمار السكان لمنطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا في عام 2007.

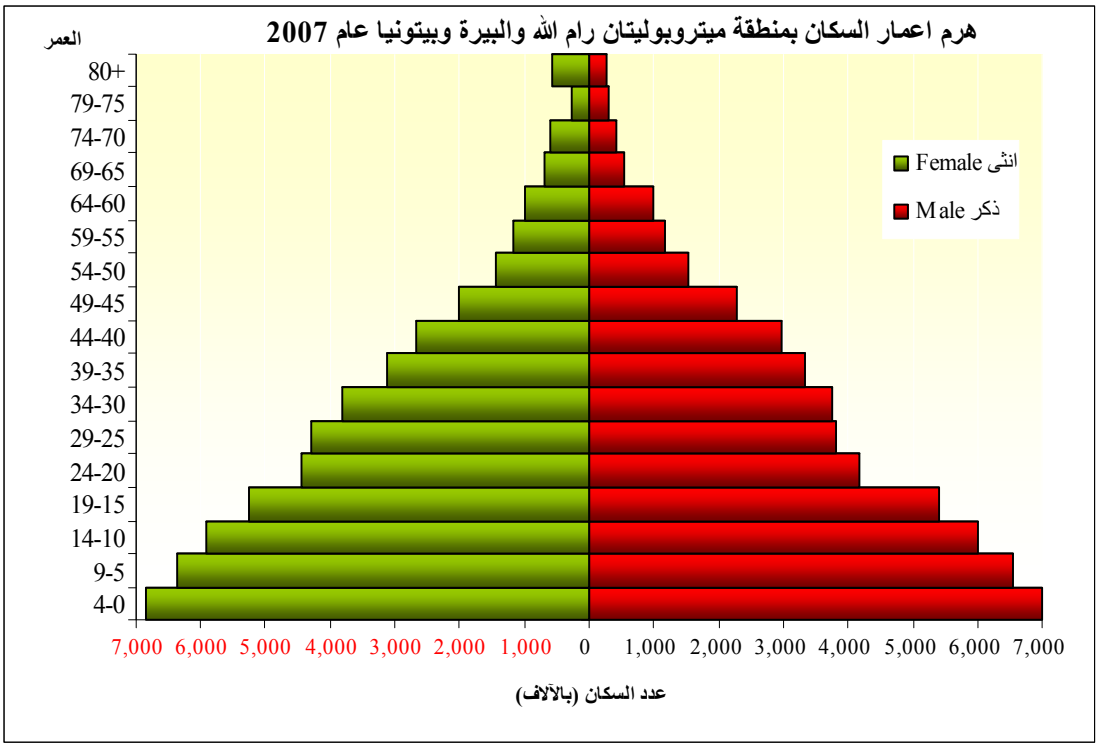

1. 2. 8: التركيب الاجتماعي:

أولا: التركيب الأسري:

يعتبر التركيب الأسري عنصرا مهما في الدراسات السكانية لما له من أثر على التركيب الاجتماعي للسكان وبناء على ذلك فإنه يبلغ عدد الأسر الخاصة في منطقة الميتروبوليتان 22548 أسرة خاصة وذلك في عام 2007 بإجمالي عدد أفراد مقداره 109562 نسمة، ومن خلال ذلك يبلغ متوسط حجم الأسرة 4.9 فرد/أسرة، وهو معدل أقل من معدل حجم الأسرة في الضفة الغربية البالغ 5.5 فرد / أسرة ومعدل الأراضي الفلسطينية البالغ 5.8 فرد/أسرة، وتصل نسبة الأسر التي يبلغ عدد أفرادها 6 أفراد فأكثر 37% كما هو موضح في الشكل التالي، وهذا مؤشر قوي على أن أحجام الأسر تتميز بالكبر وكثرة عدد الأفراد، مما يترتب عليه الكثير من التبعات الأخرى

الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية. (بتصرف: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – ملخص نتائج التعداد 2009، ص 78 – 82)

شكل 1. 2: الأسر الخاصة وحجم الأسرة في منطقة الميتروبوليتان في عام 2007.

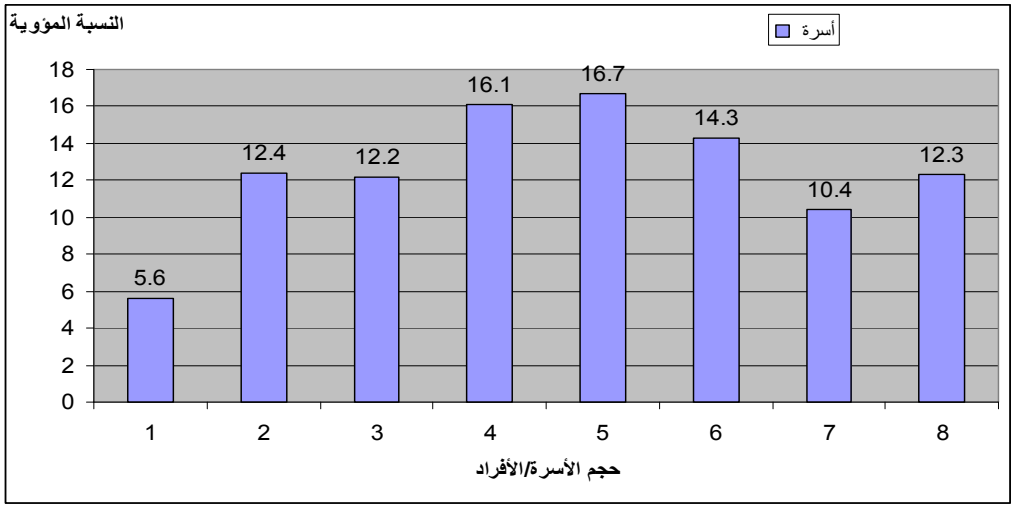

ثانيا: الحالة الزواجية في منطقة الميتروبوليتان:

بلغ عدد المتزوجين في عام 2007 في منطقة الدراسة 38684 نسمة، وهم يشكلون 54.2 % من إجمالي السكان 12 سنة فأكثر، وهذا مؤشر قوي جدا على أن نسبة الزواج عالية في منطقة الدراسة مما يعني انعكاس ذلك على رفع معدلات الخصوبة والإنجاب والزيادة الطبيعية وبالتالي زيادة عدد الأفراد المستخدمين للخدمات وزيادة حجم الضغط على المرافق في الوقت الحاضر والمستقبل. في حين أنه بلغ العمر الوسيط (عمر الفرد في وقت إتمام الزواج الفعلي) عند الزواج الأول 22.2 سنة. (بتصرف: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – ملخص نتائج التعداد 2009، ص 53 – 57)

ثالثا: الحالة التعليمية:

يقصد بالحالة التعليمية للفرد على انها أعلى مؤهل علمي أتمه الفرد بنجاح ويستوفي للأفراد من 10 سنوات فأكثر، وعند دراسة الحالة التعليمية في المنطقة تبين ان عدد الأميين في منطقة الميتروبوليتان عام 2007 بلغ 2795 أمي وهذا ما يشكل 3.7 % من مجموع السكان 10 سنوات فأكثر، كان منهم 2066 أنثى أي يشكل ما نسبته 5.4 % من إجمالي عدد الإناث في حين بلغ عدد الذكور الأميين 729 أمي فقط بما نسبته 1.9 % من

إجمالي عدد الذكور كما هو موضح في الجدول 1. 3، وهذا ما يفسر أن الإناث وخصوصا كبار السن لم يحصلن على مستوى متساوي من التعليم مع الذكور.

جدول 1. 3: السكان الفلسطينيون 10 سنوات فأكثر حسب الجنس والحالة التعليمية في منطقة الميتروبوليتان في عام 2007.

الحالة	عدد الذكور	النسبة من الذكور	عدد الإناث	النسبة من الإناث	المجموع	النسبة الإجمالية
أمي	729	1.9	2,066	5.4	2,795	3.7
ملم	4054	10.6	3903	10.2	7,957	10.4
ابتدائي	7959	20.9	7206	18.8	15,165	19.9
إعدادي	9668	25.3	9191	24.0	18,859	24.7
ثانوي	6746	17.7	6956	18.2	13,702	17.9
دبلوم متوسط	2171	5.7	3293	8.6	5,464	7.2
بكالوريوس	4879	12.8	4668	12.2	9,547	12.5
دبلوم عالي	147	0.4	94	0.2	241	0.3
ماجستير	1247	3.3	682	1.8	1,929	2.5
دكتوراه	441	1.2	83	0.2	524	0.7
غير مبين	103	0.3	94	0.2	197	0.3
المجموع	38144	100	38236	100	76,380	100

(بتصرف: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – ملخص نتائج التعداد، 2009، ص 61 – 86)

أما بالنسبة للملمين (قراءة وكتابة جملة بسيطة)، فقد بلغ إجمالي عدد الملمين 7957 ملم، وهذا ما يشكل 10.4 % من السكان 10 سنوات فأكثر، وقد كانت نسبة الذكور والإناث متقاربة بواقع 10.6 % من الذكور و10.2 % من الإناث. في حين أن المرحلة الابتدائية (هو كل فرد 10 سنوات فأكثر أنهى الصف السادس بنجاح) فقد بلغ إجمالي عدد الأفراد الحاصلين على مستوى ابتدائي 15165 نسمة أي ما نسبته 19.9 % من السكان 10 سنوات فأكثر، في حين بلغ عدد الأفراد الذين أنهوا المرحلة الإعدادية (إنهاء الصف التاسع بنجاح) 18859 نسمة وهذا ما نسبته 24.7 % من السكان 10 سنوات فأكثر، وقد بلغ عدد الحاصلين على المرحلة الثانوية 13702 نسمة وتشكل نسبتهم 17.9 % من السكان 10 سنوات فأكثر.

ويلاحظ وبشكل قوي وجود أفضلية للذكور في المستويات التعليمية العليا (ماجستير ودكتوراه) بشكل أحسن من وضع الإناث، حيث بلغ عدد الحاصلين على درجة الماجستير من الذكور 1247 نسمة، بما نسبته 3.3 % من

الذكور، في حين بلغ عدد الإناث 682 نسمة بما نسبته 1.8 % من الإناث، ويزداد الفارق وبشكل واضح ببلوغ عدد الذكور الحاصلين على درجة الدكتوراه 441 ذكر في حين ينخفض عدد الإناث إلى 83 أنثى حاصلة على شهادة الدكتوراه بما نسبته 0.2 % من إجمالي عدد الإناث 10 سنوات فأكثر.

ونستنتج مما سبق أن المستوى والحالة التعليمية بوضع جيد نسبيا مع الأخذ بعين النظر الفوارق التعليمية ما بين الذكور والإناث والتي تشكل نقطة جوهرية في التأثير على معدل الخصوبة (عدد الأطفال المتوقع إنجابهم للمرأة الواحدة) بحيث تشير الدراسات إلى أن الخصوبة لدى النساء اللواتي مستواهن التعليمي أقل من ثانوي تبلغ 6.62 طفل / امرأة، في حين تبلغ لدى النساء الحاصلات على المستوى الثانوي 5.57 طفلا /امرأة، ولتنخفض وبشكل حاد عند النساء ذوات المستوى التعليمي العالي لتبلغ الخصوبة 4.72 طفل /امرأة، وهذا ما يفسر وجود علاقة وثيقة تربط ما بين المستوى التعليمي والخصوبة والزيادة الطبيعية وبالتالي الحد من معدلات النمو السنوي للسكان، فالانخراط في العملية التعليمية تؤدي إلى رفع سن الزواج والتقليل من ظاهرة الزواج المبكر، والعمل والدراسة تؤدي إلى خفض عدد الأطفال المنجبين وبالتالي تقليل معدلات النمو السنوي للسكان مما ينتج عنه تقليل الضغط على المرافق والخدمات العامة في منطقة الميتروبوليتان وتقديم مستوى أفضل من الاستثمارات التنموية.

1. 2. 9: حالة اللجوء:

تعبر عن حالة اللجوء الخاصة بالفلسطينيين الذين هجروا من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1948 وتشمل أبناء الذكور منهم وأحفادهم، حيث بلغ عدد اللاجئين المسجلين في وكالة الغوث لعام 2007 حوالي 49 ألف نسمة، بما نسبته 44.6 % من إجمالي عدد السكان، أما بالنسبة للاجئين غير المسجلين فقد بلغ عددهم 3237 نسمة، بما نسبته 2.9 % من السكان، وهذا مؤشر قوي على حجم ودور الهجرة القسرية في زيادة عدد سكان المنطقة، ويلاحظ أن غالبية هؤلاء اللاجئين يتمركزون في مخيم الأمعري وقدورة ومدن رام الله والبيرة وبيتونيا، أما من حيث السكان غير اللاجئين فقد بلغ عددهم 50995 نسمة بنسبة 46.3 % من السكان. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – ملخص نتائج التعداد 2009، ص 57 – 60)

1. 2. 10: الإعاقة/ الصعوبة:

يعرف الفرد المعاق أو الذي لديه عجز بأنه الشخص الذي لديه قصور في نوع أو مقدار النشاط الذي يؤديه بسبب صعوبات مستمرة تعزى إلى حالة بدنية أو حالة عقلية أو مشكلة صحية طال أمدها (ستة أشهر فأكثر)، ولا تعتبر حالات العجز قصيرة الأمد (أقل من ستة أشهر) الناتجة عن حالة طارئة ككسر في الساقين أو مرض من ضمن الإعاقات، وتصنف الصعوبات إلى ما يلي :

1. إعاقة/ صعوبة بصرية: وتبلغ نسبتهم 2.6 % من إجمالي عدد السكان.
2. إعاقة/ صعوبة سمعية: وتبلغ نسبتهم 1.2 % من إجمالي عدد السكان.
3. إعاقة/ صعوبة الحركة: وتبلغ نسبتهم 1.6 % من إجمالي عدد السكان.
4. إعاقة/ صعوبة الفهم والإدراك: وتبلغ نسبتهم 0.7 % من إجمالي عدد السكان.
5. إعاقة/ صعوبة التواصل: وتبلغ نسبتهم 0.6% من إجمالي عدد السكان.

ونستنتج مما سبق أن هناك نسبة لا بأس بها من سكان منطقة الميتروبوليتان تعاني من إعاقات وصعوبات مختلفة، وهذا الأمر يترتب عليه الكثير من الاحتياجات والمتطلبات الصحية والإنسانية من أجل مساعدة الأفراد الذين يعانون من الإعاقات / الصعوبات، وبالتالي زيادة الضغط على مرافق الخدمات الصحية مما يعني ضرورة توفير مرافق صحية خاصة ومؤهلة قادرة على مساعدة ورعاية هذه الفئة من الأفراد. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – ملخص نتائج التعداد 2009، ص 77)

الفصل الثاني:

خلفية نظرية حول دراسات الميتروبوليتان

2. 1 مفهوم المدينة

2. 2 نشأة المدن وتطورها

2. 3 المدينة والتنمية

2. 4 مفهوم الميتروبوليتان

2. 5 تطور المناطق الحضرية

2. 6 مشاكل المناطق الميتروبوليتانية

2. 7 نماذج محلية وإقليمية للميتروبوليتان

2. 8 الخدمات الحضرية

2. 1: مفهوم المدينة:

يمكننا القول أن أية مدينة مهما كان حجمها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة ...إلخ، فما هي إلا على النحو التالي:

- إطار فيزيائي يضم المباني المتجاورة على نفس الموضع، ومع مباني الأحياء السكنية الأخرى من خلال شبكات تقنية.
- حيز أساسي ودعامة قوية للتنمية بكافة أنواعها وأبعادها الاجتماعية.
- مكان مميز ومفضل للعلاقات الإنسانية بين الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة.
- مكان مميز للإنتاج الفكري وللإبداع والخلق والابتكار.
- حيز نوعي يضم وظائف وأنشطة حضرية متعددة ومتنوعة. (أبو دقة 2008، ص 3)

إن هذا المفهوم لم يأتي من فراغ وإنما تطور وبشكل كبير خلال القرن العشرين، منذ دراسة راؤول بلانشر لمدينة جرينوبل في فرنسا عام 1911 كدراسة كلاسيكية مستقلة، ومن ثم ابتداع جيديس لمفهوم المجمعة الحضرية للدلالة على أشكال النمو الجديدة للمدن، ومرورا بكتابات ديكنسون عن إقليم المدينة والذي اعتبر أن معرفة وتشريح المدينة لابد أن تسبق أي معالجة لمظاهر القصور والعجز في المدينة الواحدة، وبالتالي كانت هذه إشارات فعلية لعلاقة مفهوم المدينة بمفهوم التخطيط وذلك في ظل تكون علم منهجي يعنى بدراسة العمليات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية...إلخ، التي تتفاعل مع بعضها البعض ضمن أنماط مكانية محددة ينتج عنها تشخيص لمفهوم المدينة ووظائفها المختلفة. (إبراهيم 2008، ص 11 – 14)

إن ذلك يفيد في التعرف على شخصية المدينة ومعرفة التغيير فيها وإجراء المقارنات المختلفة، ومعرفة طبيعة التركيب الداخلي ومدى ملائمته للنشاط البشري وبالتالي تكمن أهمية ذلك في التأثير على حياة الإنسان اليومية. (اسماعيل 2005، ص 11– 15)

يرى الباحث أنه من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أن مفهوم المدينة لا يدل على مجرد موقع محدد جغرافيا يتواجد فيه عدد من السكان فحسب، وإنما يدل مفهوم المدينة على وجود مركز تتفاعل فيه احتياجات وأنشطة الأفراد الموجودين داخل المدينة أو بالأحرى داخل ما يعرف بمفهوم المدينة.

2. 2: نشأة المدن وتطورها:

نشأت المدن من تجمع السكان في أماكن معينة ثم تطور هذا التجمع تدريجيا ليشكل مدينة، حيث الإنسان البدائي سكن في الغابات ومع العمل في الزراعة تشكلت القرى ومع ازدياد العدد وتعقد التركيب الداخلي ومنظومة العلاقات تشكلت المدينة. ويرى بعض العلماء وعلى رأسهم بيربللو أن المحلة العمرانية المندمجة تنتج دائما عن شكل من أشكال الاضطرار سواء كان طبيعيا أو بشريا أو حرفيا، وينشأ الاضطرار الطبيعي عندما لا يكون السكان قادرين على مواجهة غوائل الطبيعة إلا بتجمعهم أم الاضطرار الحرفي فيبدو من متطلبات الحرفة التي يمارسونها، وقد تطورت نشأة المدن على النحو التالي:

1. أقدم القرى في العالم تعود على ما بين 6500 – 7000 سنة قبل الميلاد، وتعتبر أقدم قرية في العالم قرية حبرموا في العراق وكان بها 24 دارا دائمة و150 نسمة وأراضيها مزروعة بالحنطة والشعير وتم فيها تدجين الماعز والأغنام،
2. خلال الفترة ما بين 6000 – 2000 سنة قبل الميلاد بعد القرى الزراعية بدأت تظهر المدن الزراعية وذلك بسبب تزايد أعداد السكان مع مرور الزمن وتكون فائض غذائي أحيانا مما شجع على توفير الخدمات والتبادل التجاري ونشوء المراكز العسكرية والإدارية للسيطرة على التجمعات السكانية ومن أشهر المدن الزراعية مدينة هارابا ومدينة مهنجودارو في الهند والباكستان في وادي السند، ومدن طيبا وبوتو في مصر ومدينة أريحا في فلسطين.
3. المدن التجارية: ظهر هذا النوع من المدن بعد المدن الزراعية قبل حوالي 2000 سنة قبل الميلاد ومن أشهرها مدينة فيلاكوبي على جزيرة ميلوس في بحر ايجة واشتهرت بتجارة الزجاج، ومدن أخرى مثل دمشق، وصور وصيدا وحلب وتدمر...إلخ.
4. المدن الإغريقية وظهرت منذ ألف سنة قبل الميلاد وفي سنة 500 قبل الميلاد كانت الحياة الحضرية ظاهرة منتشرة في العالم واكبر المدن في العصر الإغريقي أثينا وكان عدد سكانها ما بين 100 – 150 ألف نسمة، ومدن إسبرطة وسالينوس...إلخ.
5. المدن الرومانية بحيث تعددت وظائف المدن آنذاك لتشمل جوانب دينية ودفاعية وعسكرية وإدارية وترفيهية وصحية...إلخ، و من أعظم المدن في هذه المرحلة مدينة روما فقد بلغ عدد سكانها 200 ألف نسمة وكان

بها 900 حمام و 1200 نافورة و250 مخزن للحبوب، وفي هذه المرحلة ازدادت أهمية المدن التجارية الساحلية ومن أهمها مدينة آرسينول (مدينة السويس حاليا) ومدينة بيزنطة (اسطنبول حاليا)...إلخ.

6. المدن الإسلامية: ويلاحظ ازدهار العمران الإسلامي بين القرنين الثامن والعاشر خاصة، وظهرت عدة أنواع من المدن منها مدن عسكرية مثل مدينة قرطبة والقيروان، ومدن سياسية مثل سامراء، ومدن تجارية على خطوط القوافل التجارية.
7. مدن عصر النهضة الأوروبية (مدن الباروك) وظهرت من القرن 14 – 19، بدأت المدن بالتوسع والانتشار بسبب تطور الزراعة مما أدى إلى تطور التجارة لتسويق الفائض، وأدى تطور التجارة إلى تشجيع قيام الصناعة، والبحث عن المواد الأولية.
8. مدن العصر الحديث وتمثلت بظهور ما عرف بالمدن المليونية والعملاقة والميتروبوليس والميجالوبوليس والمدن الجديدة أنشئت بالخصوص بعد الحرب العالمية الثانية. وتعتبر ظاهرة المدن في العصر الحديث مهمة لأن مدن العصر الحديث اختلفت عن مدن العصور السابقة بسبب أن التطور الصناعي الكبير بالعالم وما رافقه من إمكانيات التوسع والتغلب على العوائق الطبيعية، وتضخم أعداد السكان بشكل كبير بحيث ظهرت ما عرف بالمدن المليونية في مطلع القرن التاسع عشر منها مدينة لندن وبلغ عدد سكانها مليون نسمة عام 1802 وكذلك مدينة طوكيو عام 1800 ومدينة باريس عام 1850 ومدينة نيويورك عام 1870 ومدينة برلين في عام 1880، وفي النصف الثاني من القرن العشرين أصبح عدد كبير جدا من المدن تعتبر مدن مليونية حيث أنه في عام 1973 كان هناك 60 مدينة مليونية في العالم وفي عام 1975 أصبحت 130 مدينة مليونية، وأيضا ظهر عدد كبير من التجمعات الحضرية التي أطلق عليها مدن الميجالوبوليس أو الميتروبول. (الشواورة 2002، ص 51 – 91)

أما بالنسبة لتصنيف المناطق الميتروبوليتانية الحضرية حسب المعيار الإحصائي الأمريكي فهي تصنف إلى أربع مستويات وهي على النحو التالي:

مستوى أ: مليون نسمة فأكثر.

مستوى ب: أقل من مليون نسمة – 250000 نسمة.

مستوى ج: أقل من 250000 – 100000 نسمة.

مستوى د: أقل من 100000 نسمة. (Pacione 2001, P 23)

يرى الباحث أن نشأة المدينة وتطورها هو جزء أساسي من احتياجات وإبداعات السكان، فلولا تطور الاحتياجات البشرية لما تطورت المدينة حتى وصلت إلى الوضع الحالي وهذا ما يفسر أن المدن في السابق كانت مجرد تجمعات بشرية صغيرة تطورت احتياجاتها بشكل تدريجي، مما أدى إلى تطور هذه التجمعات حتى وصلت إلى مستوى ميتروبوليتان وميجالوبوليس، أما بالنسبة لدور الإبداعات البشرية في تطوير المدن، فإنه لولا الاختراعات العلمية والتكنولوجية المعاصرة من وسائل النقل والمواصلات والاتصالات والترفيه والخدمات الصحية والكهرباء...إلخ، لما كان لدينا مدن كبيرة وعصرية مثل ما هو موجود حاليا.

إن هذا الأمر ينطبق على منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا، فعلى سبيل المثال كانت مدينتي رام الله والبيرة مجرد قريتين صغيرتين ذات طابع زراعي، إلا أنه مع تطور أوضاع واحتياجات السكان المختلفة (اقتصادية وسياسية وديموغرافية وتجارية وإدارية...إلخ)، تطورت هاتين القريتين ووصلتا إلى مستوى مدن متقدمة تشكل مركز جذب للسكان على مستوى الأراضي الفلسطينية.

2. 3: المدينة والتنمية:

تتفق المدارس الفكرية المهتمة بالعمران في المدينة، أن التخطيط العمراني لا بد أن يشمل دراسة وتحليل العناصر التالية: عنصر الإنسان أي المسألة الديموغرافية وما يتعلق بعوامل تطور السكان، وعنصر المجال أي الأرض ومدى توفرها لاستيعاب الوافدين الجدد كالزيادات الطبيعية، أو الزيادات الناتجة عن الهجرة الريفية، والمسألة العقارية بالنظر إلى ارتباطها الشديد بالعنصر الأول من جهة، وبالعنصر الثالث المتعلق بأنشطة الإنسان على المجال من جهة أخرى، ولا شك أن استقبال السكان والأنشطة الاقتصادية من شأنهما رفع معدل النمو والتنمية الاقتصادية بالمدينة، مما يؤدي إلى زيادة مساحة المعمور وبالتالي معدل النمو الحضري.

ويلاحظ أن هناك العديد من السلبيات والمشكلات التي تنتج بالضرورة في حالة ضعف التحكم بالتطور العمراني، ولعل أهمها الاختلال الوظيفي الناجم عن الوتيرة السريعة أحيانا وغير المحسوبة أحيانا أخرى للامتداد العمراني غير المنظم، والذي يساهم بلا شك في تدهور البيئة والمحيط الحضري، ويطرح مشاكل عديدة أمام التسيير العمراني، وتردي إطار ونوعية الحياة وتبديد الثروة العقارية، وما يساهم في تعطيل خطط التنمية المحلية، بسبب عدم توفر العقارات اللازمة لاستقبال المشاريع، وارتفاع أسعارها في حال توفرها، ويساهم أيضا في التناقض مع

مفهوم التنمية العمرانية المستدامة والتطور العمراني بالمعنى المطلق هو لاشك فعل إيجابي، ولكن النمو العمراني التعسفي، هو المعني بإيجاد السبل والطرائق والوسائل التقنية الحديثة، لمواجهة السلبيات المترتبة عنه، ولعل التخطيط الحضري المستند إلى استخدام الطرق والأساليب التقنية الحديثة (نظم المعلومات الجغرافية، الاستشعار عن بعد، الصور الفضائية وغيرها) يجنبنا الآثار السلبية للتطور العمراني غير المنظم.

يوجد للتخطيط أدوات تسمى حسب التجربة الفرنسية: أدوات التخطيط العمراني، وتنجز على مرحلتين، المرحلة الأولى وتتمثل في الإعداد الجيد للتقرير التوجيهي لمخطط التعمير المدعم بالمعطيات الكمية، وتجسيدها في مخططات وبيانات وجداول ورسوم وأشكال، تجسد الواقع الراهن لعناصر النظام الحضري: السكان، السكن، المرافق، النقل وحركة المرور، التجهيزات الحضرية بمختلف أنواعها ومناطق الأنشطة، وتتمثل المرحلة الثانية في ترجمة ترتيبات التقرير التوجيهي الشامل، إلى آلية وخطط تفصيلية تدعى مخططات استعمال الأرض تتضمن مشاريع التنمية المحلية وخططها التفصيلية ببلديات المدينة، لا بل من الممكن أن تحوز البلدية الواحدة على عدة مخططات تفصيلية، تغطي كافة أراضيها، بالرغم من الخبرة الفرنسية المعتبرة في ميدان التنظيم العمراني، فلقد جرت تعديلات جوهرية على أدوات التعمير في فرنسا في السنوات القليلة الماضية، بهدف المزيد من التحكم والسيطرة، لاسيما بالمدن الكبرى وبخاصة حاضرة باريس، تناول هذا التعديل استحداث أدوات جديدة، مثل مخطط الانسجام الإقليمي، واستبدال مخطط استعمال الأراضي بمخطط التنمية المحلية والتركيز على مسألة التوازن، بين ما هو إقليمي وما هو محلي، فعلى أساس الإقليم الذي يقع ضمن محيطها يدرس تطور المدينة، هكذا تفيدنا نظرية البعد الإقليمي لباتريك قيديس كما أن تطبيقات تلك النظريات لها الأثر الإيجابي الكبير في دراسة تطور المدن الكبرى. (أبو دقة 2008، ص 4-5)

وتتمحور عمليات التنمية الحضرية من خلال إيجاد شبكات مترابطة من عمليات الاستثمار من حيث ملكية المواقع وإيجارها...إلخ، وأيضا من خلال إيجاد نماذج لتصنيف أنواع الاستثمار، وهذا الأمر يتطلب بناء هياكل حوكمة تساهم في تطوير المناطق وتعمل على وضع إطار لكافة المعنيين من حيث ملاك الأراضي والمضاربين والمطورين والعقاريين والمستهلكين والوكالات والمؤسسات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني ...إلخ، وذلك بهدف تحقيق استجابة حقيقية لسوق صناعة التنمية. (Knox and McCarthy 2005, PP 273-293)

وتعتبر عملية التنمية الحضرية المستدامة في غاية الأهمية وهي بحاجة للعديد من الأمور منها ما يلي:

- بناء ثقافة التنمية والتي تعتبر أكثر قدرة على الاستدامة بحيث توفر الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها وتطلعاتها، وذلك كما سردت العديد من الأدبيات على النحو التالي:

"Sustainable development is development that meets the needs of present generations without compromising the ability of future generations to meet their needs and aspirations" (Curwell, Deakin and Symes, 2005, P22).

- إيجاد إطار ورؤية ومنهجية للتنمية الحضرية المستدامة.
- إنشاء بروتوكولات لمتابعة وتقييم التنمية الحضرية المستدامة.
- إيجاد نظام لكيفية الدمج بين الأطر والبروتوكولات والتقييمات والمناهج الخاصة بالتنمية الحضرية المستدامة.
- اعتماد مناهج (BEQUEST) المتمثلة بالبناء والبيئة وتقييم الجودة لتحقيق التنمية المستدامة.

(Curwell, Deakin and Symes 2005, PP 1-39)

وحتى يتم تحقيق تنمية حضرية فهناك حاجة للعديد من الأدوات منها أنظمة معلومات التخطيط الحضري وتتمحور في استخدام التكنولوجيا مثل قواعد البيانات والإنترنت والبرامج التقنية الحديثة (نظم المعلومات الجغرافية، الإستشعار عن بعد) وأساليب العرض المرئي ...إلخ، وإن هذا الأمر يتطلب وجود نظام عمليات التخطيط الحضري على النحو التالي:

شكل 1.2: التصميم المنهجي لعمليات التخطيط الحضري.

(Laurini 2001, PP 19)

يرى الباحث استنادا على المفاهيم السابقة، أن هناك حاجة فعلية وماسة لإيجاد معايير واضحة ومحددة للتخطيط والتنمية الحضرية، ولعل أبرز القطاعات المؤثرة وبشكل مباشر على حياة السكان وبحاجة فعلية للتخطيط هو قطاع الخدمات، ومن هذا المنطلق فقد اجتهدت العديد من الجهات والمؤسسات العالمية والإقليمية لإيجاد معايير لتخطيط الخدمات تستند على مقدار احتياجات السكان من كل خدمة، فعلى سبيل المثال يظهر الجدول التالي مجموعة من المعايير الخدماتية مصنفة حسب معاير عالمية وأخرى عربية، مع ملاحظة أن الأرقام الموجودة في الجدول ليس من الضروري أن تمثل رقما أو معيارا تلتزم به بشكل قاطع كافة الجهات والمؤسسات العالمية والمحلية، فكل منطقة لها خصوصيتها ووضعيتها، إلا أن وجود مثل هذه المعايير يساهم في إيجاد حد فاصل

يمكن من خلاله تشخيص الواقع المعاش ومن ثم العمل على بناء تقديرات ومخططات مستقبلية اعتمادا على هذه المعايير، لبناء مخططات خدماتية حضرية ترتقي بمستوى حياة السكان.

جدول 2. 1: نموذج لأسس تخطيط عدد من الخدمات بناء على معايير عالمية وعربية.

الخدمات الاجتماعية	المعايير العالمية	المعايير المصرية
المدارس الابتدائية	1 لكل 5000 شخص	1 لكل 5500 شخص
مساحة الأرض المطلوبة	1 هكتار للمدرسة الواحدة	0.55 هكتار للمدرسة الواحدة
المستشفيات الحكومية	1 لكل 200000 شخص	1 لكل 200000 شخص
الأسرة	سرير واحد لكل 200 شخص	سرير واحد لكل 224 شخص
مساحة الأرض المطلوبة	1.1 هكتار للمستشفى الواحد	100م2 لكل سرير
العيادات الطبية	1 لكل 35000 شخص	1 لكل 40000 شخص
مساحة الأرض المطلوبة	0.5 هكتار للعيادة الواحدة	0.5 هكتار للعيادة الواحدة
المراكز الصحية	ا لكل 4000 شخص	1 لكل 4500 شخص
مساحة الأرض المطلوبة	0.25 هكتار للمركز الواحد	0.25 هكتار للمركز الواحد
مراكز بريد	1 لكل 50000 شخص	1لكل 50000 شخص
مساحة الأرض المطلوبة	0.2 هكتار للمكتب الواحد	0.2 هكتار للمكتب الواحد
مراكز الإطفاء	1 لكل 100000 شخص	1 لكل 80000 شخص
مساحة الأرض المطلوبة	0.5 هكتار للمركز الواحد	0.5 هكتار للمركز الواحد
المكتبة العامة	1 لكل 25000 شخص	1 لكل 45000 شخص
مساحة الأرض المطلوبة	0.11 هكتار للمكتبة الواحدة	0.11 هكتار للمكتبة الواحدة
قاعة متعددة الأغراض	1 لكل 45000 شخص	1 لكل 45000 شخص
مساحة الأرض المطلوبة	0.45 هكتار للقاعة الواحدة	0.45 هكتار للقاعة الواحدة
مسرح	1 لكل 200000 شخص	1 لكل 275000 شخص
مساحة الأرض المطلوبة	0.3 هكتار للمسرح الواحد	0.3 هكتار للمسرح الواحد
مركز اجتماعي	1 لكل 20000 شخص	1 لكل 20000 شخص
مساحة الأرض المطلوبة	0.225 هكتار للمركز الواحد	0.225 هكتار للمركز الواحد

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010، بيانات غير منشورة.

وبناء على التخطيط الحضري فإن مستقبل المدن يتمثل في العقود القادمة من خلال إيجاد حلول إبداعية للمشاكل التي تواجه المدن كالعمل على زيادة المساحات الحضرية تحت الأرضية لتلبي كافة المجالات والحاجات وليس مترو الأفاق فقط فيما يعرف هذا الأمر بمصطلح " Troglodyte City "، ويضاف أيضا أنه سيتم تطوير شبكات من التوريدات الخاصة باحتياجات المدن من المواد الطبيعية قليلة السموم والتلوث مع

تطوير منظومات الحوكمة الإلكترونية الحضرية باستخدام شبكة الإنترنت، وفي ظل ذلك من المتوقع أن تتطور في بعض الدول الحديثة مفاهيم Domed Cities الخاصة بعملية التحكم بالمناخ وتقليل التلوث. (Pacione 2001, P 598)

ممكن استنتاج أن وجود المدينة على أرض الواقع يعني بالضرورة الحاجة للتنمية، ومن خلال ذلك فإن منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا، بحاجة لأن تواكب التطور الحاصل في مجالات المدن والتنمية والتخطيط الحضري، وذلك من أجل تطبيق نماذج ومعايير تخطيطية تساهم في إحداث حالة من الابتكار والإبداع والريادة تنهض بواقع منطقة الدراسة، خصوصا أن هناك حاجة فعلية للاستفادة من تجارب الآخرين، وبناء ثقافة التنمية المستدامة لضمان حقوق الأجيال الحالية والمقبلة.

2. 4: مفهوم الميتروبوليتان:

هناك العديد من المصطلحات التي تدل على مفهوم الميتروبوليتان منها المنطقة الحضرية أو التجمع الحضري أو باللغة الإنجليزية (Metropolitan area)...إلخ، إلا أنه وبشكل عام يمكن إطلاق مصطلح منطقة الميتروبوليتان على المدن الكبرى مع اعتبار ضواحيها والمدن والقرى المجاورة لها جزءا منها، فهي بالتالي مركز ضخم يتألف من عدد كبير من السكان ويمتد على مجال جغرافي واسع، ومن جانب آخر فإن المنطقة الحضرية الكُبرى عبارة عن إقليم مكتظ بالسكان، يتكون من منطقة المدينة المركزية، والمناطق العمرانية المحيطة بها، وقد تتكون هذه المناطق العمرانية من سلسلة من النطاقات الخارجية أو الضواحي، وقد تتضمن أيضا عددا من المدن والبلدات، المختلفة الأحجام والأوضاع الإدارية، وتعرف المدينة التي تحتوي على ضواح بالمدينة الكبرى.

وقد انتشرت ظاهرة المناطق الحضرية الكبرى في كثير من دول العالم، وفي بعض الدول، كالولايات المتحدة الأمريكية، تكون الحدود الإدارية لهذه المدن معروفة ومحددة بشكل واضح، ولكن الأمر ليس كذلك في دول أخرى حيث يتكون سكان المدينة الكبرى، من سكان مدينة رئيسية، وسكان منطقة حضرية وريفية أخرى تابعة لها، وهناك منطقة حضرية أكبر حجما من المدينة الكبرى وتعرف بالمجالوبوليس وهي تتكون من منطقتين حضريتين كبيرتين أو أكثر، ويقطن نحو خمسي سكان لندن مقاطعات حضرية كبرى ومنها مقاطعة لندن الكبرى، التي تضم 32 بلدة إضافة إلى مدينة لندن. (المعرفة، 10/11/ 2010)

إن هذه المفاهيم لم تبتعد كثيرا عن التعريف الفلسطيني المحلي للمنطقة الميتروبوليتانية، والذي يتمحور مفاده على أن التزايد السريع في أعداد السكان في المدن دفع العديد من المجتمعات إلى زيادة البناء على حدودها، مشكلة بنية حضرية جديدة ذات حدود خارجية تتضمن مدينة مركزية وعددا من المراكز الثانوية (وهي المدن والبلدات والقرى الأصغر المشمولة بالحدود الخارجية)، يسمى هذا الشكل الحضري الجديد " المنطقة الميتروبوليتانية". (وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط 2009، ص13)

شهدت المناطق الحضرية ازديادا كبيرا في أعدادها وأحجامها خلال فترة زمنية قصيرة، حيث لم يوجد في عام 1950 إلا منطقتان حضريتان كبيرتان بهما أكثر من عشرة ملايين نسمة وهما منطقة لنْدن ومنطقة نيويورك وشمال شرقي نيوجيرسي، في حين أنه في عام 2000 بلغ عدد المناطق الحضرية في العالم نحو خمس وعشرين منطقة حضرية كبرى يسكن كل واحدة منها أكثر من أحد عشر مليون نسمة، مع العلم أن عشرون من هذه المناطق في الدول النامية. إضافة إلى ذلك، فإن الخبراء يتوقعون أنه في عام 2025، سوف يكون هناك 93 منطقة حضرية كبرى في كل منها أكثر من خمسة ملايين نسمة، وثمانون منها سوف تكون في الدول النامية.

ومن أبرز النماذج العالمية لمناطق الميتروبوليتان في الوقت هو نموذج طوكيو – يوكوهاما في اليابان، والذي يشكل أكبر تجمع حضري في العالم يمتد فيه النسيج العمراني بدون انقطاع ليشغل مساحة قدرها 10,000 كم²، ويضم أكثر من 30 مليون نسمة، يشمل العديد من المدن الصغيرة المتاخمة وثلاث مدن كبيرة، وقد شكلت هذه المنطقة مركزا اقتصاديا وتجاريا وصناعيا هاما للغاية بالنسبة لليابان، حتى أصبحت تعتبر هذه المنطقة نموذجا للتطور والحداثة اليابانية والعالمية. (المعرفة، 10/11/ 2010)

يرى الباحث من خلال تقييمه لما سبق، أنه مهما اختلفت المصطلحات والمسميات الخاصة بمفهوم الميتروبوليتان أو المنطقة الحضرية، فإنها تصب في نهاية المطاف ضمن إطار واحد يتمثل بوجود مجموعة تجمعات سكانية (بغض النظر عن تصنيف كل تجمع) ضمن إطار حضري بنيوي خدماتي واحد، وفي هذه الحالة ليس من المعقول أن يتم التعامل مع كل تجمع على أنه جزء مستقل بحد ذاته، فهذا الأمر غير صحيح لأن أي تجمع يؤثر في غيره ويتأثر بغيره.

2. 5: تطور المناطق الحضرية:

بدأت المناطق الحضرية الكبرى بالنمو في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، عندما بدأ سكان كثير من مدن العالم يتزايدون، ويرجع التوسع الذي شهدته المدن الأوروبية والأمريكية إلى عوامل الانفجار السكاني، والهجرة من الريف إلى المدن والثورة الصناعية...إلخ، وقد اختار كثير من المهاجرين الجدد السكن قرب أعمالهم بوسط المدينة في مبان قديمة ومناطق مزدحمة بأوضاع صعبة.

ونتيجة لتدهور الأوضاع في وسط المدينة، بدأ الكثير من سكانها الأثرياء يسكنون في الأطراف أو الضواحي، ولقد ساعد مد الخطوط الحديدية منذ نهاية القرن التاسع عشر سكان الضواحي في رحلتهم إلى وسط المدينة نهارًا والعودة إلى منازلهم وعائلاتهم مساءً.

وأصبحت رحلة العمل اليومية، أو التنقل اليومي المنتظم، بين الضواحي وأماكن العمل في وسط المدينة، إحدى سمات العيش الواضحة في المدن الكبرى، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) حيث تحسّنت الطرق وازدادت ملكية السيارات الخاصة لدى سكان الضواحي، وتمكّن هؤلاء السكان من القيام برحلة العمل اليومية دون الاعتماد على المواصلات العامة، وقد كونت هذه التحركات السكانية اليومية، البنية الداخلية للمدن الكبرى. وتتكون هذه المدن عادة، من منطقة أعمال مركزية تزدحم بالسكان نهارا، وتكاد تخلو منهم ليلا، لأن القليل من الناس يسكن فيه.

ويحيط النطاق الداخلي للمدينة بمنطقة الأعمال المركزية وتأتي الضواحي السكنية بعد النطاق الداخلي للمدينة، وتوجد في بعض المدن الكبرى، وعلى مسافة أبعد من مسافة الضواحي عن مركز المدينة، مناطق سكنية أخرى تعرف بضواحي المهجع أو النوم، وغالبًا ما تشمل الضواحي قرى ومدنا قائمة أساسا، وضمتها المدينة الكبرى أثناء توسعها المكاني. (المعرفة، 10/11/ 2010)

إن التطور الذي شهدته المناطق الحضرية العالمية ينطبق إلى حد ما على منطقة الدراسة، والتي كانت في مطلع القرن الماضي مجرد قرى صغيرة متباعدة، إلا أن الهجرة السكانية والزيادة الطبيعية والتطور المؤسساتي

والسياسي والخدماتي والاجتماعي والاقتصادي...إلخ، ساهم وبشكل كبير في تطور منطقة الدراسة، حتى وصلت إلى حد اعتبارها منطقة ميتروبوليتانية.

2. 6: مشاكل المناطق الميتروبوليتانية:

تعتبر مناطق الميتروبوليتان مناطق ذات أعداد سكانية كبيرة، وهذا يعني الحاجة لمستويات ضخمة من الخدمات والمرافق العامة، وبالتالي الضغط والازدحام الشديد الذي تعاني منه هذه المناطق، ويزداد الوضع سوءا إذا علمنا أن جزءا كبيرا من المناطق الحضرية الأكثر نموا سكانيا تتواجد في دول العالم الثالث مثل: القاهرة في مصر، ساو باولو في البرازيل، مكسيكو سيتي في المكسيك، جاكرتا في إندونيسيا...إلخ، وبالتالي فإن هذه المناطق تعاني العديد من المشاكل منها ازدياد أعداد السكان بشكل كبير، الهجرة من الريف إلى المدينة، التوسع العمراني العشوائي، الكثافة السكانية العالية، انتشار أحياء الصفيح، ارتفاع أسعار الأراضي، الفقر والبطالة، عدم توفر المساكن وإذا توفرت تكون بأسعار عالية لا تستطيع شريحة واسعة من السكان الاستفادة منها، الجريمة والمخدرات، سوء الخدمات الصحية، نقص المياه الصالحة للاستعمال البشري، ضعف شبكات الكهرباء وعدم توفرها أحيانا، الازدحام المروري، تراكم النفايات، وضعف النظام التعليمي...إلخ.(شبكة التخطيط العمراني، 2010/11/11) ويلاحظ وجود حالة من التشابه في عدد من المشاكل بين المناطق الميتروبوليتانية العالمية وبالتحديد في دول العالم الثالث وبين منطقة الدراسة، فمثلا تعاني منطقة الدراسة من الازدحام المروري، ارتفاع أسعار الأراضي، نقص المياه الصالحة للاستعمال البشري، ازدياد أعداد السكان بشكل كبير، الهجرة من الريف إلى المدينة، التوسع العمراني العشوائي، الكثافة السكانية العالية ...إلخ.

2. 7: نماذج محلية وإقليمية للميتروبوليتان:

أولا: نماذج محلية:

هناك العديد من نماذج المناطق الحضرية المحلية في الضفة الغربية يتمثل أبرزها بنموذج المنطقة الميتروبوليتانية رام الله والبيرة وبيتونيا، حيث جاءت فكرة المشروع من خلال اقتراح وثيقة أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 1999 لتطوير مشاريع نموذجية والتي تطلق على مستوى وطني كأداة لاختبار إمكانية تطبيق هذه السياسات على المستوى المحلي، وبعد سلسلة من الاجتماعات بين الجهات الوطنية ذات العلاقة

وآخرين، تم اتخاذ قرار من أجل تنفيذ مشروع مقترح (المنطقة الميتروبوليتانية لرام الله – البيرة – بيتونيا) كحالة ريادية.

لا يوجد تعريف محدد للمخطط الميتروبوليتاني، لذلك فإن هذا الأمر يترك انطباعات عن مستوى التفاصيل المتعلقة بكل مخطط، والذي يجب أن يكون بين المخطط الرئيسي (مخطط دقيق لاستعمالات الأراضي وتقسيماتها) والمخطط الهيكلي أو إطار عمل عام (والذي يجب أن يركز فقط على المواضيع المحددة بما فيها قضايا مهمة وذات علاقة ضمن كل موضوع)، ومع ذلك، فإن هذا المشروع الريادي المقترح سيكون أول تجربة لاختبار تطبيق السياسات الوطنية للتنمية العمرانية على الأرض، ويجب أن تتعدى أهدافه القضايا العمرانية لتشمل أبعادا أخرى مثل تحسين الوصول والتخطيط المكاني من خلال التركيز بشكل متوازن على الأبعاد الاجتماعية والإدارية والاقتصادية، لذا فإن هذا المشروع لديه القدرة على تطوير خطة من أجل تحسين التخطيط والأنظمة الإدارية من جهة، وتوفير الإرشاد للقطاعين العام والخاص من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحديد وتخطيط مناطق لأنواع مختلفة من استعمالات الأراضي وتشمل : المناطق السكنية والتجارية والصناعية، مكبات النفايات، البنية التحتية، الترفيه وحماية الموارد الثقافية والطبيعية. (وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط 2009، ص13)

هناك العديد من المناطق في الضفة الغربية التي تشبه المنطقة الحضرية (ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا) من حيث التشابك والزحف العمراني والتشابه لحد كبير في الظروف الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والخدماتية والسياسية...إلخ، وعليه فإنه من الممكن إيجاد بعض الأمثلة المحلية، والتي هي مجرد فكرة بحاجة لأن تدرس بشكل أعمق على مستوى مؤسساتي بحيث يتم تحديد معايير وأسس خاصة بها، ومن هذه الأمثلة ما يلي:

أ. نموذج المنطقة الحضرية في الخليل:

وتتمثل هذه المنطقة بوجود عدد من التجمعات السكانية المتقاربة في المسافة والمتشابكة عمرانيا إلى أبعد الحدود، وحسب الخريطة 2. 1 فإن المنطقة تتكون من التجمعات السكانية التالية: الخليل، حلحول، بيت كاحل، قلاع زيتا، البقعة، تفوح، دورا، خلة الدار، قلقس.

خريطة 2. 1: نموذج أولي للمنطقة الحضرية في الخليل.

ب. نموذج المنطقة الحضرية في بيت لحم:

وتشكل هذه المنطقة الحضرية مجموعة من النسيج العمراني المتقارب والمتداخل إلى حد كبير، يصعب الفصل بين عناصره، ومن خلال الخريطة 2.2 فإن هذه المنطقة تتكون من التجمعات السكانية التالية: بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، بير عونة، خلة حمامة، مخيم عايدة، مخيم العزة، الدوحة، مخيم الدهيشة، الخضر، أرطاس.

خريطة 2.2: نموذج أولي للمنطقة الحضرية في بيت لحم.

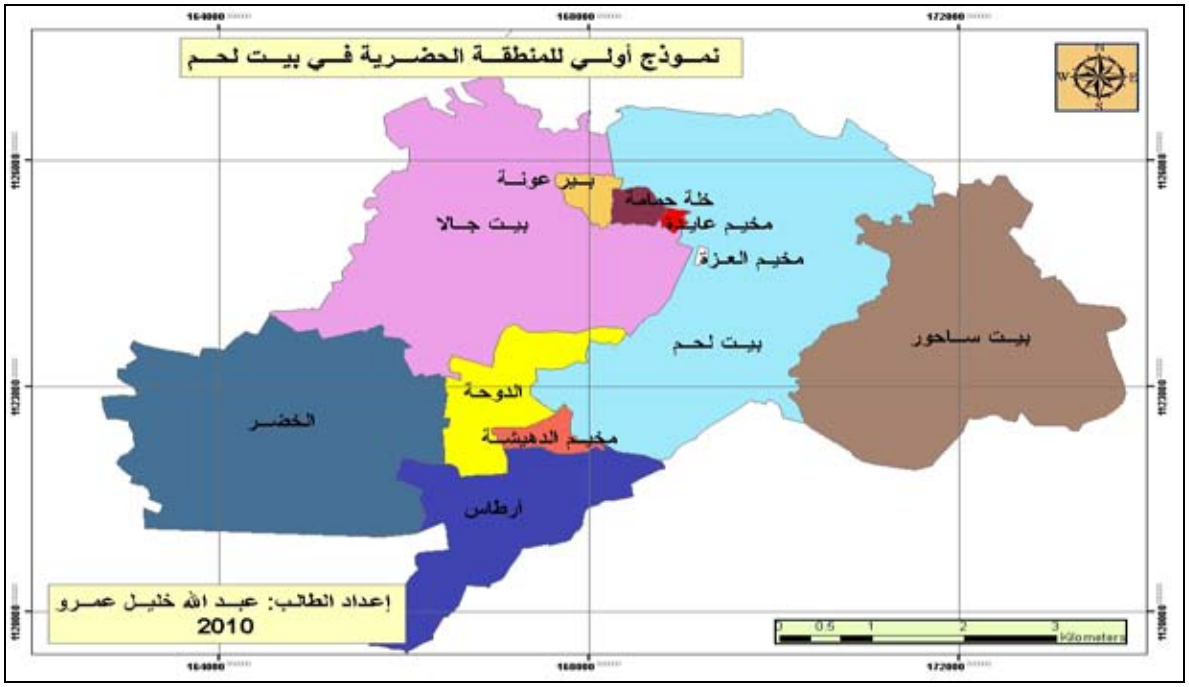

ج. نموذج المنطقة الحضرية في نابلس:

يمثل نموذج المنطقة الحضرية في نابلس نموذجا للتوسع العمراني والخدماتي في الحاضر والمستقبل، من حيث الاندماج الخدماتي والحضري فإنه من المفترض خلال السنوات القادمة أن تصل المنطقة إلى درجة عالية من التشابك العمراني، وتظهر الخريطة 2. 3 مجموعة من التجمعات المشتركة في ذلك وهي على النحو التالي: نابلس، مخيم عسكر، مخيم عين بيت الماء، مخيم بلاطة، عزموط، دير الحطب، روجيب، كفر قليل، بورين، عراق بورين، تل، صرة، بيت وزن، بيت إيبا، زواتا.

خريطة 2. 3: نموذج أولي للمنطقة الحضرية في نابلس.

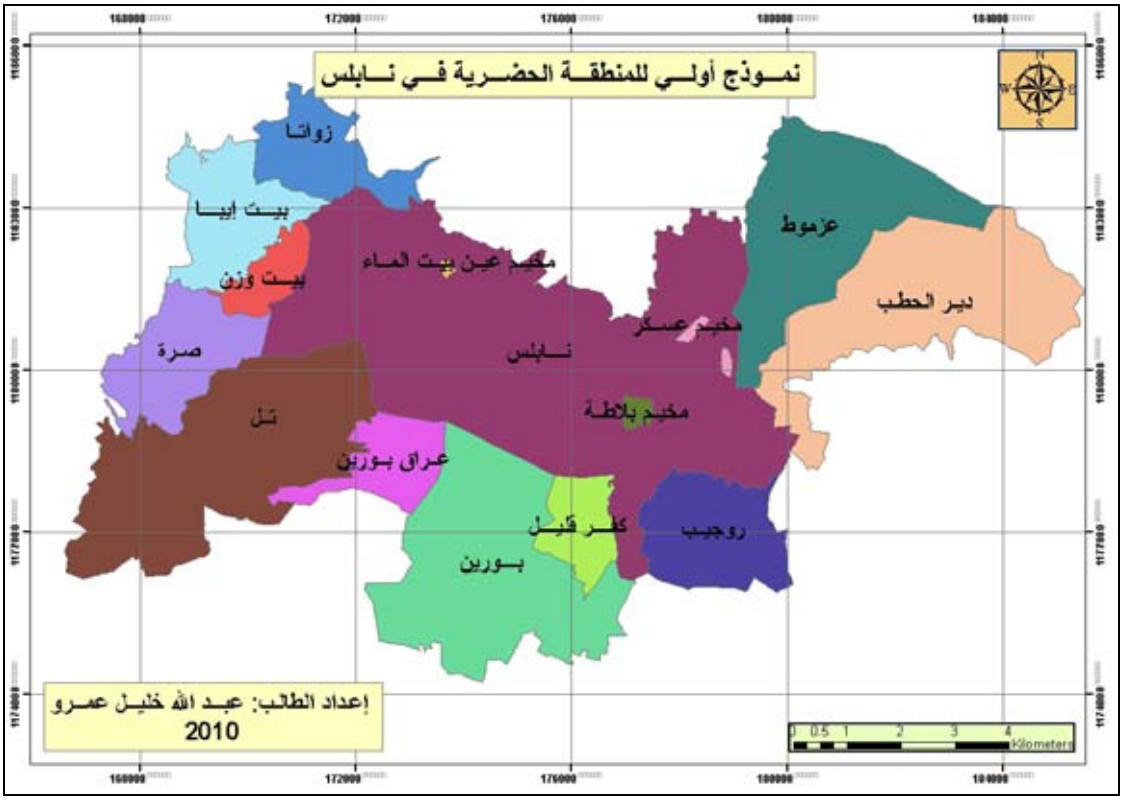

ثانيا: نماذج إقليمية:

هناك العديد من النماذج الإقليمية لمناطق حضرية ميتروبوليتانية، ولعل أشهر هذه النماذج وأكثرها قربا من الواقع الفلسطيني نموذج أمانة عمان الكبرى، والتي بدأت في عام 1909 كمجرد مجلس بلدي صغير يبلغ عدد سكانه حوالي 2000 نسمة، لتصل في الوقت الحالي إلى مستوى مجمعة حضرية كبيرة يبلغ عدد سكانها 2.5 مليون نسمة، بمساحة إجمالية مقدارها 1700 كم^2، وقد شهدت مدينة عمان تطورا عمرانيا وسكانيا واقتصاديا كبيرا في الآونة الأخيرة، بحيث نمت بشكل سريع جدا تضاعفت فيها الرقعة العمرانية عشرات المرات. (أمانة عمان الكبرى، 2010/11/11)

2. 8: الخدمات الحضرية:

الخدمات الحضرية أو المدينية هي جملة من المؤسسات والهيئات والشبكات والمباني والأنظمة والمحلات والأجهزة التي تقوم بخدمة ساكني المدينة سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، من خلال توفير سير العمل في مختلف القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية على نحو حسن. وبعض هذه الخدمات يكون موجها لإشباع رغبة زبون محدد حسب طلبه المسبق أو الراهن، أي بحجز أو بدون حجز ويكون غالبا من خلال تقديم الخدمة له

وجها لوجه أو إيصالها إليه حيث يسكن أو من خلال سفره وراء الخدمة حيث هي، وجزء من هذه الخدمات يكون موجها لجماعات أو للتجمع عامة وحسب مواصفات قياسية محددة، وهناك جزء يكون موجها إلى خدمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الرئيسية مثل: الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والتجارة والاتصالات والسياحة...إلخ، ويشكل جزءا مهما من رأس المال الثابت لهذه القطاعات التي لا تستطيع العمل والتقدم بدون هذه الخدمات التي تسمى البنية التحتية الإنتاجية، وتكثر المترادفات لمفهوم أو مصطلح الخدمات مثل: البنية التحتية، المرافق العامة، البنية القاعدية، البنية الارتكازية، الخدمات الاجتماعية والإنتاجية...إلخ. (صافيتا وعطية 2006، ص309).

يتميز قطاع الخدمات بالتنوع والتعدد الكبير، حيث يقسم هذا القطاع إلى العديد من الأجزاء ومنها خدمات السكن، خدمات الصرف الصحي، خدمات النفايات، خدمات الطاقة، خدمات الأنشطة الاقتصادية، خدمات التعليم، خدمات السياحة والترفيه، خدمات المياه، خدمات الكهرباء، خدمات النقل والمواصلات، وخدمات الصحة...إلخ. (دبس 2006، ص38 – 93)

يوجد لقطاع الخدمات الحضرية أهمية كبرى تؤثر بشكل مباشر على حياة السكان، فالإنسان يحتاج الخدمات منذ لحظة ولادته حتى وفاته، فالخدمات تسهم في زيادة القدرة على استثمار عامل الزمن في المناطق الحضرية فهي تقلل الوقت المستغرق لتنفيذ الكثير من الأمور الحياتية، وهذا يعني تقليل التكلفة وتحقيق الفائدة، ويضاف إلى ذلك أن قطاع الخدمات يساهم ولو بشكل جزئي في معالجة مشاكل بعض الفئات المهمشة مثل الفقراء والأطفال والنساء وكبار السن...إلخ، وهذا الأمر يساهم في تحسين نوعية حياة السكان، بالإضافة لتشغيل الكثير من الأيدي العاملة، ففي الآونة الأخيرة أصبح قطاع الخدمات يستوعب أعداد كبيرة من الموظفين، مع الأخذ بالحسبان أن لقطاع الخدمات أهمية اقتصادية كبيرة لأنه لا يمكن لأي فرع من فروع الاقتصاد الوطني أو المحلي أو أي مركز عمراني أن يعمل بشكل جيد وناجح ومربح دون وجود بنية خدماتية مرموقة، فعلى سبيل المثال لا يمكن لقطاع الصناعة التقدم دون وجود خدمة الكهرباء، ولا يمكن لقطاع التجارة التقدم دون وجود خدمة النقل والمواصلات...إلخ. (دبس 2006، ص117 – 121)

يرى الباحث أن الخدمات تتجلى أهميتها في حياة المناطق الحضرية من خلال أهميتها في حياة سكان هذه المناطق، ومن خلال دورها في القيام بمختلف الأنشطة البشرية والتخفيف من شروط الحياة القاسية ورفع مستوى

حياة السكان في هذه المناطق، كما تتجلى أهمية الخدمات في جاذبية المناطق الحضرية أو إمكانياتها في الاحتفاظ بسكانها، فهناك أهمية كبيرة للخدمات في حياة المناطق الحضرية تعود لتوافر المؤسسات الخدماتية ولحجم الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ونوعيتها، فكلما تنوعت الخدمات التي تقدمها المدينة وزادت من الكم والكيف أصبحت المدينة أكثر جاذبية سواء لسكانها أو لسكان المناطق الأخرى، مما يؤدي إلى نموها وذلك بسبب تعلق سكانها بها من ناحية وقدوم سكان آخرين من خارجها للعيش فيها من ناحية أخرى.

إن هذا الأمر ينطبق على منطقة الدراسة في الآونة الأخيرة، خصوصا بعد تركز غالبية المؤسسات الخدماتية والخاصة والحكومية في منطقة الدراسة، مما أدى إلى حصول هجرة كبيرة من كافة المحافظات الأخرى باتجاه ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا، بحيث أصبح منطقة جاذبة للسكان، في ظل مستوى فرص العمل والخدمات الذي يصنف على أنه أفضل حالا مقارنة ببقية مناطق الضفة الغربية.

إنه في ظل كل هذا الاهتمام بقطاع الخدمات، انصبت جهود واسعة لتطوير قطاع الخدمات عالميا لمواكبة الحداثة والتكنولوجيا، ولعل أبرز هذه التطورات التقنية ما يعرف بنموذج الحكومة الخدماتية الإلكترونية ومن أبرز هذه النماذج عالميا وإقليميا، نموذج دبي للخدمات الإلكترونية، حيث يوجد تفاصيل غالبية الأنشطة الخدماتية على شبكة الإنترنت (التعليم بشقيه المدارس والجامعات، الصحة، النقل والمواصلات بكافة فروعها برية وبحرية وجوية، معاملات المؤسسات الحكومية مصنفة حسب الوزارات وجهات الاختصاص، فرص العمل، الاستعلام عن المؤسسات، خدمات المواطنين والوافدين والمستثمرين، حالة الطقس...إلخ)، حيث تتوفر كامل المعلومات والتفاصيل والإرشادات الخدماتية على الإنترنت ويستطيع المواطن أن يقوم بتقديم طلبات الخدمات والحصول عليها بطريقة إلكترونية، مما ينعكس إيجابا في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للسكان، وتقليل الضغط على مزودي الخدمات وتنظيم آلية العمل. (إمارة دبي، 2010/11/11)

الفصل الثالث:

الواقع الحالي للخدمات في منطقة الدراسة

3. 1 المباني
3. 2 المساكن (الوحدات السكنية)
3. 3 حيازة المسكن
3. 4 متوسط كثافة السكن
3. 5 المساكن والاتصال بالصرف الصحي
3. 6 توفر السلع المعمرة
3. 7 طرق التخلص من النفايات المنزلية
3. 8 المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة في الطبخ
3. 9 المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة في التدفئة
3. 10 التركيب الاقتصادي للسكان
3. 11 قطاع التعليم
3. 12 قطاع السياحة والترفيه
3. 13 قطاع المياه
3. 14 قطاع الكهرباء
3. 15 قطاع النقل والمواصلات
3. 16 قطاع الصحة

3. 1: المباني:

أظهرت النتائج وجود 12141 مبنى في منطقة الميتروبوليتان في عام 2007 تنتشر على نطاق واسع في منطقة الدراسة، وذلك كما هو موضح في خريطة المباني (أنظر الملحق 8 .1)، وقد شكلت المباني في منطقة الميتروبوليتان 2.6 % من إجمالي عدد المباني في الأراضي الفلسطينية حيث يبلغ عدد المباني في الأراضي الفلسطينية 466707 مبنى، في حين ترتفع النسبة لتصل إلى 3.8% من إجمالي عدد المباني الموجودة في الضفة الغربية والبالغ عددها 319270.

ويتضح من خلال الخريطة التالية أن مدينة البيرة تمتلك أكبر عدد من المباني في منطقة الميتروبوليتان بواقع 3586 مبنى وبما نسبته 29.5 % من إجمالي عدد المباني، ثم يليها مدينة رام الله بإجمالي عدد مباني مقداره 2812 مبنى يشكلون ما نسبته 23.2% من إجمالي عدد المباني في منطقة الميتروبوليتان، ويمكن استنتاج أن مدينتي رام الله والبيرة لوحدهما تحتويان على أكثر من نصف عدد المباني في منطقة الميتروبوليتان بواقع 52.7 %، وهذا ما يفسر مدى مركزية وأهمية وحيوية المدينتين بالنسبة لمحيطهما القريب وأيضا بالنسبة للضفة الغربية، فكثرة المباني تفسر مدى النشاط العقاري والخدماتي الموجود في كلا التجمعين حيث تتركز الكثير من الأنشطة والخدمات والمؤسسات المختلفة في مدينتي رام الله والبيرة.

خريطة 3. 1: التوزيع الجغرافي لعدد المباني في منطقة الميتروبوليتان حسب التجمع السكاني لعام 2007.

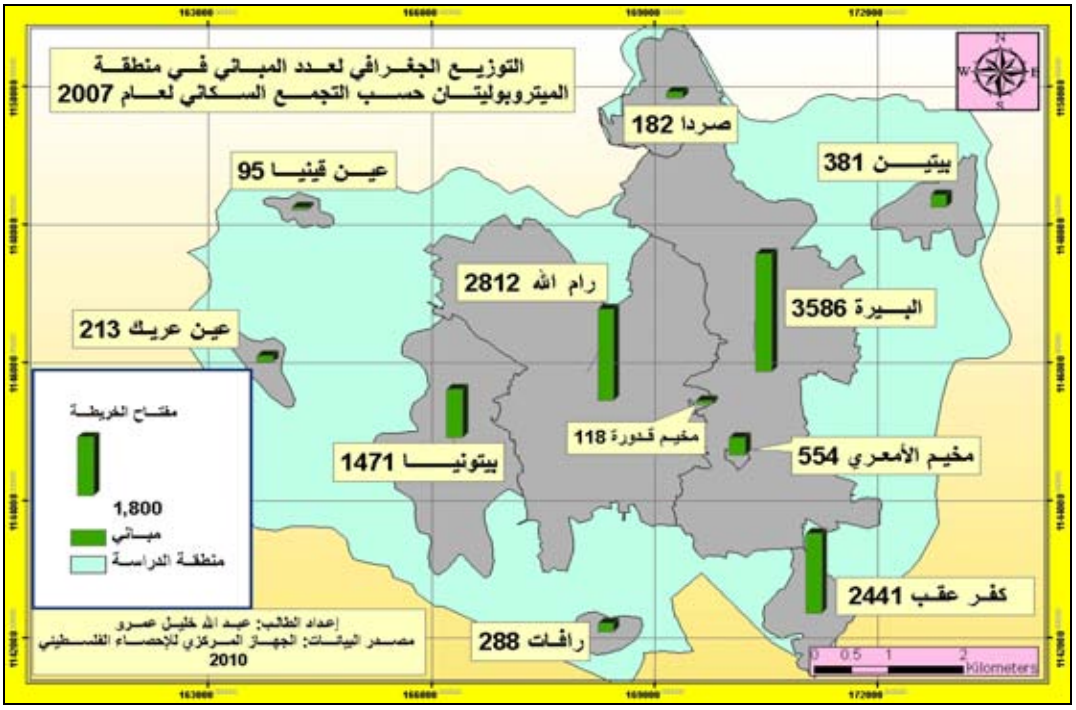

وعند دراسة كيفية استخدام المباني بصرف النظر عن الغرض الأساسي من إنشائه، فهي كالآتي:

1. للسكن فقط: تشير النتائج على وجود 7934 مبنى مستخدم للسكن فقط بواقع 65.3 % من إجمالي عدد المباني في منطقة الميتروبوليتان وذلك كما هو موضح في الجدول التالي، وهذا ما يفسر مدى الكثافة السكنية والحاجة لتوفير مباني جديدة لسد الاحتياجات السكنية المستقبلية.
2. للسكن والعمل: أظهرت النتائج وجود 1580 مبنى تنطبق عليهم هذه الحالة، بحيث يشكلون ما نسبته 13 % من إجمالي عدد المباني في منطقة الميتروبوليتان، وهذا يوضح مدى التداخل الكبير في استخدامات واستعمالات المباني حيث لا يوجد حالة من الفصل التام في الإستخدام بسبب غياب التخطيط الممنهج.
3. للعمل فقط: أظهرت النتائج وجود 1320 مبنى تستخدم للعمل ففقط يشكلون ما نسبته 10.9 % من إجمالي عدد المباني، وهذا ما يفسر وجود نشاط تجاري واقتصادي جيد في المنطقة بسبب طبيعة حيويتها ومركزيتها اقتصاديا وإداريا وماليا، خصوصا إذا أضفنا إلى ذلك نسبة المباني المستخدمة للعمل والسكن والبالغة 13%، فمن خلال ذلك نستنتج أن ما يقارب 24 % من مباني منطقة الميتروبوليتان تستخدم بشكل كلي أو جزئي للعمل، مما يعزز القوة الاقتصادية والإدارية لمنطقة الدراسة.
4. مغلق: إذا كان المبنى مشغولاً بأسرة أو أكثر أو مستخدما للعمل ولكنه وجد مغلقاً طوال فترة الحصر، بحيث بلغ عدد المباني 538 مبنى، مشكلة ما نسبته 4.4 % من إجمالي عدد المباني.
5. خالي: إذا كان المبنى صالح للسكن أو العمل ولكن لا يقيم به أحد أو غير مستغل طوال فترة الحصر، وقد بلغ عدد المباني الخالية 577 مبنى، مشكلة ما نسبته 4.8 %.

وعند دراسة حالة المباني المغلقة والخالية فهي تشكل ما نسبته 9.2 % من إجمالي عدد المباني، وهذه نسبة لا يستهان بها وممكن تفسير وجود هذه النسبة العالية بسبب أن جزءا كبيرا من سكان المنطقة تعود أصولهم إلى مناطق أخرى من الأراضي الفلسطينية وبالتالي يمتلكون مباني في منطقة الميتروبوليتان إلا أنهم يقيمون أحيانا في مناطقهم الأصلية حيث يلاحظ في بعض أيام الأسبوع أن العديد من سكان المنطقة يغادرون منطقة الميتروبوليتان متجهين إلى مناطق شمال وجنوب الضفة الغربية على الأخص، ويضاف إلى ذلك وجود بعض المباني المعروضة للإيجار أو للبيع أو للادخار فتبقى فترة من الوقت ضمن بند خالية أو مهجورة.

ويمكن أيضا تفسير سبب وجود نسبة عالية من المباني مغلقة وخالية، وذلك لحصول هجرة عالية لسكان المنطقة باتجاه الأمريكيتين وأوروبا، بحيث يمتلكون مباني في منطقة الميتروبوليتان إلا أن إقامتهم الأساسية في الخارج، في ظل زيارة هؤلاء المغتربين للمنطقة في أوقات معينة من السنة وخصوصا في فصل الصيف حيث تكثر الإجازات والعطل.

6. مهجور: يلاحظ وجود 168 مبنى مهجورا، تشكل ما نسبته 1.4 % من إجمالي عدد المباني، ويعود ذلك إلى وجود عدد من المباني غير المستغلة لفترات طويلة وبحاجة لترميمات كبيرة بالإضافة إلى المباني التي لا يستطيع مالكوها استخدامها بسبب الإجراءات الإسرائيلية

جدول 3. 1: المباني المكتملة حسب التجمع السكاني واستخدام المبنى في منطقة الميتروبوليتان عام 2007.

التجمع	الاستخدام الحالي							المجموع
	للسكن	للسكن والعمل	للعمل	مغلق	خالي	مهجورة	غير مبين	
صُرْدَا	133	10	11	-	28	-	-	182
بَيْتِين	247	38	22	47	8	19	-	381
عِيْن قِينيا	77	3	7	3	3	2	-	95
البِيرَة	2,270	538	399	208	125	42	4	3,586
عِيْن عَرِيك	155	22	25	9	1	1	-	213
رامَ الله	1,677	441	477	43	123	37	14	2,812
بِيتُونْيا	992	245	111	64	38	20	1	1,471
مُخَيَّمْ الأَمْعَرِي	435	35	26	2	51	2	3	554
مُخَيَّمْ قَدُّورَة	74	27	7	3	6	1	-	118
رافات	209	11	47	0	21	0	0	288
كفر عقب	1,665	210	188	159	173	44	2	2,441
مجموع- العدد	7,934	1,580	1,320	538	577	168	24	12,141
مجموع - النسبة	65.3	13.0	10.9	4.4	4.8	1.4	0.2	100

المصدر: (بتصرف: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - ملخص نتائج التعداد، 2009، ص 102 - 105).

3. 2: المساكن (الوحدات السكنية):

هناك الكثير من الاختلافات والتعريفات الخاصة بمفهوم المسكن (الوحدة السكنية)، ومن أجل أغراض البحث العلمي وضبط التعريف فإنه يقصد بالمسكن (الوحدة السكنية) ما يلي : هو مبنى أو جزء من مبنى معد لسكن

أسرة واحدة، وله باب أو مدخل مستقل أو أكثر من مدخل يؤدي إلى الطريق أو الممر العام دون المرور في وحدة سكنية أخرى، وعلى ذلك تكون الوحدة السكنية إحدى الحالات التالية :

1. مبنى مشيد أصلا لاستخدام أسرة واحدة مثل الفيلا والدار.
2. جزء من مبنى مثل الشقة أو الغرفة المستقلة في العمارة أو في الدار.
3. مبنى هامشي مشغول بسكن وقت الحصر مثل خيمة، براكية، كشك... إلخ.
4. مكان مشغول بسكن داخل مبنى منشأة مثل سكن الحارس أو مدير المنشاة، مع عدم وجود مكان إقامة معتاد آخر لهذا الحارس والعامل والمدير داخل الأراضي الفلسطينية.
5. مبنى معد أصلا للسكن ويستخدم حاليا كمنشاة فقط، أو منشاة وسكن في نفس الوقت وليس للقاطنين فيه مكان إقامة معتاد داخل الأراضي الفلسطينية.

وبناء على ذلك ونتيجة لتحليل الخريطة التالية فإنه يبلغ عدد المساكن المأهولة في منطقة الميتروبوليتان 22548 مسكن، تشكل ما نسبته 4.9 % من إجمالي عدد المساكن في الضفة الغربية في عام 2007 والبالغ عددها 456314 مسكن، ويلاحظ أن مدن رام الله والبيرة وبيتونيا مجتمعة يوجد فيها 16872 مسكن، مشكلة ما نسبته 74.8 % من إجمالي عدد المساكن في منطقة الميتروبوليتان، مما يعزز نظرية التركز السكاني في هذه المنطقة.

أما بالنسبة لأنواع المساكن والتي يقصد بها الشكل الهندسي أو المعماري للمسكن، فهي تصنف على النحو التالي:

1. فيلا: تظهر النتائج وجود 512 فيلا، مكونة ما نسبته 2.27 % من إجمالي عدد المساكن، وبنسبة أعلى من نسبة الضفة الغربية للفلل والبالغة 1.7 %، وهذا ما يفسر وجود طبقة لا بأس بها من الأغنياء في منطقة الدراسة خصوصا من فئة المغتربين وكبار الاقتصاديين بحكم أن المنطقة تشكل مركزا اقتصاديا وإداريا وتجاريا.
2. دار: تظهر النتائج وجود 3978 دار، بنسبة تبلغ 17.64 % من إجمالي عدد المساكن المأهولة في منطقة الميتروبوليتان، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي.
3. شقة: بلغت نسبة الشقق 77.71 %، بعدد إجمالي مقداره 17521 شقة، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال وجود هجرة وافدة إلى المنطقة كبيرة العدد، والتي سكنت الشقق، بسبب التوسع العمودي للعمران وليس الأفقي والناتج

عن ارتفاع أسعار العقارات والأراضي بشكل كبير جدا مما دفع العديد من الطبقة المتوسطة وبالأخص طبقة الموظفين والذين يتركزون بشكل كبير في مدن رام الله والبيرة وبيتونيا للسكن في شقق، ومما يعزز ذلك أنه عند مقارنة نسبة الشقق في منطقة الميتروبوليتان على صعيد الضفة الغربية نجد أنها أعلى بكثير حيث بلغت نسبة الشقق من إجمالي المساكن المأهولة في الضفة الغربية 53.2 %.

4. غرفة مستقلة: بينت النتائج وجود 52 غرفة مستقلة بما نسبته 0.23 %، وهذه نسبة قريبة من المعدل العام في الضفة الغربية البالغ 0.3 %، ومن مساوئ هذا النوع هو عدم وجود مرافق خاصة بها، مما يعني بالضرورة نقص حاد في الخدمات المنزلية المقدمة لسكانها.
5. خيمة: بلغ عدد الخيم في منطقة الميتروبوليتان 17 خيمة تشكل ما نسبته 0.08 % من إجمالي عدد المساكن المأهولة، وهذه نسبة أقل من نسبة الضفة الغربية البالغة 0.2%.
6. براكية: تبين النتائج وجود 11 براكية بنسبة 0.05 % من إجمالي المساكن المأهولة، وهذه نسبة أقل من نسبة الضفة الغربية البالغة 0.3 %.
7. أخرى: وحدات سكنية لا يمكن تصنيفها كأحد الأنواع السابقة، مثل الأكواخ والكهوف والمغارات والأكشاك بشرط أن تكون مشغولة بسكن أو عمل وقت التعداد، وأظهرت النتائج وجود 3 مساكن مصنفة على أنها أخرى تشكل ما نسبته 0.01 %.

ويلاحظ وبشكل قوي أن نسبة المساكن المأهولة من نوع غرفة مستقلة، خيمة، وبراكية وأخرى، ضئيلة جدا بحيث لا تتجاوز 0.37 %، وذلك بسبب أن طبيعة المنطقة يغلب عليها الطابع الحضري وبعيدة عن الطابع البدوي والريفي التقليدي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الأحسن حالا ولو بشكل نسبي مقارنة مع بقية مناطق الأراضي الفلسطينية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – ملخص نتائج التعداد 2009، ص 86 – 89)

شكل 3. 1: المساكن المأهولة حسب نوع المسكن في عام 2007.

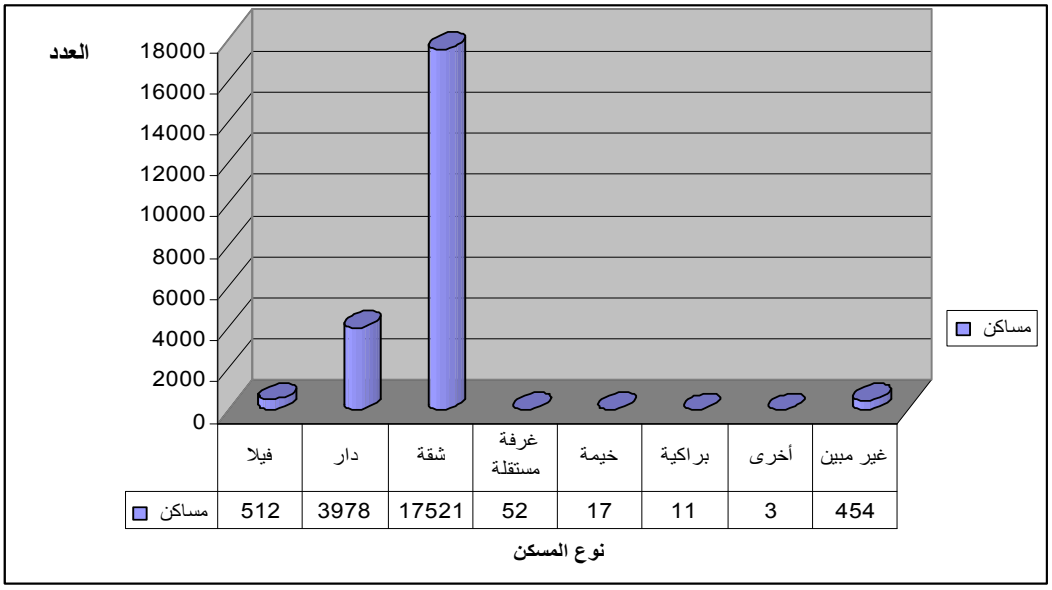

3. 3: حيازة المسكن:

تشكل عملية دراسة حيازة المسكن نقطة مهمة في دراسة الوضع الإقتصادي ومقدار الخدمات التي يحتاجها السكان، وتتمثل كيفية حيازة الأسرة للمسكن على النحو التالي :

1. ملك: إذا كان المسكن ملكاً للأسرة أو لأحد أفرادها الذين يقيمون بالمسكن عادة، وتنطبق هذه الحالة على 13275 مسكنا، وتشكل ما نسبته 58.9 % من إجمالي عدد المساكن المأهولة، وهي أقل من النسبة الموجودة في الضفة الغربية والبالغة 81 %.
2. مستأجر غير مفروش : إذا كان المسكن مستأجراً دون أثاث مقابل إيجار يتم دفعه شهرياً أو كل مدة معينة، ويبلغ عدد هذه المساكن 5985 مسكن تشكل ما يقارب ربع المساكن في منطقة الميتروبوليتان، وهذه نسبة عالية مقارنة مع نسبة الضفة الغربية البالغة 8.9 %.
3. مستأجر مفروش: إذا كان المسكن مستأجراً مع الأثاث والتجهيزات، ويبلغ عددها 388 مسكنا، بنسبة 1.7 %، وهي نسبة أعلى من نسبة الضفة الغربية البالغة 0.7 %.

ويمكن تفسير انخفاض نسبة الحيازة الملك للمساكن في منطقة الميتروبوليتان وارتفاع نسبة المستأجر المفروش وغير المفروش بسبب وجود طبقة عريضة من الموظفين الوافدين إلى منطقة الميتروبوليتان للعمل فيها، وبالتالي النسبة الأعلى من هذه الطبقة من الموظفين لا يمتلكون منازل خاصة بهم ولا يمتلكون أراضي وعقارات خاصة بهم في المنطقة، ومن هنا يعمد العديد منهم استئجار المساكن لتسيير أمور حياتهم اليومية

خصوصا في ظل ارتفاع أسعار العقارات والمساكن، وممكن أن نستنتج بأن ارتفاع نسبة الموظفين سواء الذكور منهم والإناث تتطلب حاجات وخدمات خاصة بهم أعلى من بقية المناطق مثل قطاع الحضانات ورياض الأطفال وقطاع التعليم والصحة والمطاعم والخدمات الترفيهية ...إلخ.

ويلاحظ وبشكل عام أنه يكثر الملك في التجمعات السكانية المصنفة على أنها ريف ويقل عدد المساكن المأهولة المستأجرة بسبب حيازة غالبية سكان القرى للأرض وبالتالي إنشاء مباني ومساكن ملك لأصحابها، في حين يلاحظ ارتفاع نسبة المستأجر المفروش وغير المفروش في مدن رام الله والبيرة وبيتونيا.

4. دون مقابل (أجر): تظهر النتائج وجود 828 مسكن تمت حيازتها دون مقابل، تشكل ما نسبته 3.7 %، وهي نسبة أقل من نسبة الضفة الغربية البالغة 6.3 % بسبب التركيبة السكانية الخليط من غالبية مناطق الأراضي الفلسطينية مما يعني ضعف التواصل العشائري والعائلي ولو بشكل نسبي، خصوصا في ظل اعتماد هذا النوع من الحيازات على ملكية أحد الأقارب.
5. مقابل عمل: يبلغ عدد المساكن التي تم حيازتها مقابل عمل 62 مسكنا، بنسبة تبلغ 0.3 %، ويعود ذلك إلى أن يكون المسكن مقدماً للأسرة نتيجة علاقة عمل تربط أحد أفراد الأسرة بجهة العمل.
6. أخرى: في حالة حيازة الأسرة للمسكن بأي وسيلة أخرى غير الحالات السابقة، ويبلغ عدد هذه المساكن 37 مسكنا، بنسبة 0.2 %. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، بيانات غير منشورة)

3. 4: متوسط كثافة السكن:

وهو يمثل متوسط عدد الأفراد للغرفة الواحدة، ويحسب بقسمة مجموع الأفراد لفئة معينة على مجموع عدد الغرف التي يشغلها الأفراد في هذه الأسر ويعتبر هذا المتوسط أحد مقاييس الكثافة السكنية، وقد أظهرت النتائج أن متوسط كثافة السكن في منطقة الميتروبوليتان قد بلغ 1.3 فرد / غرفة، وهذا معدل منخفض مقارنة مع معدل الضفة الغربية والبالغ 1.6 فرد / غرفة، مما يعني أن وضع السكن من هذا الجانب في منطقة الميتروبوليتان أفضل من بقية مناطق الضفة الغربية، بسبب طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأحسن حالا في المنطقة حيث يقل متوسط كثافة السكن، ويضاف إلى ذلك انخفاض نسبة المخيمات في المنطقة ووجود فئة لا بأس بها من الأغنياء في المنطقة، في حين أنه بقية مناطق الضفة الغربية بشكل عام شهدت ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية أصعب من منطقة الميتروبوليتان، ويلاحظ انخفاض متوسط كثافة السكن في

منطقتي صردا وبيتين كما هو مبين في الخريطة التالية، وذلك بسبب وجود مساحات واسعة للبناء وطبيعة البناء الأفقي والظروف الاقتصادية الأفضل حالا، في حين يلاحظ ارتفاع متوسط كثافة السكن في مخيمي الأمعري وقدورة لتبلغ 1.6 فرد/ غرفة، وذلك بسبب صغر المساحة وقلة الأراضي المتاحة للبناء وكثافة عدد السكان والظروف الاقتصادية الصعبة مما يعني اكتظاظ عالي في السكن.

خريطة 3. 2: المساكن المأهولة في منطقة الميتروبوليتان حسب متوسط كثافة السكن في عام 2007.

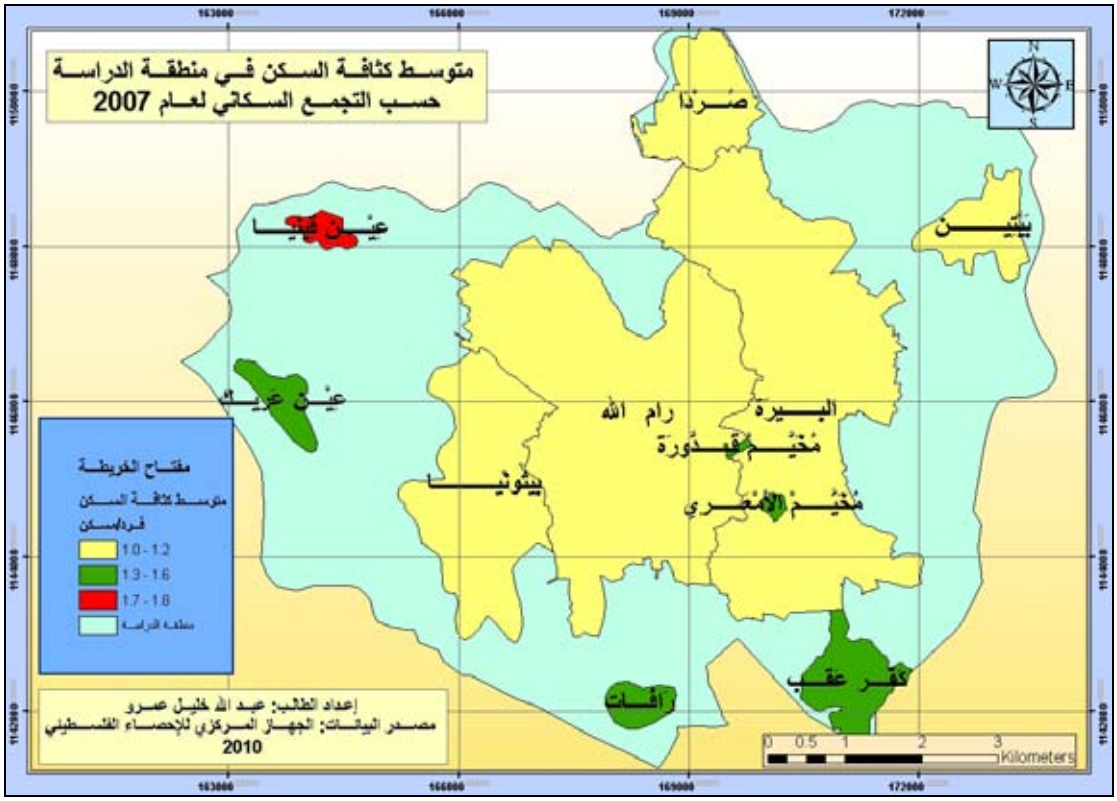

3. 5: المساكن والاتصال بالصرف الصحي:

تظهر نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007 أن المساكن المأهولة في منطقة الميتروبوليتان تتمحور وضعيتها حول الإتصال بالصرف الصحي على النحو التالي:

1. شبكة عامة: أظهرت النتائج أن 13357 مسكن متصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي مشكلة ما نسبته 59.2 % من إجمالي عدد المساكن المأهولة وذلك كما هو موضح في الخريطة 3. 3، وهذه نسبة أعلى من نسبة الضفة الغربية البالغة 32.8 %، وهذا مؤشر قوي على الأفضلية النسبية لمستوى الخدمات المقدم لسكان منطقة الميتروبوليتان، ويلاحظ أن مياه الصرف الصحي التي يتم جمعها من الشبكة العامة يخضع

جزء كبير منها في مدينتي رام الله والبيرة للمعالجة، فكل مدينة لها محطة معالجة خاصة بها، ولكن ما يلفت الانتباه هو أن محطتي معالجة المياه العادمة في منطقة الدراسة، قد تم إنشائهما بالقرب من المناطق السكنية، حيث أظهرت النتائج المستخلصة من استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية وتحليل الصور الجوية أن المسافة ما بين محطة معالجة المياه العادمة والمناطق السكنية في مدينة البيرة 200 م هوائي كما هو موضح في الصورة الجوية التالية، وهذا الأمر يخلق الكثير من المشاكل البيئية والصحية والخدماتية، سواء بالتأثير على السكان المقيمين بالقرب من هذه المحطة أو من خلال التأثير سلبا على نوعية الخدمات المقدمة، مع الأخذ بالحسبان أن التوسع العمراني وخلال فترة بسيطة سيجعل هذه المحطة داخل المناطق السكنية حيث من المتوقع أن تكون المباني ملاصقة لهذه المحطة، وعليه يجب التفكير وبشكل جدي لإيجاد مناطق بديلة لهذه المحطة، ومن الملاحظ أن المياه المعالجة يتم إلقائها في الأودية دون الاستفادة منها بأي شكل كان وهذا ما يحصل في محطة معالجة المياه العادمة في مدينة البيرة. (بيراوي وجودة 2006، ص22) وإن هذا الأمر نفسه ينعكس على محطة معالجة المياه العادمة في مدينة رام الله وذلك كما هو موضح في الجزء الخاص باستعمالات الأراضي.

صورة جوية 3. 1: محطة معالجة المياه العادمة في مدينة البيرة.

يلاحظ أن التجمعات السكانية بيتين وعين قينيا وعين عريك لا يوجد بها شبكة عامة للصرف الصحي، وهذا ما يسبب مشكلة بيئية وصحية ...إلخ، ومما يوجب ضرورة توفير شبكة عامة للصرف الصحي لهذه التجمعات ولبقية المساكن غير المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي.

2. حفرة امتصاصية: بلغ عدد المساكن التي تعتمد على الحفرة الامتصاصية 8523 مسكن بما نسبته 37.8 % من إجمالي عدد المساكن المأهولة في منطقة الميتروبوليتان، وإن هذه النسبة أقل من نسبة الضفة الغربية البالغة 65.1 %، وذلك بسبب اعتماد منطقة الميتروبوليتان بشكل أكبر على الشبكة العامة، ويلاحظ أن هناك بعض التجمعات السكانية ترتفع فيها نسبة المساكن المأهولة المتصلة بحفرة امتصاصية وهي بيتين وعين قينيا وعين عريك بنسبة 97.8 % و 93.4 % و 97 % على التوالي وذلك لعدم وجود شبكة عامة للصرف الصحي مما يدفع المواطنين للاعتماد وبشكل شبه كلي على استخدام الحفرة الامتصاصية.

خريطة 3. 3: التوزيع النسبي للمساكن حسب التجمع السكاني والاتصال بالصرف الصحي في منطقة الدراسة لعام 2007.

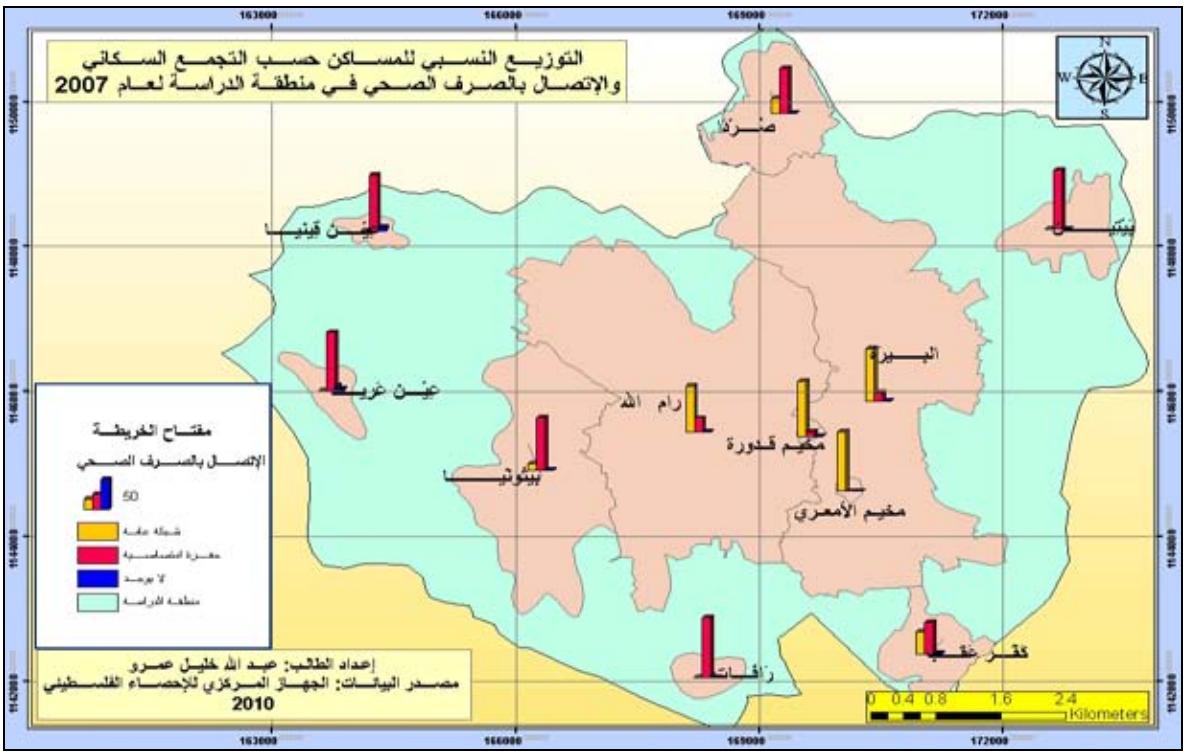

3. لا يوجد: وهذا يعني عدم اتصال المساكن بالصرف الصحي بأي طريقة كانت وهنا تبلغ المساكن غير المتصلة بالصرف الصحي 92 مسكنا تشكل ما نسبته 0.4 %، وهذه نسبة أقل من نسبة الضفة الغربية

البالغة 1.2 %، مما يفسر أن وضع المساكن في مجال الصرف الصحي في منطقة الميتروبوليتان أفضل من بقية مناطق الضفة الغربية بشكل عام. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، ص 98-101).

3. 6: توفر السلع المعمرة:

تعتبر السلع المعمرة التي تدوم طويلا لدى الأسرة ويلاحظ أن 31.8 % من الأسر في منطقة الميتروبوليتان تمتلك سيارة خصوصية، في حين 90.1 % منها تمتلك ثلاجة كهربائية، في ظل امتلاك 93.8 % من الأسر لطباخ غاز / كهرباء، وهناك 86.1 % من الأسر تمتلك غسالة ملابس، وتقريبا 90 % من الأسر في منطقة الميتروبوليتان تمتلك تلفزيون، ويمتلك 51.4 % من الأسر لخط هاتف، و 82.4 % لصحن لاقط، ويضاف إلى ذلك العديد من السلع المعمرة الأخرى حسب ما هو موضح في الخريطة التالية، وبناء على ذلك يمكن استنتاج أنه في ظل تمتع أسر المنطقة بنسب عالية من توفر السلع المعمرة فإن ذلك يساهم في رفع مستويات الخدمات المقدمة للأفراد وتحسين نوعية الحياة، وأيضا يزيد الضغط على العديد من المرافق والخدمات الأخرى، مثل الحاجة لتوفير خدمة وطاقة كهربائية جيدة لتغطية الإستهلاك المتزايد للكهرباء، وأيضا تغطية احتياجات الأسر على صعيد المياه، مع مراعاة سد حاجات وخدمات المحروقات المتنوعة لاستعمالات السيارات والتدفئة ...إلخ، في ظل تزايد الضغط على استخدام تكنولوجيا الاتصالات فهناك ضغط واضح على شبكة خطوط الهاتف. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، ص 82-85)

خريطة 3. 4: التوزيع النسبي للأسر حسب توفر بعض السلع المعمرة في منطقة الدراسة لعام 2007.

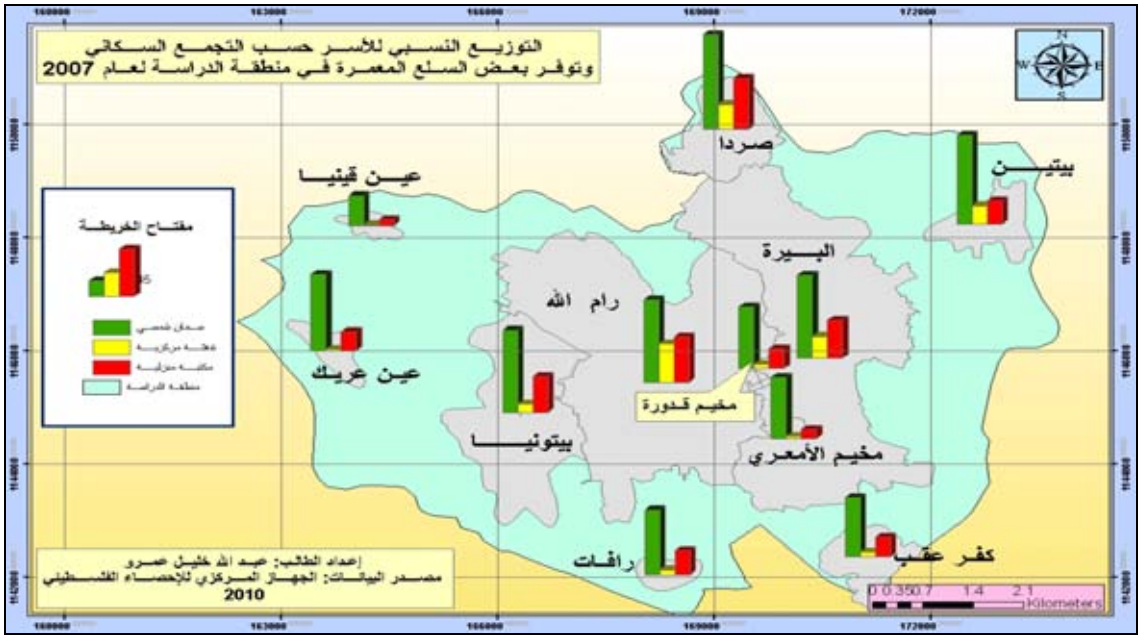

3. 7 : طرق التخلص من النفايات المنزلية:

وهي تمثل الطريقة والوسيلة التي تستخدمها الأسرة في التخلص من النفايات المنزلية، بحيث تظهر النتائج أن 93.2 % من المساكن في منطقة الميتروبوليتان بواقع 21012 مسكن تقوم بإلقاء نفاياتها في أقرب حاوية بما في ذلك وضع النفايات على مقربة من المنزل أو على باب الوحدة السكنية بهدف قيام جهة أخرى (كسلطة محلية أو وكالة غوث أو متعهد خاص) بجمع النفايات للتخلص منها، ويوجد 309 مسكن في منطقة الدراسة تشكل ما نسبته 1.4 % من المساكن تقوم بالتخلص من نفاياتها من خلال حرق هذه النفايات وهذا ما يشكل مكرهة صحية وبيئية واجتماعية، ويضاف إلى ذلك وجود 188 مسكن في منطقة الدراسة تقوم بالتخلص من نفاياتها في مكب النفايات، في حين أن 59 مسكن تشكل ما نسبته 0.3 % تقوم بإلقاء نفاياتها بشكل عشوائي، مع وجود 82 مسكن تشكل ما نسبته 0.4% تستخدم طرق أخرى مختلفة.

وبالتالي نستطيع أن نستنتج أن غالبية المساكن في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا تتخلص من نفاياتها من خلال إلقاءها في أقرب حاوية، وهذا ما يعتبر أمرا ايجابيا وجيدا بالنسبة لمنطقة الميتروبوليتان.

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، بيانات غير منشورة)

3. 8 : المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة في الطبخ:

تمثل الطاقة المستحدمة من قبل السكان للأغراض المنزلية في عملية الطبخ، وفي حال استخدام أكثر من مصدر يتم اختيار المصدر الأكثر استخداما، حيث تشير النتائج أن ما نسبته 93.1 % من المساكن تستخدم الغاز كمصدر رئيسي للطبخ وهذا معدل مقارب لمعدل الضفة الغربية والبالغ 95.8 % في حين أنه تشكل المساكن التي تستخدم الكاز ما نسبته 0.1 % وهذا مماثل لمعدل استخدام الكهرباء والبالغ 0.1 % أما بالنسبة للحطب فإن 0.2 % من مساكن الميتروبوليتان تستخدم الحطب، وهذا معدل منخفض جدا مقارنة مع معدل الضفة الغربية والبالغ 1.3 %. ويعود ذلك إلى الطابع الحضري الذي يغلب على منطقة الميتروبوليتان ونقص وجود الأحطاب والتي تكثر في الريف، بالإضافة إلى الظروف المعيشية الأفضل حالا من بقية مناطق الضفة الغربية أدت إلى انخفاض نسبة المساكن المعتمدة على الحطب كمصدر رئيسي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، بيانات غير منشورة)

3. 9: المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة في التدفئة:

هي الطاقة المستهلكة من قبل السكان للأغراض المنزلية في عملية التدفئة، وفي حالة استخدام أكثر من مصدر يتم اختيار المصدر الأكثر استخداما، وتظهر نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 2007، بأن 30.2 % من مساكن منطقة الميتروبوليتان تستخدم الغاز كمصدر رئيسي للطاقة المستخدمة في التدفئة وهي نسبة أقل بكثير من المعدل في الضفة الغربية والبالغ 39.2 % من المساكن، في حين أن 29.9 % من المساكن في منطقة الميتروبوليتان تستخدم الكاز، و 10.7 % من المساكن تعتمد على الكهرباء كمصدر رئيسي للطاقة المستخدمة في التدفئة، على الرغم من أن المعدل الخاص بالضفة الغربية قد بلغ 16 % من المساكن، ومع ذلك يوجد 1 % من المساكن في منطقة الميتروبوليتان تستخدم الفحم، و 10.5 % تستخدم السولار للتدفئة، أما الحطب فإنه 0.2 % من المساكن فقط في الميتروبوليتان تعتمد على الحطب وهي نسبة أقل من المعدل العام في الضفة الغربية والبالغ 20.6 % من مساكن الضفة الغربية، ويعود ذلك إلى أن طبيعة منطقة الميتروبوليتان الحضرية، ونقص وجود الأحطاب والتي تنتشر في الريف، بالإضافة إلى مستوى المعيشة الأحسن حالا في منطقة الميتروبوليتان من بقية مناطق الضفة الغربية أدت إلى انخفاض نسبة استخدام الحطب كمصدر رئيسي للطاقة المستخدمة في التدفئة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، بيانات غير منشورة)

3. 10: التركيب الإقتصادي للسكان:

يقصد بالتركيب الإقتصادي توزيع السكان حسب حالتهم العملية، وتوزيعهم حسب المهنة والأنشطة الاقتصادية المختلفة في منطقة أو قطر معين وتكمن أهمية التركيب الإقتصادي للسكان فيما يلي:

1. تحديد حجم القوى العاملة في الحاضر والمستقبل.
2. توضيح نسب العمالة والبطالة وأسبابها وخصائصها.
3. تحديد معدلات النشاط الإقتصادي ودراسة واقعها.
4. المساعدة في الكثير من القضايا مثل التنبؤ والتخطيط المستقبلي الإقتصادي والتنموي.

وبشكل عام يقسم السكان من الناحية الاقتصادية حسب مدى مساهمتهم في عملية الإنتاج إلى قسمين وهما:

أ . السكان في سن العمل : وهم السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة إلى 64 سنة، ويمكن اعتبارهم من السكان النشيطين اقتصاديا، وتشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 2007 بأنه بلغ عدد السكان في سن العمل في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا 58563 نسمة، يشكلون ما نسبته 53.2 % من إجمالي عدد السكان.

ب. السكان خارج سن العمل : وهم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وكبار السن الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر، ويعتبروا من السكان غير النشيطين اقتصاديا ما عدا العاملين منهم بشكل فعلي، وقد بلغ عددهم في عام 2007 حسب ما أشارت إليه نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 42261 نسمة يشكلون ما نسبته 38.4 % من إجمالي عدد السكان.

أ- مفهوم العمل والقوة العاملة:

مفهوم العمل : هو الجهد المبذول في جميع الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف الربح أو الحصول على أجرة معينة سواء كانت على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو بالمياومة أو على القطعة أو على نسبة من الأرباح أو سمسرة أو غير ذلك من الطرق، كذلك فإن العمل دون أجر أو عائد في مصلحة أو مشروع أو مزرعة للعائلة تدخل ضمن مفهوم العمل إذا كانت طبيعة العمل معتادة، ولا تعتبر الأنشطة المعتادة للفرد في الأعمال التطوعية والخيرية لدى الغير دون أجر عمل.

وبناء على مفهوم العمل فإن العلاقة بقوة العمل (هي حالة الفرد العملية من حيث كونه داخل أو خارج القوة العاملة) وتصنف كالتالي:

1. المشتغل : بناء على نتائج التعداد العام – 2007 بلغ عدد المشتغلين في منطقة الدراسة 27484 نسمة يشكلون ما نسبته تقريبا 36 % من إجمالي عدد السكان الفلسطينيين 10 سنوات فأكثر في منطقة الميتروبوليتان، ويلاحظ أن غالبية المشتغلين هم من الذكور حيث لا يتجاوز عدد النساء من المشتغلين 6844 مشتغلة.
2. المتعطل عن العمل (البطالة):

أ. المتعطلين الذين سبق لهم العمل وهؤلاء يبلغ عددهم 1293 نسمة وذلك في عام 2007.

ب. المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل : وهؤلاء يبلغ عددهم في عام 2007 في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا 1167 نسمة.

وبالتالي فإن إجمالي عدد المتعطلين في منطقة الميتروبوليتان في عام 2007 يبلغ 2460 نسمة.

– لا يعمل ولا يريد العمل:

وهم الأفراد الذي أعمارهم (10 سنوات فأكثر) ولا ينطبق عليهم مفهوم العاملين أو العاطلين عن العمل، ويتم تصنيفهم خارج القوى العاملة، بمعنى أن هذا الفرد لم يعمل ولو لساعة واحدة خلال فترة الإسناد الزمني، ولم يبحث عن عمل ولا يرغب في العمل ويندرج تحت هذا التعريف:

3. التفرغ للدراسة/التدريب: بلغ إجمالي عددهم 23705 نسمة يشكلون ما نسبته 31 % من عدد السكان (10 سنوات فأكثر).
4. التفرغ لأعمال المنزل: بلغ عددهم في عام 2007 في منطقة الميتروبوليتان 15973 نسمة، تشكل النساء منهم ما يقارب 99.7% من المتفرغين لأعمال المنزل، ويعود ذلك إلى خروج الرجال للعمل وبقاء النساء في البيت للقيام بالأعمال المنزلية خصوصا في ظل وجود عدد من المعتقدات والعادات والتقاليد والثقافات التي تبقي عدد من النساء في البيت.
5. العجز/كبر السن/مرض: بلغ عددهم 4170 نسمة يشكلون ما نسبته 5.5 % من عدد السكان الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر).
6. وجود إيراد/المتقاعد: إذا كان الفرد قادراً على العمل ولكنه لا يعمل ولا يرغب في العمل ولا يبحث عنه وذلك لوجود إيراد له من عقارات، أو من التقاعد...الخ، وقد بلغ عددهم 1025 نسمة يشكلون ما نسبته 1.3%.

7. أخرى: تشمل أي فرد لم ينطبق عليه جميع ما ذكر سابقا مثل، المسجون، أو الفرد القادر على العمل إلا أنه لا يرغب به ولا يبحث عنه وليس له إيراد من جهة أخرى مثل الأبناء والبنات غير الملتحقين بالمدارس ولا تنطبق عليهم أي حالة مما سبق، وقد بلغ عددهم 1146 نسمة يشكلون ما نسبته 1.5 %. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، ص 69 – 77)

– معدل النشاط الإقتصادي الخام = عدد السكان في سن العمل * 100

عدد السكان الكلي

= 58563 * 100 = 53.2 %.

10095

إلا أنه يمكن القول بأن هذا المعدل لا يشكل مؤشرا حقيقيا بسبب وجود عدد لا بأس به من السكان في سن العمل متعطلين عن العمل وبناء على ذلك فإنه يتم حساب معدل النشاط الإقتصادي الصافي والذي يتم تمثيله بالمعادلة التالية :

معدل النشاط الإقتصادي الصافي = عدد المشتغلين فعلا * 100

عدد السكان الكلي

= 27484 *100 = 24.96 %.

10095

إن هذا المؤشر يزودنا بمعطيات تفيد أن ربع السكان يقومون بإعالة ثلاثة أرباع السكان الآخرين وبالتالي فإن حجم الخدمات المزودة لهم يجب أن يتناسب مع طبيعة التركيبة الاقتصادية، وحجم الضغط على المرافق والخدمات.

ب– الإعالة:

يقصد بالشخص المعال: هو الشخص الذي لا دخل له ينفق به على نفسه، ويعتمد في حياته على نفقة إنسان آخر، كأن يكون والده أو أخوه أو غيره.

وهناك نسبة الإعالة الكلية =

عدد السكان أقل من 15 سنة + عدد السكان أكثر من 65 سنة *100

عدد السكان من 15 – 65 سنة

= 42261 *100 = 72.2 %.

58536

في حين أنه عند احتساب معدل الإعالة الحقيقية = عدد السكان غير العاملين *100

عدد السكان العاملين فعلا

= 82611 *100 = 300.6 %

27484

وعند دراسة معدل الإعالة الحقيقة البالغ 300.6 % فإن هذا المعدل مرتفع جدا، بحيث يترتب على الشخص المعيل مسؤولية أسرية واجتماعية واقتصادية كبيرة جدا، وإن هذه النسب العالية من الإعالة الحقيقة تؤدي بالضرورة إلى تدني مستوى الخدمات والرعاية والمرافق التي يحصل عليها الفرد خصوصا في ظل ظروف اقتصادية صعبة مما يعني مستوى متدني من الخدمات لعدد لا بأس به من السكان، ومن هذا المنطلق فإنه كلما انخفضت معدلات الإعالة الحقيقية كلما ساهم ذلك في تخفيف الضغط على السكان وتم توفير مقدار أفضل من الخدمات.

ج – المهنة الرئيسية:

المقصود بالمهنة الرئيسية هي الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان مشتغلاً أو الذي باشره سابقا إذا كان متعطلاً سبق له العمل، والمقصود بالمهنة الرئيسية هي المهنة التي يقضي فيها المشتغل أكثر من نصف وقت العمل أو الأكثر تكراراً والأكثر ثباتاً خلال الأشهر الثلاثة السابقة لليلة العد.

تقسم المهن الرئيسية في منطقة الميتروبوليتان على النحو التالي:

1. المشرعون وموظفو الإدارة العليا: وتبلغ نسبتهم في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا 7.5 % من المهن وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة الضفة الغربية البالغة 2.9 % من المهن، وذلك بسبب اعتبار السلطة الوطنية الفلسطينية مدن رام الله والبيرة وبيتونيا مقرا أساسيا لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا الأمر أدى إلى سكن عدد كبير من المسؤولين في المنطقة.
2. المتخصصون والفنيون والمساعدون: وتبلغ نسبتهم في منطقة الميتروبوليتان 29.1 % من المهن في حين أنه تنخفض النسبة على مستوى الضفة الغربية لتصل إلى حد 18.9%، وهذا مما يعكس دور تركز عدد

كبير من المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية والدولية في منطقة الميتروبوليتان والذي أدى بدوره إلى هجرة وتركز المتخصصون والأكاديميون في منطقة الميتروبوليتان.

3. الكتبة : وتبلغ نسبتهم في منطقة الميتروبوليتان 5.7 % من المهن، في حين تنخفض على مستوى الضفة الغربية لتصل إلى حد 2.8 % من المهن، بسبب تركز المؤسسات في مدن رام الله والبيرة وبيتونيا.
4. الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق: وتبلغ نسبتهم في منطقة الميتروبوليتان 18.2 % وهي نسبة مقاربة لنسبة الضفة الغربية البالغة 18 %.
5. الزراعة وصيد الأسماك : بحيث بلغت في منطقة الميتروبوليتان 1.1 % من المهن وهي أقل من معدل الضفة الغربية البالغ 4 % من المهن، ويعود ذلك إلى طبيعة منطقة الميتروبوليتان الحضرية وقلة الأراضي الزراعية وعدم وجود جدوى اقتصادية منها والتوجه نحو العمل الوظيفي والمكتبي، أدت إلى انخفاض المهن ذات الطابع الزراعي بشكل كبير.
6. الحرف ومشغلو الآلات ومجمعوها والمهن الأولية: وقد بلغت نسبتهم في منطقة الميتروبوليتان 35.8 % من المهن وهذه نسبة أقل من نسبة الضفة الغربية البالغة 50.6% وذلك بسبب عمل جزء كبير من سكان الميتروبوليتان في المهن ذات الطابع الوظيفي المكتبي والخدماتي، فبذلك تقل نسب عملهم في قطاع الحرف والمهن الأولية عن بقية مناطق الضفة الغربية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – التعداد العام للمنشآت 2007 وتحديثاته لغاية 2008/12/31، 2009، بيانات غير منشورة)

شكل 3. 2: السكان الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب المهن الرئيسية في منطقة الميتروبوليتان والضفة الغربية لعام 2007.

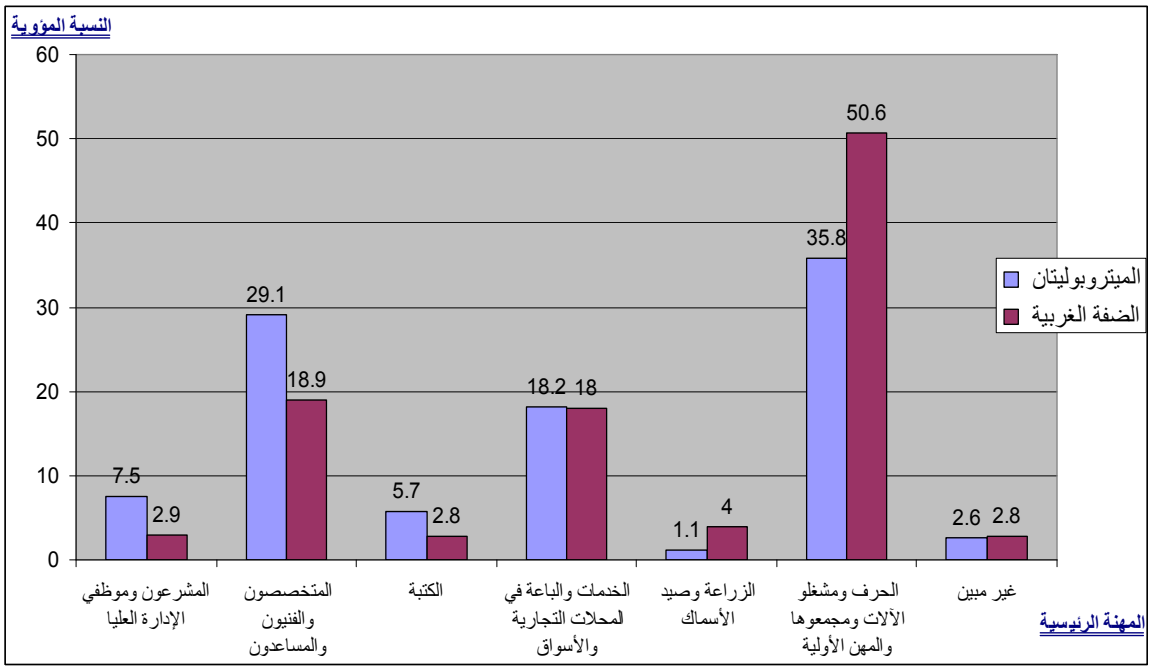

د- واقع المنشآت في منطقة الميتروبوليتان:

تعرف المنشاة إحصائيا:

تعرف المنشأة كما وردت في التصنيفات الدولية بأنها مجموعة الأنشطة والموارد التي تدار بواسطة مالك واحد أو إدارة واحدة لإنتاج مجموعة متجانسة من السلع والخدمات، وعادة ما يتم ذلك في موقع جغرافي واحد، ويجب أن تتوفر الشروط التالية في المنشأة:

- مزاولة نشاط اقتصادي: أي أن تقدم المنشأة خدمة أو سلعة للغير.
- وجود مكان ثابت: أي أن تتميز بالثبات ضمن المكان الذي تقع فيه، وهي بالعادة تكون مبنى مستقل أو جزء من مبنى أو مجموعة من المباني المتجاورة ضمن موقع واحد، وعليه لا تعتبر الأشياء المتحركة والتي تزاول عمل (مثل العربات المتحركة أو السيارات والباعة المتجولين) منشآت اقتصادية، كذلك لا يعتبر موقع العمل الخاص بإنشاء المباني تحت التشييد أو الطرق أو المشاريع بشكل عام، منشآت كالبيوت الجاهزة والبراكيات الخاصة بإقامة المهندسين والمراقبين والعمال، كما لا تعتبر المقابر والمباني

الأثرية القديمة والمهجورة منشآت، أما إذا وجد بداخلها مطعم أو مقهى أو أي منشأة أخرى تقدم خدمات فتعتبر مباني ومنشآت، وفي جميع الحالات إذا تواجد أحد العاملين داخل هذه المباني أو المنشآت فإنها ترقم وتحصر كالمعتاد.

- وجود حائز واحد: أي وجود حائز واحد سواء كان فرداً أو شراكه بين أفراد أو شركة.
- وجود إدارة واحدة.

أولا : الحالة العملية للمنشآت:

وتعرف الحالة العملية للمنشآت بأنها حالة العمل في المنشأة وقت حصرها، وتظهر نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007 والتعديلات التي حصلت عليه لغاية نهاية عام 2008، بأن إجمالي عدد المنشآت في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا قد بلغ 7410 منشاة يتركز الجزء الأكبر من هذه المنشآت في مدينتي رام الله والبيرة حيث يوجد فيهما 6391 منشأة أي ما نسبته 86.2 % من إجمالي عدد المنشآت في منطقة الميتروبوليتان، وهذا ما يمكن تفسيره بأن طبيعة مدينتي رام الله والبيرة كمركز لمحافظة رام الله والبيرة ومركز إداري وسياسي واقتصادي للمؤسسات والمنشآت في الضفة الغربية بشكل عام هذا الأمر يؤدي إلى وجود عدد كبير من المنشآت في هاتين المدينتين، وعند دراسة الحالة العملية للمنشآت لعام 2008 ضمن منطقة الميتروبوليتان فتكون المنشآت إحدى الحالات التالية:

1. عاملة: هي منشأة تزاول العمل فعلا ويعمل بها شخص واحد على الأقل، وقد بلغ عدد المنشآت العاملة في عام 2008 كما هو موضح في الشكل التالي 6456 منشأة تشكل ما نسبته 87.1 % من إجمالي عدد المنشآت في منطقة الميتروبوليتان، وهذه نسبة مرتفعة جدا تدلل على قوة النشاط الإقتصادي والحركة التجارية النشطة وتركز عدد كبير من المنشآت العاملة في منطقة الميتروبوليتان.
2. متوقفة: هي المنشأة المتوقفة عن العمل لأي سبب من الأسباب (سفر، مرض،...) ومحتوياتها لا تزال موجودة في المكان ولكنها متوقفة طوال فترة حصر المنشآت، وتظهر النتائج بأن عدد المنشآت المتوقفة في عام 2008 قد بلغ 298 منشأة تشكل ما نسبته 4 % من إجمالي عدد المنشآت، ويمكن القول بأن هذه النسبة متدنية، فقليلة هي المنشآت التي تتوقف عن العمل بهذا الشكل.

3. تحت التجهيز: هي المنشأة الجاري تجهيزها لغايات بدء ممارسة النشاط الاقتصادي، مثل القيام بأعمال الديكور والتأثيث، لكنها لم تبدأ بالعمل فعلاً، ويبلغ عدد المنشآت المصنفة في عام 2008 ضمن هذا البند ب 83 منشأة ونسبتها 1.1% من إجمالي عدد المنشآت، وهذا ما يفسر وجود حركة إدارية ومؤسساتية وتجارية واقتصادية نشطة في المنطقة حيث هناك إقبال على افتتاح مؤسسات ومنشآت جديدة في منطقة الميتروبوليتان، فالمنشآت ذات الطابع الربحي تفضل العمل في منطقة الميتروبوليتان بسبب الظروف الاقتصادية الجيدة نسبيا مقارنة مع بقية المناطق الفلسطينية، وبالإضافة إلى ذلك فإن المنشآت غير الربحية سواء قطاع حكومي أو أهلي أو دولي فإنها تفضل العمل في منطقة الميتروبوليتان وافتتاح مراكز وفروع ومقرات لها خصوصا في مدينتي رام الله والبيرة، بحكم كونهما مركزا قياديا للضفة الغربية والأراضي الفلسطينية.

4. نشاط مساند: يعرف النشاط المساند بأن مخرجاته تستخدم في نفس المنشأة ولا تقدم للغير، ومن الأمثلة على ذلك مستودعات التخزين التابعة لمنشأة ما (شرط ألا تقدم خدمة التخزين للغير)، وبناء على ذلك فإن هناك 502 منشاة ذات نشاط مساند في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا تشكل ما نسبته 6.8 % من إجمالي عدد المنشآت.

5. مغلقة نهائيا: هي المنشأة التي أغلقت بشكل نهائي وخرجت من السوق بتصفية حساباتها ومن ثم لم يعد لها وجود اقتصادي على أرض الواقع، وقد يكون مكانها لا يزال موجود ولكنه فارغ من أي محتويات، وقد بلغ عدد هذه المنشآت لعام 2008 حوالي 71 منشأة وتشكل ما نسبته 1 % فقط وهي نسبة ضئيلة جدا. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – التعداد العام للمنشآت 2007 وتحديثاته لغاية 2008/12/31، 2009، بيانات غير منشورة)

شكل 3. 3: توزيع المنشآت حسب الحالة العملية في منطقة الميتروبوليتان لعام 2008.

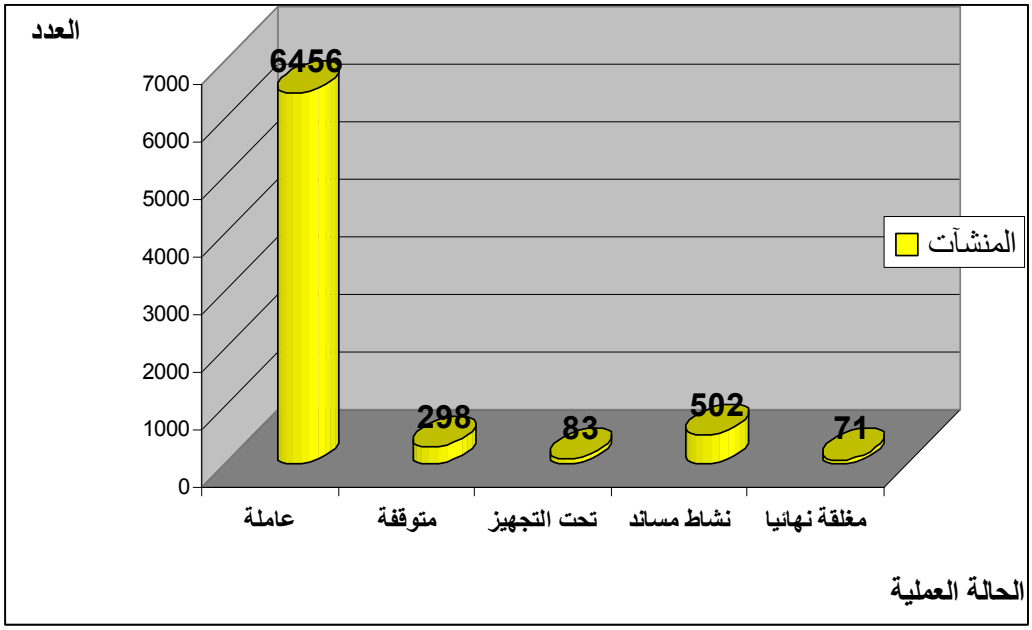

ثانيا : النشاط الإقتصادي وأعداد العاملين في المنشآت:

هو عبارة عن عملية أو مجموعة من الأعمال التي ينتج عنها مخرج أو مجموعة من المخرجات سواء كانت سلعية أو خدمية، والنشاط الإقتصادي الرئيسي هو ذلك النشاط الذي يساهم بأكبر قدر من القيمة المضافة (الدخل) في حالة تعدد الأنشطة داخل المنشأ ة أو المؤسسة الواحدة.

وتظهر النتائج أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية لعام 2008 في منطقة الميتروبوليتان 6175 منشأة بإجمالي عدد عاملين مقداره 30514 عامل، تعمل هذه المنشآت في أنشطة اقتصادية مختلفة من ضمنها ما يلي:

1. الزراعة والصيد والحراجه: بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا النشاط كما هو موضح في الجدول التالي، 74 منشأة تشكل ما نسبته 1.2 % من إجمالي عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية ضمن منطقة الميتروبوليتان، ويعمل في هذا النشاط 176 عاملا يشكلون ما نسبته 0.6 % من إجمالي عدد العاملين، ويمكن تفسير تدني وانخفاض نسبة عدد المنشآت وعدد العاملين في أنشطة الزراعة والصيد والحراجه بسبب أن طبيعة المنطقة يغلب عليها الطابع الحضري المدني بحيث يقل التواجد والطابع الريفي حيث يلاحظ قلة الأراضي الزراعية والمراعي في هذه المنطقة بحيث يتم التركيز على بقية الأنشطة

وبالتحديد استغلال الأراضي للسكن مما يعني قلة القطاع الزراعي خصوصا في ظل عدم وجود جدوى اقتصادية من العمل في النشاط الزراعي مما دفع الكثيرين لترك هذا النشاط والتوجه لأنشطة أخرى أكثر فائدة في نظر المواطنين من ناحية اقتصادية.

2. التعدين واستغلال المحاجر: بلغ عدد المنشآت في عام 2008 ثلاثة منشآت فقط، بإجمالي عدد عاملين مقداره 12 عاملا، ويمكن تفسير انخفاض نسبة المنشآت العاملة في نشاط التعدين واستغلال المحاجر بسبب صعوبة حفر وعمل محاجر وكسارات في داخل منطقة الميتروبوليتان السكنية لما لذلك من أضرار بيئية واجتماعية وصحية واقتصادية كبيرة تترتب على ذلك، ولعدم تقبل المواطنين والجهات المختصة لوجود محاجر في داخل أو بالقرب من المناطق السكنية.
3. الصناعات التحويلية: ويعتبر نشاط الصناعة التحويلية من الأنشطة الاقتصادية كبيرة العدد من حيث عدد المنشآت وأعداد العاملين، حيث يبلغ عدد المنشآت 825 منشأة تشكل ما نسبته 13.4 % من إجمالي عدد المنشآت في حين أنه بلغ عدد العاملين في هذا النشاط 4789 عامل يشكلون ما نسبته 15.7 % من إجمالي عدد العاملين في منطقة الميتروبوليتان.
4. إمدادات الكهرباء والغاز والمياه: ويبلغ عدد المنشآت العاملة في هذا النشاط 8 منشآت بإجمالي عدد عاملين مقداره 449 عامل، علما بأن أبرز هذه المنشآت هي شركة كهرباء محافظة القدس، ومصلحة مياه محافظة القدس منطقة رام الله والبيرة.
5. الإنشاءات: بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا النشاط 76 منشأة تشكل ما نسبته 1.2% من إجمالي عدد المنشآت، في حين أنه بلغ عدد العاملين 888 عاملا يشكلون ما نسبته 2.9 % من عدد العاملين.
6. تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية : يعتبر هذا النشاط من أبرز وأهم الأنشطة وأكثرها انتشارا في منطقة الميتروبوليتان في ظل طبيعة المنطقة الاستهلاكية، بحيث بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا النشاط 2780 منشأة تشكل ما نسبته 45 %، في حين أنه بلغ عدد العاملين ضمن هذا النشاط 7940 عامل يشكلون ما نسبته 26 % من أعداد العاملين، ويلاحظ بأن متوسط عدد العمال لكل منشأة في هذا النشاط منخفض بحيث يبلغ حوالي 2.9 % عامل / منشاة وذلك بسبب أن غالبية هذه المنشآت هي منشآت صغيرة الحجم، ذات طابع خدماتي واستهلاكي أكثر مما هو طابع أنتاجي مما يعني وجود عدد قليل

من العاملين في كل منشأة، وهذا بعكس ما يلاحظ في أنشطة الإنشاءات والوساطة المالية وإمدادات الكهرباء والمياه التي تحتاج لعدد كبير من الأيدي العاملة والموظفين في كل منشأة.

7. الفنادق والمطاعم : بحكم طبيعة المنطقة كمركز سياسي وإداري واقتصادي وتجاري وسياحي وكمقصد لكل مناطق الضفة الغربية، فإن هناك العديد من الأنشطة السياحية والمؤتمرات والوفود الزائرة وورشات العمل والمجموعات الترفيهية، مما يعني ذلك انتشار الفنادق والمطاعم في منطقة الميتروبوليتان حيث بلغ عدد المنشآت العاملة ضمن هذا النشاط 328 منشأة تشكل ما نسبته 5.3 % من المنشآت العاملة، في حين أنه بلغ عدد العاملين 1386 وذلك في عام 2008 يشكلون ما نسبته 4.5 % من إجمالي عدد العاملين لعام 2008.

8. النقل والتخزين والاتصالات: بحكم أن أنشطة النقل والتخزين والاتصالات أنشطة ذات أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة وخصوصا أهميتها في قطاع الخدمات، وبناء على ذلك بلغ عدد المنشآت العاملة ضمن هذا النشاط 164 منشأة، يعمل فيها 1945 عاملا يشكلون ما نسبته 6.4 % من إجمالي عدد العاملين في القطاع.

9. الوساطة المالية : ازدهر قطاع الوساطة المالية والتجارية والبنوك وشركات الصرافة بشكل كبير جدا في مدينتي رام الله والبيرة وخصوصا خلال السنوات العشرة الأخيرة في ظل تمركز مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الدولية في مدينتي رام الله والبيرة، مما دفع الكثير من منشآت الوساطة المالية اعتماد منطقة الميتروبوليتان مركزا لها، ونتيجة لذلك بلغ عدد المنشآت العاملة في منطقة الميتروبوليتان 125 منشأة تشكل ما نسبته 2 % من عدد المنشآت، وفي عام 2008 عمل في منشآت الوساطة المالية 3098 عاملا شكلوا ما نسبته 10.2 % من إجمالي عدد العاملين في منطقة الميتروبوليتان.

10. الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية : لقد شكلت أنشطة العقارات في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا سواء البيع أو الإيجار جزءا مهما من النشاط الإقتصادي حيث تم استثمار مبالغ مالية كبيرة جدا ضمن هذا القطاع وذلك بسبب الهجرة السكانية العالية باتجاه المنطقة من كل المحافظات الأخرى، واستقرار عدد كبير من العائدين في منطقة الميتروبوليتان، واعتبار المنطقة مركز سياسي واقتصادي وإداري للأراضي الفلسطينية مما أدى إلى الحاجة لتوفير حجم كبير من الاستثمارات العقارية لتغطية الطلب المتزايد على هذا القطاع وبالتالي ازدياد الأنشطة المرتبطة بذلك، وينعكس ذلك بوضوح على عدد المنشآت والبالغ 662 منشأة

تشكل ما نسبته 10.7 % من إجمالي عدد المنشآت، بحيث أنه في عام 2008 استوعبت هذه المنشآت 2958 عامل يشكلون ما نسبته 9.7 % من عدد العاملين الكلي في منطقة الميتروبوليتان.

11. التعليم: بلغ عدد المنشآت العاملة في عام 2008 في مجال التعليم في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية 161 منشأة عمل فيها 1709 عامل، يشكلون ما نسبته 5.6 % من إجمالي عدد العاملين في منطقة الميتروبوليتان.

12. الصحة والعمل الإجتماعي: بلغ عدد المنشآت العاملة في عام 2008 في قطاع الصحة والعمل الإجتماعي 362 منشأة شكلت ما نسبته 5.9 % من إجمالي عدد المنشآت، وقد عمل فيها 2016 عامل شكلوا ما نسبته 6.6 % من إجمالي عدد العاملين في منطقة الميتروبوليتان.

13. أنشطة الخدمة الإجتماعية والشخصية الأخرى: بلغ عدد المنشآت العاملة في عام 2008 ضمن هذا النشاط 607 منشأة، بحيث عمل فيها 3148 عامل يشكلون ما نسبته 10.3 % من إجمالي عدد العاملين في منطقة الميتروبوليتان.

جدول 3. 2: التوزيع العددي والنسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب النشاط الإقتصادي وتوزيع العاملين في منطقة الميتروبوليتان في عام 2008.

الرقم	النشاط	المنشآت		العاملين	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	الزراعة والصيد والحراجه	74	1.2	176	0.6
2	التعدين واستغلال المحاجر	3	0.1	12	0.04
3	الصناعة التحويلية	825	13.4	4789	15.7
4	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	8	0.1	449	1.5
5	الإنشاءات	76	1.2	888	2.9
6	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	2780	45	7940	26.0
7	الفنادق والمطاعم	328	5.3	1386	4.5
8	النقل والتخزين والاتصالات	164	2.7	1945	6.4
9	الوساطة المالية	125	2	3098	10.2
10	الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	662	10.7	2958	9.7
11	التعليم	161	2.6	1709	5.6
12	الصحة والعمل الإجتماعي	362	5.9	2016	6.6

13	أنشطة الخدمة الإجتماعية والشخصية الأخرى	607	9.8	3148	10.3
14	المجموع	6175	100	30514	100.00

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – التعداد العام للمنشآت 2007 وتحديثاته لغاية 2008/12/31، 2009، بيانات غير منشورة)

ثالثا: الكيان القانوني:

يقصد به الوضع القانوني للمنشاة من حيث ملكية رأس المال كما حدده قانون التجارة والصناعة، ومن المعروف أن تسجيل الشركات في الضفة الغربية يتم حاليا اعتمادا على قانون الشركات الأردني رقم (12) لعام 1964، واعتمادا على هذا القانون في تسجيل الشركات وبناء على الواقع الموجود في فلسطين يمكن تصنيف الكيان القانوني للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في عام 2008 في منطقة الميتروبوليتان على النحو التالي:

1. منشاة فردية: وهي المنشاة التي يملك رأسمالها شخص طبيعي واحد وفي الغالب يديرها بنفسه، وهذا النوع من المنشآت لم يرد في القانون الأردني ولا الفلسطيني، وهذا النوع من المنشآت الفردية يشكل الغالبية العظمى من المنشآت في منطقة الميتروبوليتان حيث تبلغ نسبة المنشآت الفردية 72.5 % من المنشآت بعدد إجمالي مقداره 4478 منشأة، ويعود ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الفلسطيني البسيط القائم على منشآت الخدمات الاستهلاكية اليومية البسيطة البعيدة عن أنماط الاقتصاد الشبكية المتطورة والمعقدة كما هو الحال في الدول الصناعية.
2. شركة واقع (محاصة): وهي شركة عادة ما تكون بين اثنين أو ثلاثة أو ورثة صاحب محل لا توجد بينهم عقود سوى العرف والتقاليد ولا تتمتع بأي شخصية قانونية، وهذا النوع لم يرد في القانون، ويبلغ عدد هذا النوع من الشركات في عام 2008 في منطقة الميتروبوليتان 540 منشأة تشكل ما نسبته 8.7 % من المنشآت.
3. شركة عادية عامة: يقصد بها الشركة التي يكون جميع الشركاء فيها مسؤولين بصفة شخصية وبالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها (ويسمى هذا النوع من الشركات أحيانا بشركات التضامن) وهذا النوع من الشركات حسب القانون الأردني فقط، ويبلغ عددها 208 منشأة تشكل ما نسبته 3.4 % من المنشآت.
4. شركة عادية محدودة: وهي تعرف حسب القانون الأردني بأنها الشركة التي تشمل نوعين من الشركاء، الأول شريك عام أو أكثر، وهم مسؤولين بصفة شخصية وبالتكافل والتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها، والثاني

شريك أو أكثر محدودي المسؤولية وكل منهم مسؤول بقدر رأسماله الذي دفعه في الشركة، ويبلغ عددها 56 منشأة تشكل ما نسبته 0.9 % من المنشآت.

5. شركة مساهمة خصوصية: تعرف حسب القانون الأردني بأنها الشركة التي تتألف من عدد من الأشخاص لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن خمسين، وتكون مسؤولية كل شريك فيها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها بمقدار حصته في رأس المال، ويبلغ عددها 477 منشأة تشكل ما نسبته 7.7 % من المنشآت.
6. شركة مساهمة عامة محدودة: وهي الشركة التي يتألف رأسمالها من أسهم قابلة للتداول وتطرح للاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين بها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة، ويبلغ عددها 65 منشأة تشكل ما نسبته 1.1 % من المنشآت.
7. جمعية تعاونية: وهي جمعيات تسجل عادة في مكاتب التعاون اللوائية كجمعيات أغراض محددة ويمكن أن تكون ذات أهداف ربحية أو غير ربحية، ويبلغ عددها 4 منشآت تشكل ما نسبته 0.1 % من المنشآت.
8. هيئة أو جمعية خيرية: وهي عادة المؤسسات التي تقدم خدمات للمجتمع يمكن أن تكون مختلفة أو مماثلة للخدمات المقدمة من المنشآت التي تهدف إلى الربح ولكن دون مقابل أو بسعر رمزي أو قريب من التكلفة، ومثال ذلك الجمعيات الخيرية، والجمعيات التي تؤسس لتقديم خدمات صحية واجتماعية وتعليمية والأندية الرياضية والنقابات والأحزاب، ويبلغ عددها 327 منشأة تشكل ما نسبته 5.3 % من المنشآت.
9. فرع شركة أجنبية: وهي منشأة تابعة لشركة أجنبية مثل أفرع شركات التأمين أو البنوك أو شركات الطيران، ويبلغ عددها 20 منشأة تشكل ما نسبته 0.3 % من المنشآت.

جدول 3. 3: توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب الكيان القانوني في منطقة الميتروبوليتان في عام 2008.

الرقم	الكيان القانوني	العدد	النسبة المؤوية
1	منشأة فردية	4478	72.5
2	شركة واقع محاصة	540	8.7
3	شركة عادية عامة	208	3.4
4	شركة عادية محدودة	56	0.9
5	شركة مساهمة خصوصية	477	7.7
6	شركة مساهمة عامة محدودة	65	1.1

7	جمعية تعاونية	4	0.1
8	هيئة أو جمعية خيرية	327	5.3
9	فرع شركة أجنبية	20	0.3
10	المجموع	6175	100.0

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – التعداد العام للمنشآت 2007 وتحديثاته لغاية 2008/12/31، 2009، بيانات غير منشورة)

رابعا: انتشار المنشآت والمناطق التجارية والصناعية:

تعتبر منطقة الدراسة منطقة تجارية وصناعية مهمة تشكل مركز جذب اقتصادي سواء كان ذلك على مستوى محافظة رام الله والبيرة أو على مستوى محافظات الضفة الغربية ككل، حيث تتواجد أعداد كبيرة من المنشآت التجارية والصناعية تعمل في مختلف المجالات، ويتضح من خلال تحليل الخريطة التالية لانتشار المناطق التجارية والصناعية في منطقة الدراسة باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، أن مساحة المناطق التجارية قد بلغت 3372 دونم، في حين بلغت مساحة المناطق الصناعية 2090 دونم، بحيث يوجد في منطقة الدراسة منطقتين صناعيتين إحداهما في مدينة البيرة والأخرى مشتركة بين مدينتي رام الله وبيتونيا.

خريطة 3. 5: التوزيع الجغرافي للمناطق التجارية والصناعية في منطقة الميتروبوليتان عام 2010.

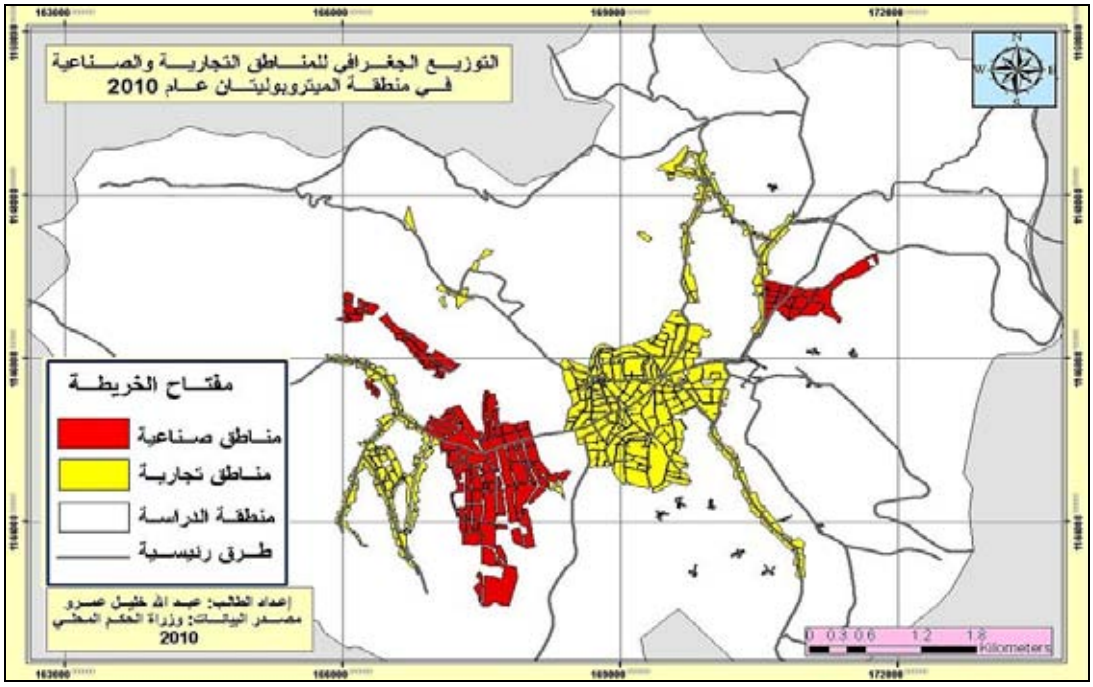

ومن خلال تحليل الخريطة السابقة يتضح أن المناطق التجارية تتركز في ثلاثة نطاقات رئيسية، حيث يمثل النطاق الأول ما يعرف بمنطقة الوسط التجاري لمركز الميتروبوليتان (وسط البلد)، فهو يشكل مركز التجمع للجزء الأكبر من المنشآت التجارية، وهذا الأمر يخلق حالة من الضغط الشديد والازدحام في هذا النطاق، وبالتالي ينعكس سلبا على نوعية الخدمات المقدمة للسكان، أما النطاق الثاني فإنه ينتشر من خلال الامتداد الطولي مع الطرق الرئيسية، فيلاحظ أن غالبية الطرق الرئيسية يتم استغلال جوانبها للمنشآت التجارية، ويغلب عليها طابع محال البقالة والسوبرماركت والمخابز والمطاعم...إلخ، بحيث تقدم خدماتها لمستخدمي الطرق الرئيسية وسكان الأحياء المحيطة، أما النطاق الثالث فهو يعتبر نطاق حديث نسبيا تنتشر فيه المنشآت ضمن ما يعرف بالمناطق الطرفية، وقد ظهر هذا النطاق مع التوسع العمراني لمنطقة الدراسة، وكأحد الحلول لمشكلة الازدحام التي تعاني منها منطقة الوسط التجاري، من خلال تحليل الصورة الجوية 3. 2 يظهر وجود مراكز تجارية كبرى مثل مراكز التسوق والمحال والمكاتب التجارية والشركات والفنادق ومحطات الوقود ...إلخ، الموجودة على أطراف المناطق الحضرية لمنطقة الدراسة.

صورة جوية 3. 2: انتشار مراكز الخدمات التجارية الكبرى على أطراف المناطق الحضرية.

من خلال ما سبق ممكن أن نستنتج أن منطقة الدراسة تعتبر مركزا اقتصاديا مهما للعديد من القطاعات التجارية والاقتصادية، ومما يعزز هذه الوضعية قيام عدد كبير من المنشآت الاقتصادية بجعل منطقة الدراسة مركزا لإدارة الأنشطة التجارية على مستوى كافة الأراضي الفلسطينية، فعلى سبيل المثال نجد عدد كبيرا من البنوك قد افتتح مكاتب الإدارة الإقليمية والأفرع الأكبر حجما في منطقة الدراسة، حيث تظهر الخريطة التالية وجود عدد كبير من البنوك في هذه المنطقة، مما يعزز من قدرة خدمات القطاع المالي والمصرفي في المنطقة، ولكن يلاحظ أن كافة البنوك العاملة في منطقة الدراسة تتواجد في مدينتي رام الله والبيرة فقط، دون أن يكون هناك أي نصيب لبقية التجمعات السكانية المشتركة في الميتروبوليتان.

خريطة 3. 6: التوزيع الجغرافي للبنوك حسب التجمع السكاني في منطقة الميتروبوليتان لعام 2010.

يلاحظ أيضا من خلال الخريطة السابقة أن البنوك تتركز في مناطق محددة داخل مدينتي رام الله والبيرة ولا تتوزع بشكل متكافئ على مختلف أجزاء المدينتين، حيث تظهر الصورة الجوية تركز خمسة بنوك في حيز جغرافي ضيق في مدينة البيرة، إلى درجة أن المسافة ما بين بعض البنوك لا تتجاوز بضعة أمتار.

بناء على تركز البنوك في مدينتي رام الله والبيرة فقط، وبالتحديد التركز ضمن مناطق معينة دون غيرها في هاتين المدينتين، فإنه يمكن القول بأن هناك توزيع غير متكافئ لخدمات القطاع المالي والمصرفي، بحيث تتركز في مناطق محددة مما يشكل ضغطا كبيرا على هذه المناطق، وفي نفس الوقت تحرم مناطق عديدة من هذه الخدمة، بحيث إذا أراد أي مواطن الحصول على خدمات مالية ومصرفية فإنه بحاجة للتوجه لمناطق تركز البنوك، مما يخلق حالة من الازدحام، وبالتالي سوء الخدمة المقدمة للسكان.

صورة جوية 3. 3: تجاور عدد كبير من البنوك ضمن حيز جغرافي محدد في مدينة البيرة.

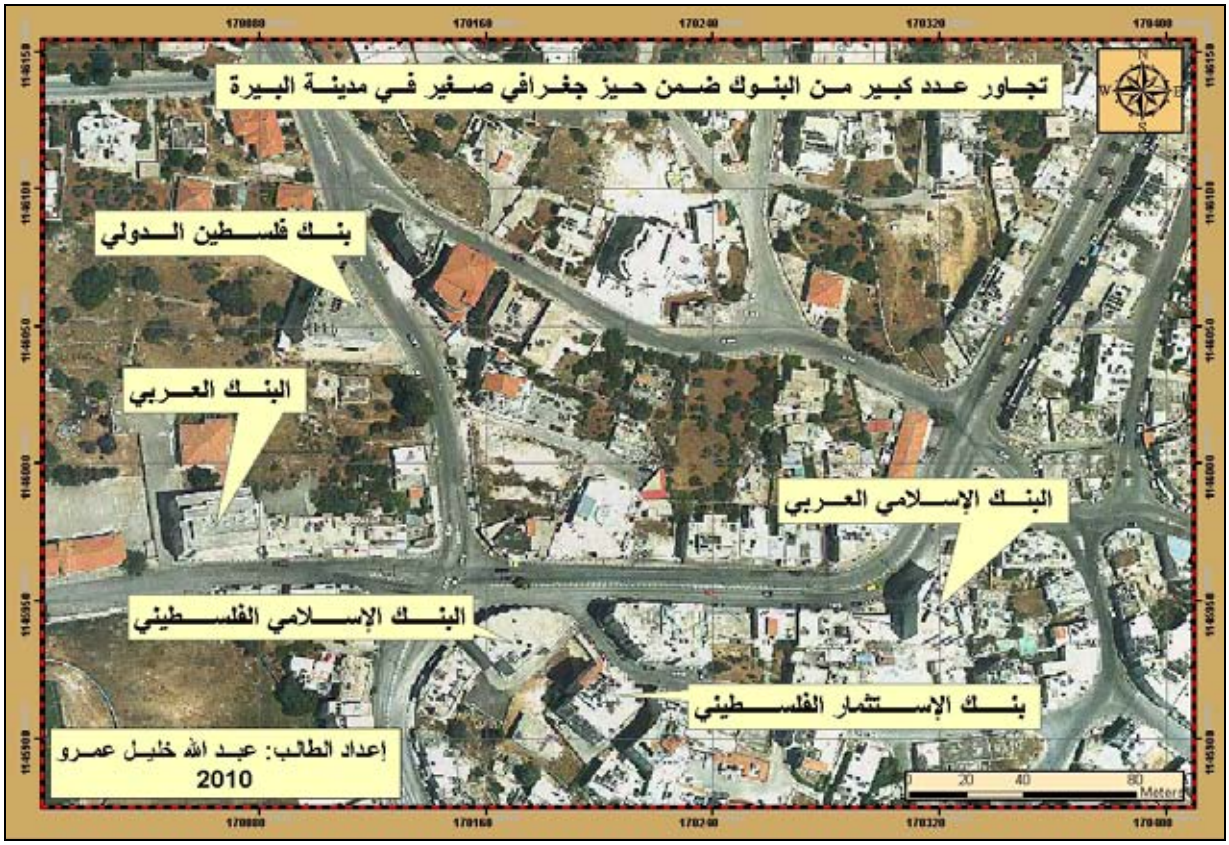

3. 11: قطاع التعليم:

يعتبر قطاع التعليم أهم وأبرز قطاع خدماتي موجود في منطقة الميتروبوليتان، وذلك بسبب وجود عدد كبير من سكان المنطقة ومن فئات عمرية مختلفة يتأثرون وبشكل شبه يومي بخدمات قطاع التعليم، وذلك من جوانب ومستويات مختلفة سواء على مستوى رياض الأطفال أو المدارس أو التعليم العالي، ومن هذا المنطلق سيتم دراسة قطاع التعليم على النحو التالي:

1. رياض الأطفال :

تشكل رياض الأطفال مرحلة مهمة في مجال التعليم قبل المرحلة الأساسية خصوصا في الآونة الأخيرة في ظل ازدياد قناعة الأهالي بضرورة ادخل أبنائهم إلى رياض الأطفال وذلك قبل سنة او سنتين من مرحلة التعليم الأساسي المدرسي، وقد بلغ عدد رياض الأطفال في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا المسجلة رسميا لدى وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية 25 روضة بإجمالي عدد طلاب بلغ 2279 طالب من ضمنهم 1106 ذكر و1173 أنثى، وذلك في العام الدراسي 2008 / 2009، وقد كانت موزعة على النحو التالي بحيث

بلغ عدد رياض الأطفال في مدينة البيرة 11 روضة بإجمالي عدد طلاب مقداره 1040 طالب، أما مدينة رام الله فيوجد فيها 7 روضات استوعبت 554 طالب، في حين أنه بلغ عدد رياض الأطفال في بيتونيا 5 رياض بعدد إجمالي 440 طالب، أما باقي منطقة الدراسة فإنه يوجد فيها روضتين فقط بإجمالي عدد طلاب مقداره 245 طالب.

وقد شكل قطاع رياض الأطفال استثمارا ناجحا للقطاع الإقتصادي الخاص حيث أن جميع هذه الرياض تتبع للقطاع الخاص ولا يوجد أي روضة على الإطلاق للقطاع العام وذلك بسبب التركيز الحكومي على الدراسة الإلزامية المتمثلة بالمرحلة الأساسية، ويلاحظ أن غالبية رياض الأطفال تحتوي على صف أعلى وهو ما يعرف بالصف التمهيدي (ويكون الأطفال فيه عادة في سن الخامسة)، وأدنى صف وهو ما يعرف بصف البستان (ويكون الأطفال فيه عادة في سن الرابعة).

أما بالنسبة لأعداد الشعب، فقد بلغ عدد الشعب 98 شعبة، يوجد منها 94 شعبة مختلطة، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الشعب المختلطة بسبب ان الثقافة المجتمعية لا تعتبر أن هذا الأمر عيبا كما يحدث في المدارس، بسبب صغر سن الأطفال، في حين انه هناك 4 شعب إناث وذلك ضمن روضة راهبات ماريوسف والتي تدرس إناث فقط.

وبناء على ذلك فإنه عند احتساب معدل الطلبة لكل شعبة فإنه يساوي:

عدد الطلبة في عام دراسي معين

عدد الشعب في نفس العام الدراسي

= 2279 / 98 = 23.3 طالب / شعبة/ للعام الدراسي (2008 / 2009)

ويعتبر هذا المعدل أفضل ولو بشكل نسبي من معدل الأراضي الفلسطينية البالغ 25 طالب/ شعبة في مرحلة رياض الأطفال.

وقد بلغ عدد المعلمين في رياض الأطفال في منطقة الدراسة 103.5 معلمة، بحيث أن جميع المعلمين من الإناث، أما بالنسبة لمعدل الطلبة لكل معلم فإنه يساوي:

عدد الطلبة في عام دراسي معين

عدد المعلمين في نفس العام الدراسي

= 2279 = 22 طالب / معلم / للعام الدراسي (2009/2008)

103.5

ويعتبر هذا المعدل قريب من المعدل الوطني للضفة الغربية البالغ 20.7 طالب / معلم، ويلاحظ أنه يقل عدد الإداريين في رياض الأطفال بحيث بلغ 25.5 إداري، مع ملاحظة أن أعداد المعلمين والإداريين يكون فيها عادة أعشار وكسور وذلك بسبب وجود بعض العاملين الذين يعملون إداريين لجزء من الوقت ومعلمين في جزء آخر من الوقت، لهذا نجد نصف معلم أو نصف إداري أو ما يعرف نصف مركز.

أما بالنسبة للغرف غير الصفية في رياض الأطفال ضمن منطقة الدراسة للعام الدراسي (2009/2008) فقد بلغت 84 غرفة غير صفية، موزعة على النحو التالي (إدارة، معلمين، إدارة معلمين، مرشد، تمريض، خدمات، مكتبة، مقصف، قاعة ألعاب، حراسة، رياضة، سكرتاريا، غرفة مصادر وأخرى). (وزارة التربية والتعليم العالي – قاعدة البيانات التربوية 2009، بيانات غير منشورة)

2. المدارس:

تشكل المدارس ركيزة أساسية في قطاع التعليم، وخدمة حيوية تمس وبشكل مباشر غالبية الأسر في المجتمع، لذلك أصبح من الضروري وجود المدرسة في كل منطقة، وذلك لتلبية احتياجات السكان التعليمية، ومن هذا المنطلق فإن منطقة الدراسة تتمتع بوجود مدارس في غالبية تجمعاتها السكانية، فمن خلال تحليل الخريطة التالية الخاصة بالتوزيع الجغرافي للمدارس، نجد أن هناك مدارس في كل التجمعات السكانية التابعة لمنطقة الميتروبوليتان باستثناء مخيم قدورة والذي يعتمد على التجمعات المجاورة له في الحصول على الخدمات التعليمية المدرسية.

خريطة 3. 7: التوزيع الجغرافي للمدارس حسب التجمع السكاني في عام 2009.

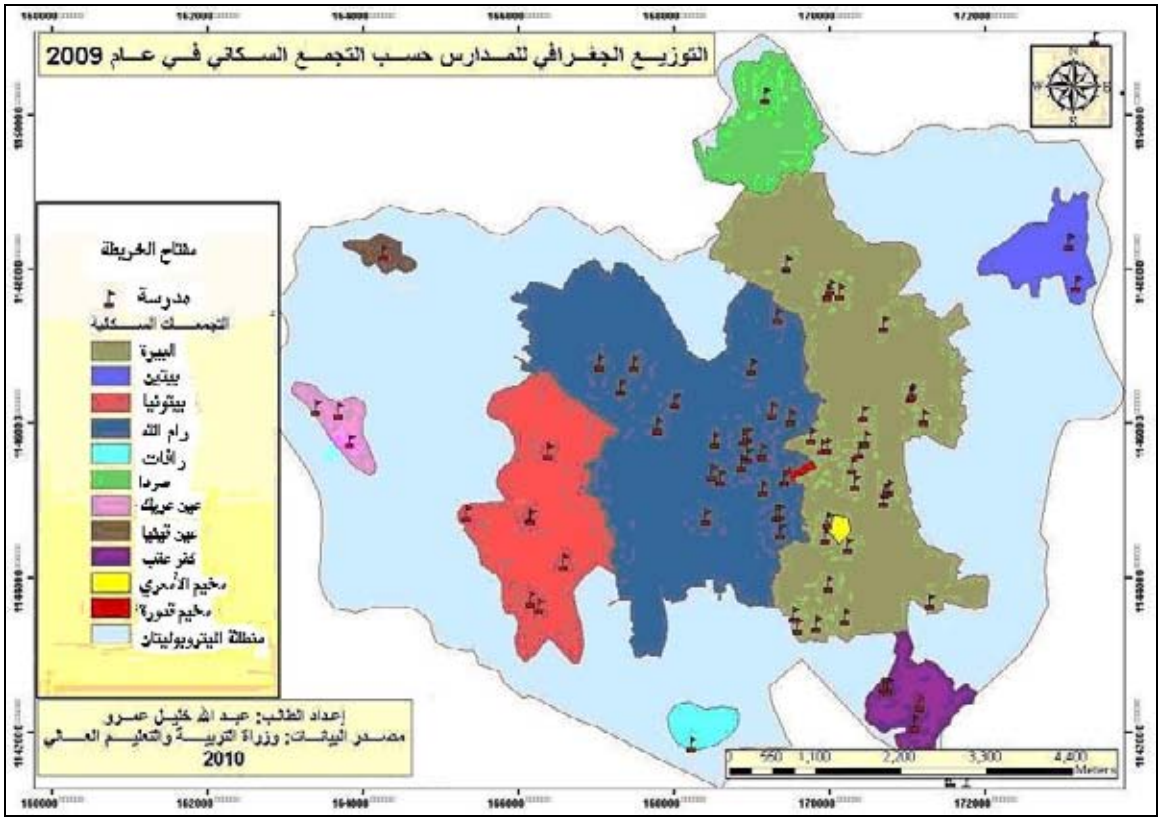

أما بالنسبة لعدد المدارس في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا، فقد بلغ 70 مدرسة وذلك للعام الدراسي 2009/2008، حيث تظهر الخريطة التالية وجود 24 مدرسة في مدينة البيرة، و21 مدرسة في مدينة رام الله و 10 مدراس في مدينة بيتونيا، وبالتالي فإن هذه المدن الثلاث يوجد فيها 55 مدرسة أي ما نسبته 78.6 % من إجمالي مدارس منطقة الميتروبوليتان كما هو موضح في الخريطة التالية، ويعود ذلك بسبب أن هذه المدن الثلاث تشكل المركز الرئيسي للسكان والخدمات التعليمية، بحيث أن مجمل بقية مناطق المدارس يوجد فيها 15 مدرسة فقط، ويلاحظ أن هناك 43 مدرسة مختلطة، و15 مدرسة ذكور، و12 مدرسة إناث، ومن الممكن تفسير ارتفاع نسبة المدارس المختلطة بسبب وجود قرار يجعل التعليم في الصفوف الدنيا (من الصف 1 – 6) تعليما مختلطا بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المدارس الخاصة ذات التعليم المختلط بالأصل، وهذا الأمر يؤدي إلى رفع نسبة المدارس المختلطة.

خريطة 3. 8: التوزيع الجغرافي العددي للمدارس في منطقة الدراسة حسب التجمع السكاني للعام 2009/2008.

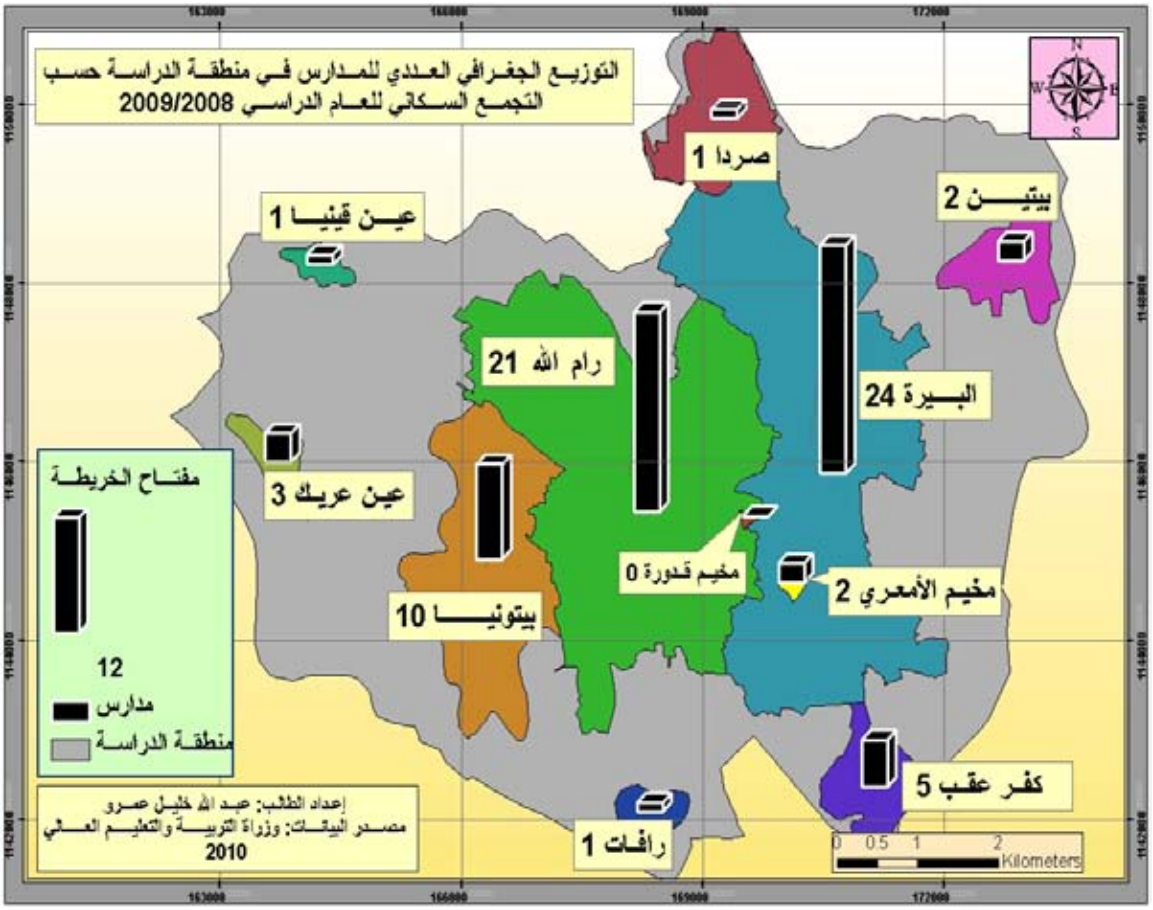

أما بالنسبة للجهات المشرفة على المدارس فهي موزعة على النحو التالي:

1. مدارس حكومية:

بلغ عدد المدارس الحكومية 30 مدرسة تشكل ما يقارب 43 % من مدارس منطقة الميتروبوليتان وذلك كما هو موضح في الجدول التالي، بحيث يتركز 40 % من المدارس الحكومية في مدينة البيرة بعدد مقداره 12 مدرسة، في حين أنه يوجد 6 مدارس في كل من مدينتي رام الله وبيتونيا مشكلة 20 % لكل منهما، ويوجد في المدارس الحكومية 13192 طالب و394 شعبة و569.75 معلم.

2. مدارس خاصة:

بلغ عدد المدارس الخاصة 34 مدرسة مشكلة ما يقارب 48.6 % من المدارس للعام الدراسي 2008 / 2009، بحيث تتركز غالبية هذه المدارس في مدينتي رام الله والبيرة بمقدار 25 مدرسة، ويمكن تفسير ذلك بسبب أن الظروف الاقتصادية والحياة الإجتماعية والثقافية والدعم المؤسساتي الداخلي والخارجي ساهم في

زيادة عدد المدارس الخاصة في مدينتي رام الله والبيرة، في حين أنه يوجد تجمعات مثل مخيم الأمعري ورافات وعين قينيا لا يوجد فيها مدارس خاصة، وتضم مدارس القطاع الخاص 12864 طالب و523 شعبة و 808.3 معلم.

3. مدارس وكالة الغوث (الأونروا):

بلغ عدد مدارس وكالة الغوث (الأونروا) في منطقة الدراسة 6 مدارس فقط موزعة بالتساوي على رام الله ومخيم الأمعري وعين عريك، بحيث تشكل ما يقارب 8.6 % فقط من إجمالي عدد المدارس، ويلاحظ انخفاض نسبة مدارس وكالة الغوث بسبب قلة وجود المخيمات المعترف بها رسميا من قبل وكالة الغوث حيث لا يوجد سوى مخيم الأمعري، أما بالنسبة لمخيم قدورة فإنه يتم احتسابه مع مدينة رام الله، بالإضافة إلى أن اللاجئين الموجودين في منطقة الدراسة تعاطوا مع المدارس الحكومية والخاصة، مما يقلل عدد مدارس وكالة الغوث.

جدول 3. 4: توزيع المدارس في منطقة الميتروبوليتان حسب الجهة المشرفة والتجمع السكاني للعام الدراسي 2009/2008.

اسم التجمع	الجهة المشرفة						المجموع	النسبة %
	حكومة	النسبة %	خاص	النسبة %	وكالة	النسبة %		
البيرة	12	40.0	12	35.3	0	0.0	24	34.3
بيتونيا	6	20.0	4	11.8	0	0.0	10	14.3
بيتين	2	6.7	0	0.0	0	0.0	2	2.9
رافات	1	3.3	0	0.0	0	0.0	1	1.4
رام الله	6	20.0	13	38.2	2	33.3	21	30.0
صردا	1	3.3	0	0.0	0	0.0	1	1.4
عين عريك	0	0.0	1	2.9	2	33.3	3	4.3
عين قينيا	1	3.3	0	0.0	0	0.0	1	1.4
كفر عقب	1	3.3	4	11.8	0	0.0	5	7.1
مخيم الأمعري	0	0.0	0	0.0	2	33.3	2	2.9
الميتروبوليتان	30	100	34	100	6	100	70	100

(وزارة التربية والتعليم العالي – قاعدة البيانات التربوية، 2009، بيانات غير منشورة)

وبشكل عام بلغ عدد طلبة المدارس في منطقة الدراسة 29428 طالب وطالبة، منهم 14716 طالبا يشكلون ما نسبته 50 % من إجمالي عدد الطلبة، في حين أن عدد الطالبات بلغ 14712 طالبة تشكل ما يقارب 50 %

من إجمالي عدد الطلاب، ويتوزع هؤلاء الطلاب على 1011 شعبة من ضمنها 263 شعبة للذكور و300 شعبة للإناث و 448 شعبة مختلطة، ويعود سبب ارتفاع نسبة الشعب المختلطة بسبب وجود قرار حكومي بجعل التعليم في الصفوف الدنيا (من الصف 1 – 6) تعليم مختلط، ولوجود مدارس خاصة تعتمد أسلوب التعليم المختلط من الأصل.

أما بالنسبة لمعدل الطلبة لكل شعبة فإنه يساوي:

= عدد الطلبة في عام دراسي معين

عدد الشعب في نفس العام الدراسي

= 29428 = 29.1 طالب / شعبة/ للعام الدراسي (2008 / 2009)

1011

وهذا المعدل يعتبر أفضل حالا من معدل الأراضي الفلسطينية البالغ 32.9 طالب / شعبة، ويلاحظ وجود تفاوت واضح في هذا المعدل بين المدارس حسب الجهة المشرفة فمثلا يبلغ 23.2 طالب / شعبة في المدارس الحكومية، و24.6 طالب / شعبة في المدارس الخاصة، لتصل إلى أعلى مستوى في مدارس وكالة الغوث 35.9 طالب / شعبة بسبب الاكتظاظ الشديد، وهذا بدوره يؤثر وبشكل قوي على معدل الازدحام في المدارس والذي يساوي :

= مجموع مساحة الشعب بالأمتار المربعة

مجموع عدد الطلاب

= 36012.9 = 1.22 م^2 / طالب.

29428

وإن معدل الازدحام يتفاوت بدوره ما بين الجهات الإشرافية المختلفة حيث يبلغ أحسن أحواله في المدارس الخاصة 1.2 م^2 / طالب والتي تتميز بمستوى استثمار وبنية تحتية جيدة نسبيا، ويبلغ في المدارس الحكومية 1.23 م^2 / طالب، في حين أنه في أسوأ حالاته في مدارس وكالة الغوث 1.26 م^2 / طالب والتي تعاني من الاكتظاظ الشديد. وعند دراسة واقع بيئة المدارس نجد أن هناك عدد من المدارس وضعت في ظروف محيطة صعبة وقاسية فمثلا مدرسة ذكور رام الله تقع بشكل ملاصق لموقف سيارات بيتونيا بالإضافة إلى وجود أعمال

الإنشاء في محيطها واقتطاع جزء من ملعب المدرسة لأغراض أخرى وذلك كما هو موضح في الصورة الجوية التالية، ، فكل هذه الأمور وغيرها تلعب دورا في التأثير على واقع المدرسة ومعدلات الازدحام والاكتظاظ.

صورة جوية 3. 4: مدرسة ذكور رام الله والمؤثرات المحيطة بها.

أما بالنسبة لعدد الكادر التعليمي فقد بلغ للعام الدراسي 2008 / 2009 حوالي 1506.8 معلم ومعلمة، تشكل النساء المعلمات الجزء الأكبر بما نسبته 71.6 % من المعلمين بعدد إجمالي مقداره 1079.34 معلمة، في حين أنه بلغ عدد المعلمين الذكور لنفس العام 427.46 معلم يشكلون ما نسبته 28.4 % من الكادر التعليمي وعند احتساب معدل الطلبة لكل معلم فإنه يساوي:

= عدد الطلبة في عام دراسي معين

عدد المعلمين في نفس العام الدراسي

= 29428 = 19.5 طالب / معلم / للعام الدراسي (2009/2008)

1506.8

وهو معدل أفضل بكثير من معدل الأراضي الفلسطينية لنفس العام والبالغ 25.2 طالب / معلم وفي نفس الوقت قريب من المعدل الأردني البالغ 17.7 طالب / معلم / للعام الدراسي (2009/2008)، (دائرة الإحصاءات

العامة الأردنية 2010، ص20) ويلاحظ وجود تفاوت كبير ما بين الجهات الإشرافية المختلفة حيث أنه في أحسن أحواله في المدارس الخاصة بمعدل بالغ 15.9 طالب / معلم، أما في المدارس الحكومية 23.1 طالب / معلم، في حين أنه يرتفع بشكل سلبي في مدارس وكالة الغوث ليصل إلى 26.2 طالب / معلم.

ويلاحظ أن عدد الإداريين في مدارس الميتروبوليتان بلغ 186.5 إداري ويمكن تفسير سبب وجود هذا العدد العالي من الإداريين لأنه يوجد عدد كبير من الإداريين الذين يعملون ضمن مسميات وظيفية مختلفة مثل مدير لا يعلم، مساعد مدير، سكرتير، أمين مكتبة، أمين مستودع، محاسب، كاتب، طابع، مدير منزل، رئيس ديوان، في حين انه بلغ عدد المستخدمين 31 مستخدم ضمن فئة حارس وعامل وسائق ومأمور قسم...إلخ، وقد شكل عدد الفنيين 42 فني ضمن فئة طبيب وممرض ومرشد وقيم مختبر، وبلغ عدد الأذنة 95.

أما بالنسبة لتوزيع الطلبة حسب المرحلة فإن هناك 24720 طالب يدرسون في المرحلة الأساسية يشكلون ما نسبته 84 % من إجمالي عدد الطلاب، في حين أنه بلغ عدد طلاب المرحلة الثانوية4708 طالب وطالبة يشكلون ما يقارب 16 % من الطلبة، مع العلم أن معدل التسرب للمرحلة الأساسية يبلغ 0.9 % من الطلبة، في حين يرتفع في المرحلة الثانوية ليصل إلى 3.4 % من الطلبة، ويمكن تفسير ذلك بالعودة للأسباب التالية :

أ. اعتبار مرحلة التعليم الأساسي مرحلة تعليم إلزامية لكل فئات المجتمع.

ب. وجود تسرب بشكل طفيف نسبي لدى الإناث في المرحلة الثانوية بسبب الزواج ولكن بمعدلات منخفضة.

ت. ازدياد وعي المجتمع بضرورة وأهمية التعليم وارتفاع قيمة التعليم ثقافيا وحياتيا ساهمت في خفض معدلات التسرب، بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى.

ويلاحظ أيضا انخفاض نسب الرسوب في المراحل التعليمية المختلفة بحيث لا تتجاوز 2% من الطلبة، أما من حيث ملكية المدارس فإن غالبيتها الساحقة ملك للجهة الإشرافية الخاصة بها وليس استئجار مما يعزز الاستثمار الحقيقي في البنية التحتية للتعليم، وغالبية هذه المدارس تنتظم لفترة واحدة، وتمتلك غرف غير صفية كثيرة بحيث بلغ عدد هذه الغرف غير الصفية 461 غرفة غير صفية موزعة على النحو التالي غرفة إدارة، معلمين، إدارة معلمين، مرشد، تمريض، خدمات، مكتبة، مشاغل، مختبرات، مختبر حاسوب، مقصف، رياضة، قاعة محاضرات، حراسة، تدبير منزلي، سكرتاريا، غرفة مصادر، وأخرى.

(وزارة التربية والتعليم العالي – قاعدة البيانات التربوية 2009، بيانات غير منشورة)

- قطاع التعليم العالي:

يشكل التعليم العالي ركنا أساسيا من حياة المواطنين وذلك بسبب الإقبال الشديد على التعليم العالي من قبل أفراد وفئات المجتمع المختلفة، ويلاحظ في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا، وجود نسبة جيدة نسبيا من السكان المتعلمين من خلال دراسة الواقع التعليمي للسكان في وقت سابق، ويتواجد في منطقة الدراسة عدد من مؤسسات التعليم العالي مصنفة حسب وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية على النحو التالي:

أ. مؤسسات التعليم المفتوح: وتتمثل من خلال وجود فرع لجامعة القدس المفتوحة ضمن ما يعرف بمنطقة رام الله والبيرة التعليمية، حيث تقوم الجامعة بتقديم خدمات التعليم المفتوح لطلابها.

ب. الكليات الجامعية: يتواجد في منطقة الدراسة عدد من الكليات الجامعية المختلفة يبلغ عددها 4 كليات جامعية، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول 3. 5: توزيع الكليات الجامعية في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا حسب التجمع للعام الدراسي 2010/2009.

الرقم	الكلية	التجمع
1	كلية فلسطين التقنية رام الله – للبنات	رام الله
2	كلية مجتمع المرأة / كلية العلوم التربوية – الطيرة	رام الله
3	كلية العلوم التربوية / كلية مجتمع رام الله – الذكور	رام الله
4	كلية ابن سينا	بيتونيا

(وزارة التربية والتعليم العالي – قاعدة بيانات التعليم العالي ، 2009، بيانات غير منشورة)

وإنه من خلال دراسة وتحليل خريطة التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي في منطقة الدراسة، فإنه يتضح تركز غالبية الكليات الجامعية (3 من أصل 4) في مدينة رام الله ويتواجد كلية واحدة في بيتونيا، في حين أنه تنعدم الكليات الجامعية في بقية تجمعات الدارسة، وبشكل كامل وهذا ما يفسر التركز الشديد لهذا النوع من مؤسسات التعليم العالي في تجمع بحد ذاته دون الأخرى، مما يعني حرمان مناطق من خدمات هذه المؤسسات وزيادة الضغط في مناطق أخرى.

خريطة 3. 9: التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي في منطقة الدراسة عام 2010.

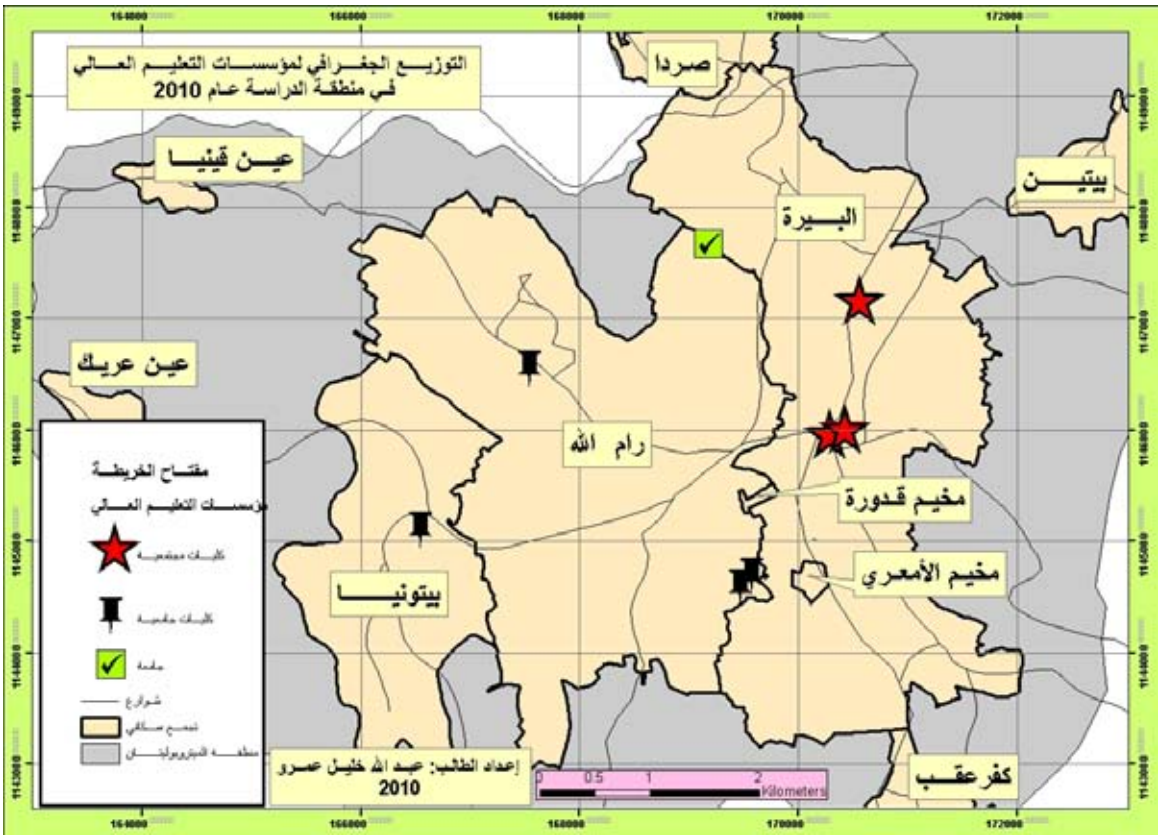

ج. كليات مجتمعية: يتركز في منطقة الدراسة ثلاث كليات مجتمعية تتواجد بأكملها في مدينة البيرة وهي على النحو التالي:

- كلية المجتمع العصرية.
- كلية صحة المجتمع.
- جمعية إنعاش الأسرة.

وإن تركز هذه الكليات المجتمعية في مدينة البيرة لوحدها يعني زيادة الضغط على مرافق وخدمات مدينة محددة دون غيرها، وفي المقابل حرمان مناطق أخرى من هذه الخدمة التعليمية، لذلك من المفروض أن يتم توزيع خدمات التعليم العالي بشكل يضمن التخطيط السليم لمواقعها بحيث يأخذ بالإعتبار مجمل منطقة الدراسة.

ويلاحظ بشدة عدم وجود أي جامعة من الجامعات التقليدية في منطقة الدراسة، بحيث يتواجد جامعة تقليدية واحدة في محافظة رام الله والبيرة وهي جامعة بيرزيت الواقعة في شمال غرب منطقة الدراسة وعلى بعد بضعة كيلومترات، بحيث يعتمد غالبية طلاب المنطقة عليها ...إلخ.

ويوجد في منطقة الدراسة جامعة القدس المفتوحة (منطقة رام الله والبيرة التعليمية) والتي ضمت 7150 طالب في العام الدراسي 2009/2008، بهيئة تدريسية مقدارها 142 أستاذ منهم 30أستاذ متفرغ فقط.

أما على صعيد الكليات الجامعية والمجتمعية، فقد بلغ عدد الطلبة المسجلين 2990 طالب لعام 2008/2007 مع وجود طاقم عمل مكون من 547 موظف لنفس العام، وقد إلتحق بهذه الكليات 1272 طالب جديد في العام 2008/2007، كان منهم 357 طالب في كلية المجتمع العصرية وتوزع الباقي على الكليات الأخرى، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول 3. 6: أعداد الطلبة الجدد الملتحقين بالكليات الجامعية والمجتمعية في منطقة الميتروبوليتان للعام الدراسي 2007 / 2008.

الرقم	المؤسسة	العدد	النسبة
1	كلية فلسطين التقنية–رام الله للبنات	182	14.3
2	كلية مجتمع المرأة/كلية العلوم التربوي– الطيرة	294	23.1
3	كلية العلوم التربوية/كلية مجتمع رام الله– الذكور	221	17.4
4	كلية ابن سينا	189	14.9
5	كلية المجتمع العصرية	357	28
6	جمعية إنعاش الأسرة	29	2.3
7	كلية صحة المجتمع	0	0
8	المجموع	1272	100

(وزارة التربية والتعليم العالي – قاعدة بيانات التعليم العالي، 2009، بيانات غير منشورة)

5. التعليم العالي والخدمات:

يلاحظ من خلال الدراسة أن غالبية مؤسسات التعليم العالي في منطقة الميتروبوليتان تتركز في مدينتي رام الله والبيرة، في حين تعاني بقية مناطق الميتروبوليتان من عدم وجود مثل هذا النوع من المؤسسات، وإن هذا الأمر يترتب عليه زيادة كبيرة في الضغط على المرافق والخدمات الموجودة في مدينتي رام الله والبيرة من حيث خدمات النقل والمواصلات والسكن وخدمات الطعام ...إلخ، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود هذه المؤسسات في رام الله والبيرة والتي تعاني بالأساس من الضغط السكني، يؤدي إلى زيادة الضغط على السكان وأيضا عدم توفر مساحات كافية وبالشكل المناسب لتوسيع وتطوير مؤسسات التعليم العالي بسبب أنها موجودة في أحياء سكنية محصورة، مما ينعكس على مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب وبالتالي ضعف هذه الخدمات.

ومن خلال دراسة الهجرة في السابق، فإن هناك عدد كبير من المواطنين ينتقلون للعيش في منطقة الميتروبوليتان من كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية وهذا الأمر يؤدي حتما إلى استنزاف طاقات قطاع الخدمات في منطقة الدراسة بسبب الضغط المتزايد وعدم وجود البنية التحتية القادرة على استيعاب هذه الزيادة المضطردة.

وضمن هذا الإطار فإن وجود عدد كبير من الخريجين ومن تخصصات مختلفة يعني الحاجة لفرص عمل، وفي ظل ضعف سوق العمل الفلسطيني فإن هذا الأمر يعني بالضرورة زيادة عدد العاطلين عن العمل بسبب زيادة عدد طالبي العمل وقلة عدد الوظائف، وبالتالي فهناك حاجة ماسة لتوفير مشاريع استثمارية وبنية تحتية وخدماتية قوية قادرة على خلق فرص عمل جديدة تستوعب الزيادة الكبيرة في عدد طالبي العمل وخصوصا من الخريجين.

ويلاحظ من خلال الدراسة عدم وجود جامعات تقليدية في منطقة الدراسة حيث تتواجد جامعة بيرزيت في شمال غرب منطقة الدراسة على بعد بضعة كيلومترات عن منطقة الدراسة، وإن هذا الأمر يعتبر جيد من ناحية تخطيطية بحيث يمنع حصول تركز في مناطق دون غيرها، ويفتح المجال لتطوير مناطق جديدة ويقلل الضغط على مناطق مختلفة، إلا أن النقطة المهمة هو عنصر المواصلات حيث يلاحظ ازدحامات مرورية خانقة على الطريق الواصل ما بين رام الله وجامعة بيرزيت، وذلك بسبب اعتماد الكثير من المناطق الفلسطينية عليه للتنقل والحركة، ومن هذا المنطلق يجب إيجاد حل جذري لمشكلة النقل والمواصلات الواصلة ما بين رام الله وبيرزيت.

وفي الختام يمكن أن نستنتج وجود إقبال كبير على قطاع التعليم العالي، وهذا الأمر يعني بالضرورة زيادة الطلب على التعليم العالي مما يستدعي إيجاد تخطيط مستقبلي وحلول سريعة حالية لمشكلة الضغط على الخدمات وزيادة قدرة استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان وخدماتهم التي يحتاجون إليها بالاعتماد على أسس علمية سليمة وحديثة، خصوصا أنه أشارت بيانات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية إلى عدم وجود أي باحث في الكليات الجامعية والمجتمعية في منطقة الدراسة، ومن هذا المنطلق يجب إعادة النظر في دور مؤسسات التعليم العالي فبدلا من أن يكون مجرد مؤسسات لتخريج الطلاب أو بالأحرى لزيادة عدد العاطلين عن العمل، أن يتعزز دورها في تطوير الخدمات المجتمعية وتمكين المعرفة والعلم والتكنولوجيا في تحسين الحياة اليومية والخدماتية للمواطنين.

(وزارة التربية والتعليم العالي – قاعدة بيانات التعليم العالي ، 2009، بيانات غير منشورة)

(وزارة التربية والتعليم العالي، 2008، الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العليم)

3. 12: قطاع السياحة والترفيه:

تشكل منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا مركزا سياحيا مهما، سواء كان لسكانها المقيمين أو للوافدين إليها، بالإضافة إلى القادمين من الخارج وبناء على ذلك يلاحظ وبشكل قوي ازدهار النشاط والعمل السياحي في منطقة الدراسة خصوصا في الآونة الأخيرة وذلك نتيجة لحالة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي التي شهدتها منطقة الميتروبوليتان وتشير الإحصاءات الخاصة بوزارة السياحة والآثار الفلسطينية بالإضافة إلى إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بوجود 15 فندقا في منطقة الميتروبوليتان وذلك في نهاية عام 2008، مشكلة ما يقارب 17.2 % من فنادق الأراضي الفلسطينية البالغة 87 فندقا. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – قاعدة بيانات السياحة 2009، بيانات غير منشورة)

يلاحظ من خلال تحليل الخريطة التالية الخاصة بالتوزيع الجغرافي لفنادق منطقة الدراسة، نجد أن كافة فنادق المنطقة تتواجد في مدينتي رام الله والبيرة فقط، وهذا الأمر يؤدي إلى تركز هذه الخدمة في جهة دون الأخرى وبالتالي حرمان مناطق أخرى من إمكانية الاستفادة في هذا المجال، علما أنه من الضروري التوجه إلى إنشاء خدمات سياحية وفندقية ضمن المناطق الريفية والطرفية لقدرة هذه المناطق على تحقيق شروط طبيعية وسياحية أمثل، عوضا عن التركز في منطقة محددة، خصوصا أن الخريطة تظهر تركز الجزء الأكبر من الفنادق في الجهة الوسطى والجنوبية لمدينتي رام الله والبيرة بمسافة لا يتجاوز نصف قطرها 1.5 كم، وهذا أمر آخر يجب التنبه له في اختيار مواقع الفنادق حتى في داخل التجمع الواحد، لأن أي فندق حتى يتمكن من تقديم خدمات فندقية وسياحية ممتازة فإنه بحاجة لمستوى مرموق من الخدمات، ومن هذا المنطلق يجب أن يتم اختيار مواقع الفنادق بعناية.

خريطة 3. 10: التوزيع الجغرافي للفنادق حسب التجمع السكاني في منطقة الميتروبوليتان عام 2010.

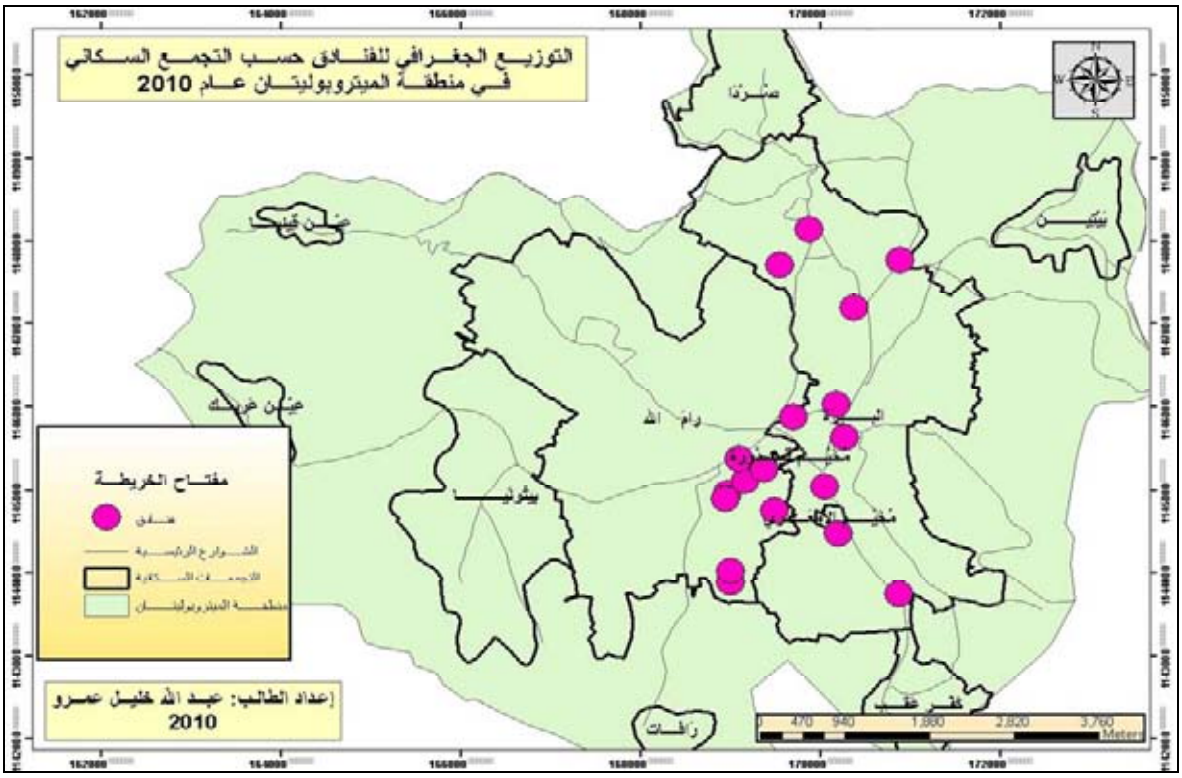

ومن الجدير بالذكر بقاء عدد الفنادق في منطقة الدراسة دون تغيير يذكر منذ عام 2000، حيث كان عدد الفنادق آنذاك 14 فندقا، ومن ثم ليتأرجح وليستقر على 15 فندقا في عام 2008، ولعل تفسير ذلك أن منطقة الدراسة شهدت مثلها مثل سائر بقية الأراضي الفلسطينية ظروفا سياسية واقتصادية وأمنية صعبة خلال السنوات الأولى من هذا العقد، مما أضعف قدرة المستثمرين على إنشاء فنادق جديدة، ولكن يتوقع أن يتم افتتاح فنادق جديدة خلال الفترة القادمة مثل فندق الموفنبيك في مدينة رام الله، وذلك كما هو موضح في الصورة الجوية التالية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – قاعدة بيانات السياحة 2009، بيانات غير منشورة)

صورة جوية 3. 5: مظهر عام لفندق الموفنبيك في المراحل النهائية لتجهيزه قبل الافتتاح بفترة بسيطة.

وعند دراسة واقع القطاع الفندقي في منطقة الميتروبوليتان فإنه يتمحور حول ما يلي :

1. عدد الغرف:

بلغ عدد الغرف الفندقية في عام 2008 سواء كانت مفردة أو ثنائية أو ثلاثية ...إلخ، 578 غرفة تشكل ما يقارب 13.3 % من الغرف الفندقية في الأراضي الفلسطينية، ويلاحظ حصول تغيرات كبيرة على أعداد الغرف فكما يوضح الشكل التالي، بلغ عدد الغرف 417 غرفة في عام 2000، ومن ثم ليرتفع وبشكل كبير جدا ليصل إلى 1254 غرفة في عام 2006، ولينخفض بعدها مباشرة في العام التالي ليبلغ 148 غرفة، وهذا ما يعزز المقولة القائلة بان السياحة تتأثر وبشكل كبير بالظروف والمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتتأثر أيضا بتوالي الأحداث والمناسبات المختلفة. (وزارة السياحة – قاعدة بيانات السياحة 2009، بيانات غير منشورة)

شكل 3. 4: تطور أعداد الغرف الفندقية في منطقة الميتروبوليتان من عام 2000–2008.

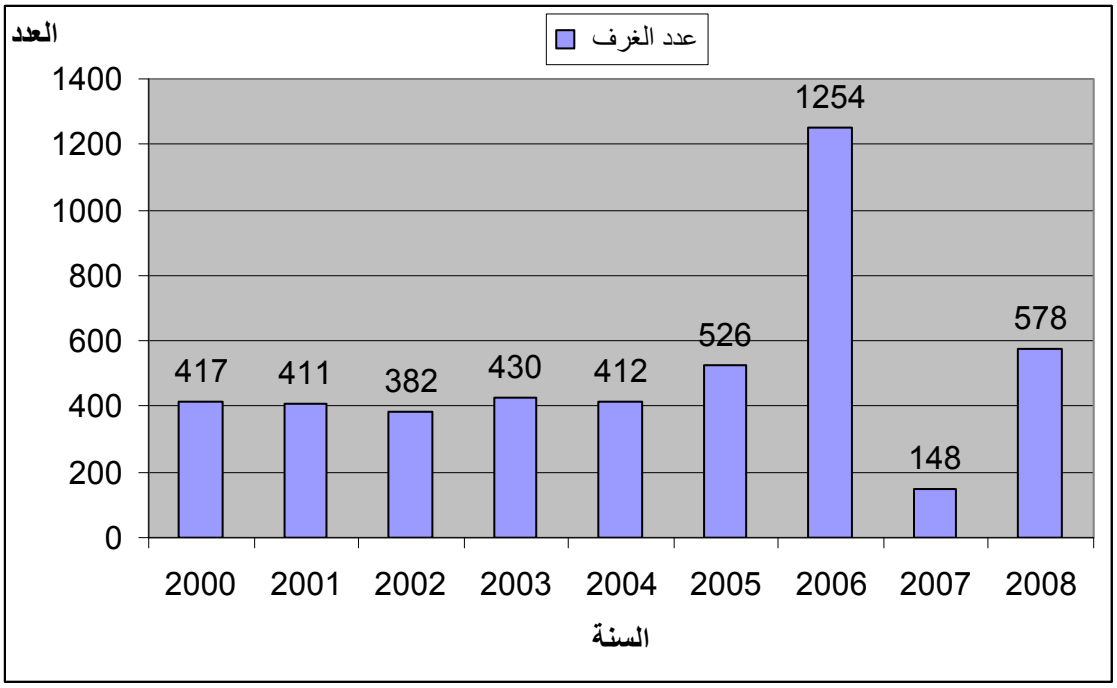

2. عدد النزلاء :

شكل نزلاء الفنادق في عام 2008 ضمن منطقة الدراسة ما يقارب 6.7 % من نزلاء الفنادق في الأراضي الفلسطينية، بعدد إجمالي مقداره 30075 نزيل، مع العلم بأن عدد النزلاء شهد تذبذبا حادا خلال السنوات الأخيرة منذ عام 2000، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي حيث انخفض عدد النزلاء في عام 2001 وعام 2002 إلى 11 ألف نزيل و 7326 نزيل على التوالي، وذلك بسبب إغلاق الأراضي الفلسطينية، ومن ثم ارتفع عدد النزلاء تدريجيا ليصل إلى ما وصل إليه في عام 2008 في ظل تحسن الظروف والأوضاع المختلفة. (وزارة السياحة – قاعدة بيانات السياحة 2009، بيانات غير منشورة)

شكل 3. 5: تطور أعداد نزلاء الفنادق في منطقة الميتروبوليتان من عام 2000 – 2008.

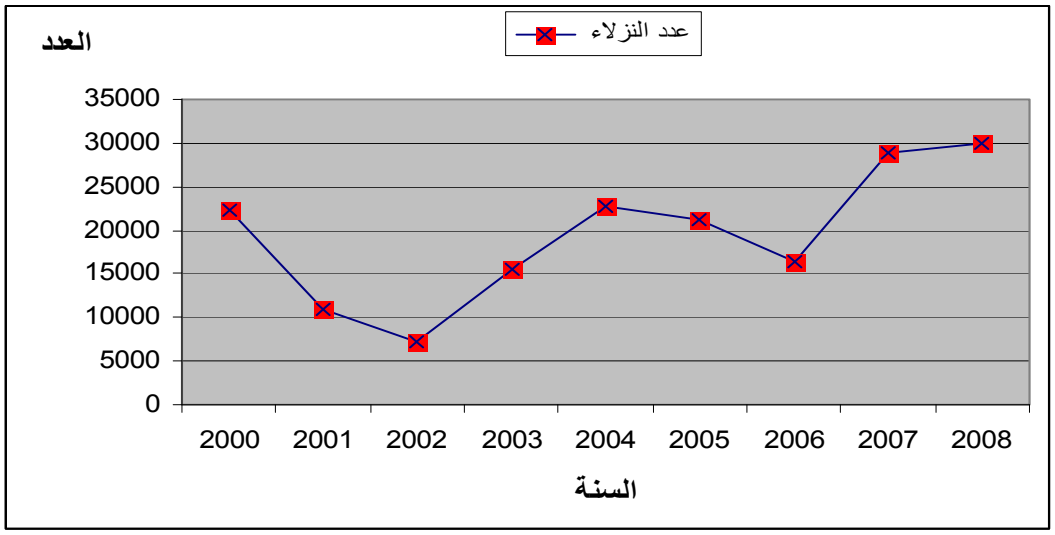

أما بالنسبة لجنسية النزلاء فقد تنوعت وتعددت وحسب تقديرات جنسية النزلاء لمنطقة وسط الضفة الغربي، فإن 49.7 % من النزلاء فلسطينيي الجنسية، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي، و2.8 % من إسرائيل وبالتحديد من عرب 1948، و9.8 % من آسيا، و 11.9 % من دول الأمريكيتين، و19.1 % من دول أوروبية، و3.6 % من قارة إفريقيا، و2.4 % من دول عربية، في حين أن أقل الجنسيات هي من قارة أوقيانوسيا (أستراليا واندونيسيا) بحيث بلغت 0.7 % من النزلاء. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – قاعدة بيانات السياحة 2009، بيانات غير منشورة)

شكل 3. 6: التوزيع النسبي لجنسيات نزلاء الفنادق في منطقة الميتروبوليتان لعام 2008.

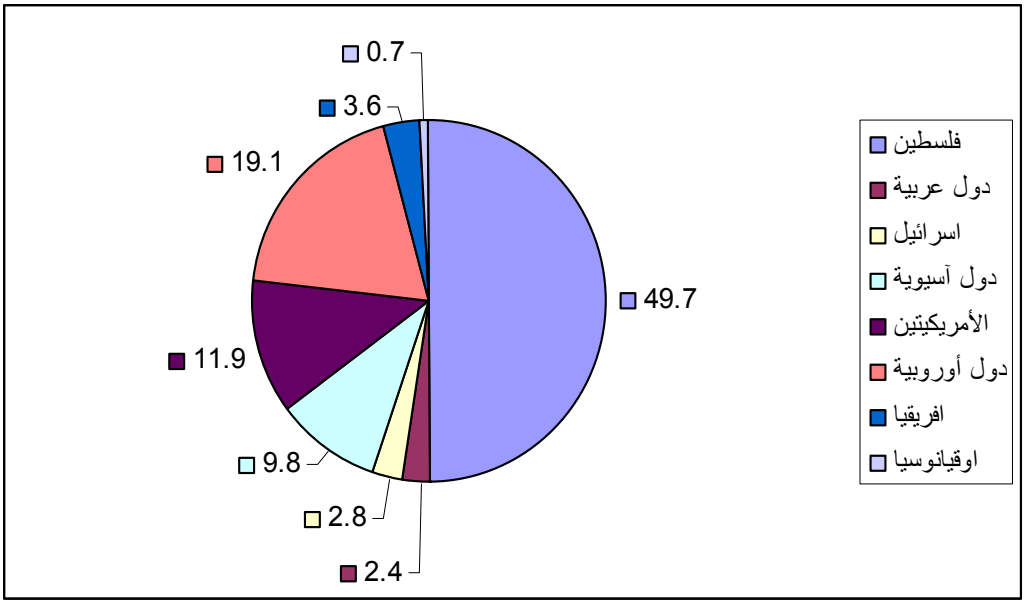

2. عدد الليالي:

وصل عدد ليالي المبيت في فنادق منطقة الدراسة 79359 ليلة مبيت وذلك في عام 2008 بزيادة إجمالية مقدارها 152%، علما بأن مجموع ليالي المبيت للعام 2008 تشكل 7% من مجموع ليالي المبيت في الأراضي الفلسطينية.

أما بالنسبة لمعدل مدة إقامة النزيل خلال السنة، فإنه عند احتسابه يساوي:

= مجموع عدد ليالي المبيت في عام معين

مجموع عدد النزلاء خلال نفس العام

= 79359 = 2.64 ليلة / نزيل.

30075

وهذا المعدل أعلى وبشكل طفيف من المعدل الوطني في الضفة الغربية البالغ 2.5 ليلة/ نزيل، ويلعب معدل مدة إقامة النزيل خلال السنة دورا مهما في تحديد حجم وطبيعة إنفاق الزائر في الرحلة مما يعني جلب العملة الصعبة وزيادة الاستثمارات في قطاعات سياحية متنوعة، وتشير النتائج والتقديرات إلى أن الزائر في منطقة الدراسة ينفق ما متوسطه 888.7 دولار أمريكي للرحلة، من ضمنها 353.4 دولار على الفنادق وأماكن المبيت، و190 دولار على الطعام والشراب، و 181.4 دولار على التسوق، و81.7 دولار على النقل والاتصالات، وأخيرا 82.2 دولار على نفقات أخرى.

6. متوسط إشغال الغرف :

يمثل هذا المعدل مجموع عدد الغرف المشغولة مقسوما على عدد أيام الإشغال وبلغة رياضية فإنه عند احتسابه لعام 2008 فإنه يساوي :

= مجموع عدد الغرف المشغولة في عام 2008

365

= 122.3

أما بالنسبة لمتوسط إشغال الأسرة لنفس العام فإنه يمثل ما يلي :

= مجموع عدد الأسرة المشغولة في عام 2008

365

.216.8 =

ويلاحظ وبشكل كبير وجود تذبذبات حادة في معدلات متوسط إشغال الغرف وإشغال الأسرة حيث تتفاوت لترتفع تارة ولتنخفض تارة أخرى، وذلك تأثرا بالظروف والأوضاع الراهنة فعلى سبيل المثال بلغ متوسط إشغال الغرف 58.7 في عام 2002، وبلغ متوسط إشغال الأسرة لنفس العام 78.4 وذلك كما هو موضح في الشكل التالي.

شكل 3. 7: تطور متوسط إشغال الغرف والأسرة في منطقة الميتروبوليتان من عام 2000 – 2008.

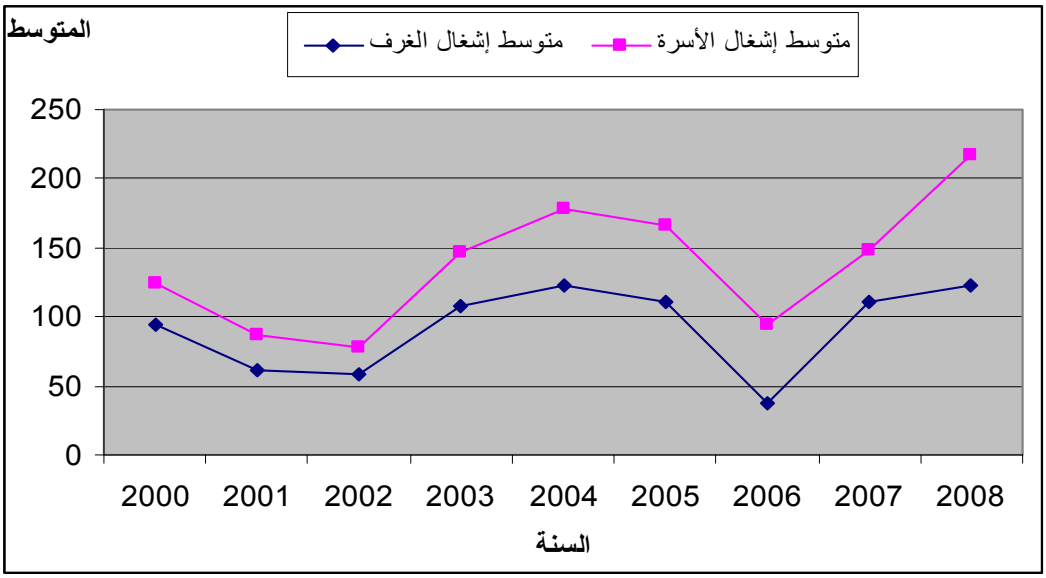

خدمات ترفيهية وسياحية أخرى:

يلاحظ تواجد عدد من وكالات السياحة والسفر وشركات الخطوط الجوية وشركات تأجير السيارات والمطاعم السياحية والمراكز الثقافية، أما بالنسبة للمتنزهات الترفيهية فهي قليلة نسبيا، فعلى سبيل المثال يوجد منتزه بلدية البيرة ومنتزه بلدية رام الله ومخماس فن لاند وحديقة العالم وحديقة القيقب...إلخ.

ويمكن ملاحظة أن الغالبية العظمى من المراكز السياحية والترفيهية تتركز وبشكل كبير في مدن رام الله والبيرة في حين ان بقية التجمعات السكانية الأخرى الموجودة ضمن منطقة الميتروبوليتان يندر فيها مثل هذه المواقع والمراكز ومن هذا المنطلق يجب العمل على افتتاح مراكز ترفيهية وحدائق عامة لسد احتياجات المواطنين وتوزيعها بشكل أكبر على كافة أرجاء منطقة الميتروبوليتان وعدم تركيزها في مكان واحد فقط، لضمان سلامة التخطيط ومنع حصول اكتظاظ وازدحام في مواقع دون أخرى.

(وزارة السياحة– قاعدة بيانات السياحة 2009، بيانات غير منشورة)

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – قاعدة بيانات السياحة، 2009، بيانات غير منشورة)

3. 13: قطاع المياه:

تعتبر المياه ركنا أساسيا من أركان الخدمات المقدمة للسكان، على اعتبار أن الحياة اليومية لا يمكن لها أن تسير دون وجود شريان الحياة وهو المياه، ومن هذا المنطلق فإن خدمات المياه في منطقة الميتروبوليتان ضرورة حياتية ومن دونها لا يمكن للمنطقة أن تعيش.

1. أعداد المشتركين:

بلغ عدد المشتركين في خدمات المياه ضمن منطقة الميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا 30486 مشترك وذلك مع نهاية عام 2009، حيث يشترك المواطنون في خدمة المياه من خلال مزود محلي رئيسي وهو مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة، بالإضافة إلى بلدية بيتونيا التي تتولى عملية تقديم الخدمة للمواطنين بعد أن تحصل على المياه من مصلحة مياه محافظة القدس، ويتركز الغالبية الساحقة من المشتركين في مدن رام الله والبيرة وبيتونيا بنسبة تقارب 88.1 % من إجمالي عدد مشتركي المياه في منطقة الدراسة، ويعود ذلك إلى تركز غالبية السكان والأنشطة الاقتصادية والصناعية والتجارية ومراكز المؤسسات الحكومية والخاصة ضمن هذه المدن الثلاث مما يؤدي إلى ارتفاع عدد المشتركين، وقد وصل عدد المشتركين في مخيم قدورة 95 مشترك، و116 مشترك في عين قينيا، و265 مشترك في صردا، و1554 مشترك في كفر عقب، و466 مشترك في بيتين، و 644 مشترك في مخيم الأمعري. (مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة – قاعدة بيانات المياه 2010، بيانات غير منشورة)

2. المياه المزودة:

تقوم مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة، بتزويد منطقة الدراسة بخدمة المياه بما فيها بلدية بيتونيا، وقد زودت مصلحة المياه المنطقة بكمية مياه مقدارها 6,098,138 م^3 وذلك في عام 2009، إلا أن كمية المياه المزودة لا تعكس الواقع الحقيقي للمياه بسبب وجود فرق بين الكمية المستهلكة وكمية المياه المزودة لوجود فاقد بنسبة لا بأس بها وهذا ما سيتم مناقشته لاحقا. (مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة – قاعدة بيانات المياه 2010، بيانات غير منشورة)

3. المياه المباعة (المستهلكة):

بلغ إجمالي كمية المياه المباعة (المستهلكة) لمشتركي منطقة الدراسة 4,690,875 م^3 وذلك في عام 2009، بحيث استهلكت مدن رام الله والبيرة وبيتونيا الجزء الأكبر من هذه المياه بكمية إجمالية مقدارها 4,012,160 م^3، أي ما يقارب 86% من إجمالي كمية المياه المستهلكة في منطقة الميتروبوليتان، في حين شكل استهلاك كفر عقب 5.3%، واستهلاك مخيمي الأمعري وقدورة 3.1%، وبيتين 1.5 %، وصردا 1.3%، ورافات 1.9%، في حين بلغ استهلاك قريتي عين عريك وعين قينيا 0.9% من إجمالي استهلاك المياه في منطقة الميتروبوليتان لعام 2009.

ويلاحظ حصول ازدياد ملحوظ وكبير في استهلاك المياه في الآونة الأخيرة بسبب ازدياد متطلبات واحتياجات الحياة اليومية وازدياد عدد سكان منطقة الدراسة وكما يوضح الشكل التالي فقد بلغ استهلاك المياه في عام 2001 ما يقارب 3.7 مليون م^3، لترتفع كمية الإستهلاك في عام 2005 إلى ما يقارب 3.97 مليون م^3 ، ولتزداد الكمية المستهلكة لتبلغ 4315605 م^3 وذلك في عام 2007، وبالتالي فإن معدل حصة الفرد من المياه المستهلكة سنويا قد بلغ 39.2 م^3 / سنويا/ فرد لعام 2007 وذلك بناء على عدد سكان إجمالي مقداره 110095 نسمة. (مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة – قاعدة بيانات المياه 2010، بيانات غير منشورة)

شكل 3. 8: تطور استهلاك المياه في منطقة الميتروبوليتان في سنوات مختارة.

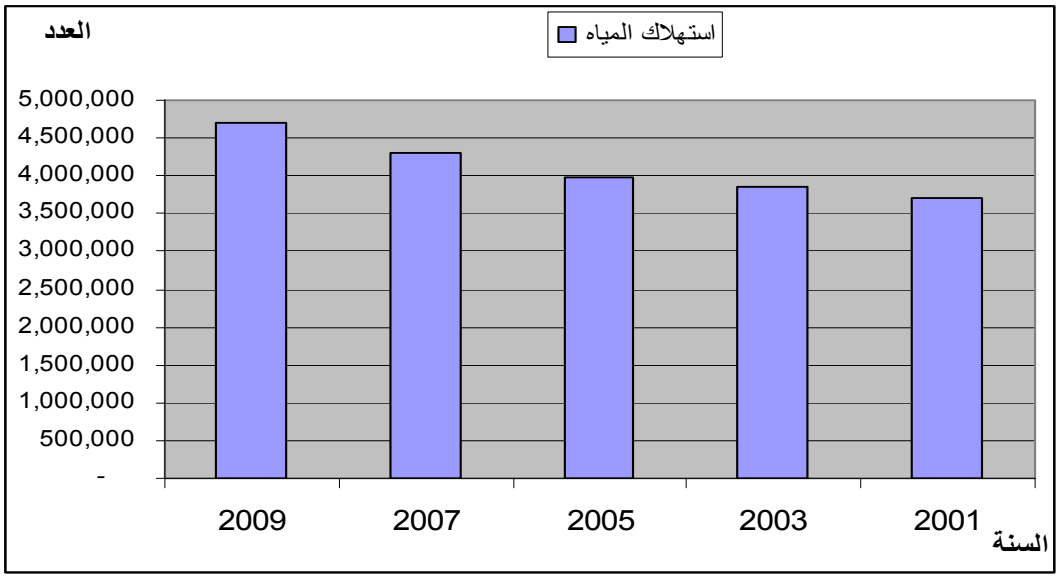

4. تعرفة المياه (السعر):

بحكم أن المياه ضرورية من أجل الحياة، وهي ذات قيمة عالية، فلهذا خدمة المياه تكون مدفوعة الأجر وليست مجانية، وقد قامت مصلحة مياه محافظة القدس بتسعير تعرفة المياه على نحو تدريجي، بحيث كلما زاد استهلاك المشترك من المياه زادت تكلفة وسعر المتر المكعب وبالتالي زيادة قيمة المبلغ المدفوع والجدول التالي يوضح تسعيرة المياه سارية المفعول حاليا منذ عام 2005 وذلك حسب مصلحة مياه محافظة القدس.

جدول 3. 7: تسعيرة تعرفة المياه المباعة حسب مصلحة مياه محافظة القدس منذ عام 2005-2010.

فئة الاستهلاك	السعر/ م^3
10 - 0 م ^{3}	4.1 شيكل/ م^3
20 - 11 م ^{3}	4.6 شيكل/ م^3
40 -21 م ^{3}	4.85 شيكل/م^3
100 - 41 م ^{3}	6.3 شيكل/م^3
101 م ^{3} فما فوق	6.85 شيكل/م^3

(مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة – قاعدة بيانات المياه، 2010، بيانات غير منشورة)

5. الفاقد من المياه وأسبابه:

تشكل قضية الفاقد من المياه، مشكلة حقيقة وقاسية سواء كان للمواطنين أو للجهات المختصة، وذلك بسبب وجود نقص حاد في المياه بحيث لا تكفي المياه المتوفرة احتياجات المواطنين ومن ثم يزداد الوضع سوءا من خلال ما يعرف بالفاقد من المياه التي تقلل من كمية المياه التي تصل المواطنين، بحيث بلغت كمية المياه المفقودة في عام 2009 كمية كبيرة بمجموع مقداره 1407263 م^3 ، أي ما يقارب 23.1% من كمية المياه المزودة لمنطقة الدراسة لنفس العام، وهذه نسبة عالية جدا من الفاقد، وتعود الأسباب المؤدية لحصول الفاقد في المياه إلى مايلي:

أ. الفاقد في خطوط التوريد الأساسية : والناجم عن التسرب والتلف في الأنابيب الرئيسية.

ب. الفاقد من خلال شبكة التوزيع: والناجم عن الفرق بين أنبوب التوريد الرئيسي وعداد المشترك.

ج. الفاقد لعدم دقة عدادات المياه: وهو ناجم عن عدم تسجيل كامل الكمية التي يستهلكها المشترك.

د. الفاقد نتيجة استهلاك المياه بطرق غير مشروعة:

ويتم فيها سحب كميات لا بأس بها من المياه بطرق غير مشروعة من شبكات المياه سواء من الخطوط الأساسية أو من خلال وصلات المساكن وهذا مما يؤثر سلبا على تدفق المياه وديمومتها. (مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة – قاعدة بيانات المياه 2010، بيانات غير منشورة)

6. جهة تزويد الخدمة:

تعتبر مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة، الجهة المخولة بتزويد المياه لمنطقة الميتروبوليتان، بالإضافة إلى تزويدها لخدمة المياه للعديد من التجمعات السكانية في وسط الضفة الغربية، وقد تأسست المصلحة بناء على صدور قرار رقم 9 لسنة 1966 بهدف تأسيس مصلحة تدعى مصلحة مياه محافظة القدس تخول بتنمية موارد مياه جديدة والإشراف على كافة مشاريع المياه، ويعهد إليها تزويد سكان المنطقة بكافة احتياجاتها من المياه لأغراض الشرب والاستعمال المنزلي والشؤون البلدية، ووفقا للقانون المذكور فقد خولت المصلحة بتحديد أسعار المياه للمشتركين وأجور الخدمات وكيفية تحصيلها إلى جانب وضع الأنظمة المالية والإدارية والفنية، أما بالنسبة لمصادر المصلحة للحصول على المياه فهي تقسم إلى قسمين :

أ. مياه منتجة من قبل مصلحة مياه، ويتم ذلك من خلال حقل آبار عين سامية(في الحوض الشرقي)، بحيث يقع هذا الحقل على بعد 20 كم تقريبا إلى الشمال الشرقي لمدينة رام الله عند منتصف الطريق المؤدية إلى غور الأردن، وقد أنتجت مصلحة المياه من هذا الحقل في عام 2008 ما يقارب 2.76 مليون متر مكعب.

ب. مياه مشتراة من خلال شركة ميكوروت الإسرائيلية، والتي تقوم ببيع المياه إلى المصلحة وقد اشترت مصلحة المياه في عام 2008 ما يقارب 12.6 مليون م^3 من الشركة الإسرائيلية. (مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة 2001، ص32–39)

7. شبكات المياه:

بشكل عام يوجد في منطقة الدراسة شبكة مياه عامة تغطي كافة أجزاء منطقة الدراسة، ولكن من الملاحظ أن أحجام الشبكة تتفاوت من موقع لآخر وهذا ما يتضح من خلال الخريطة الخاصة بشبكة المياه وأحجامها (أنظر الملحق 8. 2)، حيث أن أصغر القياسات الخاصة بالشبكة يبلغ 0.75 إنش، لتتدرج حتى تصل إلى أكبر حجم ومقداره 24 إنش.

8. المساكن والمصدر الرئيسي للمياه:

بحكم أن المياه تشكل عصبا أساسيا للحياة فمن الضروري معرفة مصادر المياه الرئيسية المزودة للمساكن وهي تمثل المصدر الأكثر استخداما من قبل الأسرة للأغراض المختلفة، وتكون إحدى الحالات الآتية:

1. شبكة مياه عامة محلية : تشير النتائج أن غالبية المساكن في منطقة الميتروبوليتان تحصل على المياه من خلال شبكة مياه عامة محلية بعدد إجمالي مقداره 21827 وبنسبة 96.8 % وذلك كما هو موضح في الجدول التالي، وهذه نسبة أعلى بكثير من نسبة الضفة الغربية البالغة 80.8 %، وهذا ما يفسر اعتماد منطقة الميتروبوليتان وبشكل واضح على مصلحة مياه محافظة القدس في الحصول على المياه، وأيضا يضاف إلى ذلك حصول المنطقة على خدمة مياه أفضل وأحسن من بقية الأراضي الفلسطينية، ومن خلال دراسة خريطة توزيع وامتداد شبكة المياه العامة (أنظر الملحق 7 .1. 2) فإنه يظهر وبشكل واضح وجود شبكة مياه تمتد في كافة مناطق الميتروبوليتان، بحيث يستفيد من خدماتها الجزء الأكبر من المواطنين وهي شبكة على مستوى جيد من الفاعلية على الرغم أنها تحتاج إلى التطوير بشكل إضافي، إلا أنه بشكل عام عند توفر المياه بكميات كافية تتمكن الشبكة من إيصال المياه للمستفيدين، خصوصا أنها تمتلك مجموعة من الأحجام المختلفة لأنابيب الشبكة، بحيث تظهر الخريطة وجود 12 نوعا من أحجام الأنابيب أصغرها حجمه 0.75 انش في حين أن أكبر حجم مقداره 24 انش وذل كما هو موضح في الخريطة.
2. آبار جمع مياه الأمطار : بلغ عدد المساكن المنطبقة عليها هذه الحالة 105 مسكنا فقط بنسبة 0.5 %، وهي نسبة أقل بكثير من المعدل الوطني البالغ 8.2 %.
3. ينابيع: بلغ عدد المساكن المعتمدة على الينابيع 15 مسكنا بما نسبته 0.1 %، في حين أن المعدل الوطني 0.4%.
4. صهاريج (تنكات): استخدام المياه من خلال سيارات نقل المياه، بحيث بلغ عدد المساكن 63 تشكل ما نسبته 0.3 %، وهذه نسبة منخفضة جدا مقارنة مع نسبة الضفة الغربية البالغة 9.5%.
5. أخرى: إذا كان المصدر الرئيسي للمياه غير ما ذكر أعلاه، وقد شمل هذا الأمر فقط 23 مسكن بنسبة 0.1 %، ويلاحظ قلة نسبة المساكن المأهولة المعتمدة في مصدر المياه الرئيسي على آبار جمع مياه الأمطار، والينابيع،

والصهاريج وأخرى، بحيث بلغ إجمالي مجموع النسب 1 %، وذلك بسبب اعتماد الغالبية الساحقة من المساكن على شبكة مياه عامة محلية متمثلة بمصلحة مياه محافظة القدس.

جدول 3. 8: المساكن المأهولة في منطقة الميتروبوليتان حسب المصدر الرئيسي للمياه في المسكن في عام 2007.

الرقم	الحالة	العدد	النسبة %
1	شبكة مياه عامة	21,827	96.8
2	آبار جمع مياه الأمطار	105	0.5
3	ينابيع	15	0.1
4	صهاريج (تنكات)	63	0.3
5	أخرى	23	0.1
6	غير مبين	515	2.3
7	المجموع	22,548	100.0

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، ص 90 –93)

3 . 14 : قطاع الكهرباء:

أ. عدد المشتركين:

تعتبر منطقة الميتروبوليتان منطقة حيوية ومهمة على كافة الأصعدة والمستويات، ومن هذا المنطلق بلغ عدد المشتركين في خدمة الكهرباء في نهاية عام 2003، 25137 مشترك ليرتفع عدد المشتركين وبشكل كبير بما يقارب 17% حتى عام 2009، حيث بلغ عدد المشتركين 30278 مشترك (عداد) وذلك كما هو موضح في الجدول التالي، موزعين بشكل متفاوت على التجمعات الموجودة في منطقة الميتروبوليتان، حيث كان عدد المشتركين في عين قينيا 64 مشترك بنسبة إجمالية مقدارها 0.2 %، في حن كان عدد المشتركين في عين عريك 214 مشترك بنسبة إجمالية مقدارها 0.7%، أما بالنسبة لصردا فقد بلغ عدد المشتركين 282 مشترك بنسبة إجمالية مقدارها 0.9%، ويوجد في رافات 194 مشترك بما نسبته 0.6%، أما بيتين فكان عدد المشتركين 516 مشترك بنسبة إجمالية مقدارها 1.7%، في حين أن كفر عقب يتركز فيها 3027 مشترك بما يعادل 10.1%، ويمكن تفسير وجود هذه النسب الضئيلة جدا من عدد المشتركين في التجمعات السابقة الذكر بسبب قلة عدد السكان وعدم تركز أنشطة اقتصادية وتجارية ومؤسساتية ومشاريع استثمارية وإنتاجية بشكل واضح في هذه التجمعات، مما يقلل من وجود عدد المشتركين وبالتالي يقلل من تركز الخدمات، حيث يلاحظ وبشكل قوي

جدا تركز العدد الأكبر من السكان والأنشطة والخدمات والمشتركين في منطقة رام الله والبيرة وبيتونيا، حيث يبلغ عدد المشتركين في منطقة رام الله والبيرة (وتشمل مخيمي الأمعري وقدورة) 25981 مشترك، بنسبة إجمالية مقدارها 85.5 %، ومن خلال تفسير هذه الأرقام يتضح لنا أن الغالبية العظمى من المشتركين يتمركزون في تجمعات محددة، وذلك بسب التركز السكاني العالي في هذه التجمعات، بالإضافة إلى تركز الأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية والمؤسساتية ضمن هذا النطاق الضيق مما يعني عدم وجود توزيع متساوي ومنطقي للمشتركين وبالتالي عدم وجود توزيع متساوي في الخدمات بين التجمعات المشتركة في منطقة الميتروبوليتان، ومن هذا المنطلق فإنه من الضروري دراسة طبيعة التوزيع بحيث يضمن عدم تركز الخدمات في مكان دون الآخر، بطريقة تجعل من كل المناطق مشمولة في التنمية البشرية والمستدامة.

جدول 3. 9: التوزيع العددي والنسبي للمشتركين بخدمة الكهرباء حسب التجمع السكاني في منطقة الميتروبوليتان في نهاية سنة 2009.

الرقم	التجمع	عدد المشتركين	النسبة المؤوية
1	عين قينيا	46	0.2
2	عين عريك	214	0.7
3	صردا	282	0.9
4	بيتونيا	3713	12.3
5	رام الله والبيرة (مخيمي الأمعري وقدورة)	22268	73.5
6	رافات	194	0.6
7	بيتين	516	1.7
8	كفر عقب	3027	10.1
9	المجموع	30278	100

(شركة كهرباء محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة – قاعدة بيانات الكهرباء، 2010، بيانات غير منشورة)

ب. كمية الاستهلاك السنوي:

تعتبر كمية الاستهلاك السنوي من الطاقة الكهربائية مؤشرا قويا على الكثير من الأوضاع والوقائع الخاصة بهذا القطاع، فهي تساعدنا بتقدير الاحتياجات والنقص في الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى دراسة الطلب على الكهرباء في المنطقة، ومستويات توزيع الاستهلاك ضمن منطقة الدراسة، ويتضح من خلال دراسة واقع المنطقة أنها استهلكت 134619905 كيلو واط / ساعة، وذلك خلال مجمل عام 2009، بزيادة بلغت ما يقارب 37% عن استهلاك عام 2003 والذي بلغ 84,727,247 كيلو واط/ ساعة/ سنويا، ويلاحظ بشكل ملفت للنظر وجود

تباين وتفاوت قوي في مقدار استهلاك الطاقة الكهربائية ضمن منطقة الدراسة، بحيث تركز غالبية الاستهلاك في عام 2009 ضمن مدنيتي رام الله والبيرة بما في ذلك مخيمي الأمعري وقدورة، بنسبة مقدارها 74.6% من إجمالي استهلاك الكهرباء في منطقة الدراسة، بحيث بلغت كمية الاستهلاك 100475294 كيلو واط/ ساعة، ويمكن تفسير هذه النسبة العالية من الاستهلاك ضمن هذه المنطقة بسبب تركز غالبية المنشآت والمساكن والمراكز التجارية والصناعية والاقتصادية في هذه المنطقة مما يعني بالضرورة ازدياد الاستهلاك وبشكل أكبر من بقية مناطق الميتروبوليتان، وهذا الأمر ناتج بسبب الاكتظاظ العالي في مقدار الخدمات الموجودة في هذه المنطقة، وهذا بحد ذاته مشكلة حقيقة تواجه تطور وتحسين واقع خدمات الكهرباء في منطقة الدراسة، ومما يؤكد على صحة هذا الأمر يلاحظ هناك ضعف كبير في استهلاك الكهرباء في التجمعات الأخرى فمثلا بلغ استهلاك الكهرباء في عام 2009 لقرية عين قينيا 241553 كيلو واط/ ساعة، بمقدار 0.2 % من إجمالي الاستهلاك السنوي لمنطقة الميتروبوليتان، وينطبق الحال على قرية عين عريك والتي بلغ استهلاك الكهرباء فيها لنفس العام 939427 كيلو واط/ ساعة، بنسبة مقدارها 0.7 %، بالإضافة إلى قرية صردا والتي استهلكت بدورها 1518923 كيلو واط/ ساعة، بنسبة مقدارها 1.1 %، ويضاف إلى ذلك رافات والتي استهلكت 1069535 كيلو واط/ ساعة، بنسبة إجمالية مقدارها 0.8 %، وينطبق هذا الحال على بقية التجمعات الأخرى وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول 3. 10: التوزيع العددي والنسبي لاستهلاك الكهرباء حسب التجمع في منطقة الميتروبوليتان لعام 2009.

الرقم	التجمع	كمية الاستهلاك/ السنوي (كيلو واط / ساعة)	النسبة المؤوية
1	عين قينيا	241553	0.2
2	عين عريك	939427	0.7
3	صردا	1518923	1.1
4	بيتونيا	15153383	11.3
5	رام الله والبيرة (مخيمي الأمعري وقدورة)	100475294	74.6
6	رافات	1069535	0.8
7	بيتين	1785542	1.3
8	كفر عقب	13436248	10
9	المجموع	134619905	100

(شركة كهرباء محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة – قاعدة بيانات الكهرباء، 2010، بيانات غير منشورة)

ج. أنواع الاستهلاك:

تشكل دراسة طبيعة الاستهلاك للطاقة الكهربائية نقطة مهمة وجوهرية لمعرفة الأنشطة التي تستهلك الطاقة الكهربائية ومقدار هذا الاستهلاك، حيث أن دراسة توزيع طبيعة الإستهلاك تزودنا بمؤشر قوي جدا عن هيكلية الطاقة الموجودة ضمن منطقة الدراسة، ومن هذا المنطلق فقد توزع استهلاك الطاقة الكهربائية في عام 2009 ضمن منطقة الميتروبوليتان على النحو التالي:

1. منزلي: بلغت كمية الإستهلاك المنزلي من الطاقة الكهربائية 95153681 كيلو واط / ساعة، بنسبة إجمالية مقدارها 70.68 %، من إجمالي استهلاك الكهرباء في منطقة الدراسة، بحيث يعتبر هذا النوع الأكثر شيوعا وانتشارا في المنطقة، وذلك يمكن تفسيره بسبب التركز السكاني العالي وعدد الأسر العالي في منطقة الدراسة، مما يعني تشكيلهم للجزء الأكبر من الاستهلاك.
2. صناعي: استهلكت المنشآت الصناعية في منطقة الميتروبوليتان 79661 كيلو واط / ساعة، بنسبة إجمالية مقدارها 0.06% ، وهذه نسبة ضئيلة جدا إذا من الإستهلاك مما يعني أن مجتمع الدراسة لا يتمتع بوجود بنية صناعية قوية ولا يمتلك عدد كبير من المصانع التي يمكنها استهلاك كميات كبيرة من الطاقة وبالتالي إحداث حركة إنتاج فعلي وحقيقي في منطقة الدراسة، حيث أن غالبية المنشآت الصناعية الموجودة ضمن منطقة الدراسة، منشآت صغيرة الحجم وبسيطة غير معقدة ومركبة الإنتاج الصناعي، مما يدلل على أن طبيعة المنطقة تتميز بخاصية الإستهلاك أكثر من خاصية الإنتاج وهذا ينعكس بدوره على طبيعة الأنشطة الموجودة في منطقة الدراسة.
3. تجاري: بلغت كمية الاستهلاك التجاري من الطاقة الكهربائية 35346542 كيلو واط / ساعة، مشكلة ما نسبته 26.26 % من مجمل الاستهلاك السنوي لعام 2009 من الطاقة الكهربائية لمنطقة الميتروبوليتان، وبالتالي فإن الاستهلاك التجاري يحتل المرتبة الثانية من بعد الاستهلاك المنزلي ضمن منطقة الدراسة، وذلك بسبب وجود عدد كبير جدا من المحال التجارية والمؤسسات الخدماتية مثل المطاعم ومحال الملابس والسوبر ماركت و منشآت البنوك وشركات الوساطة المالية والخدمات اللوجستية...إلخ، وإن هذا الأمر يعزز ما تم التوصل إليه في النقطة السابقة مؤكدا على أن منطقة الدراسة تتميز بمستوى عالي جدا من الاستهلاك مع وجود نقص واضح في

الإنتاج، مما يجعل مجتمع الدراسة تنتشر فيه وبشكل واضح ثقافة الاستهلاك والاعتماد على الخدمات، خصوصا في ظل وجود عدد كبير من العاملين في قطاعات وظيفية وليست صناعية.

4. الإنارة: يمثل عنصر الإنارة عنصرا مهما في مجال الخدمات المرتبطة بإنارة الشوارع والساحات العامة ضمن منطقة الدراسة، حيث بلغ عدد العدادات المرتبط بهذا الموضوع 22 عداد لعام 2009 استهلكت 44906 كيلو واط / ساعة، بنسبة إجمالية مقدارها 0.03 % من إجمالي الاستهلاك لمنطقة الدراسة، حيث تتوفر خدمة إنارة الشوارع وبشكل جيد نسبيا ضمن منطقة الدراسة وبالأخص ضمن مدن رام الله والبيرة وبيتونيا، التي تتوفر فيها إنارة معقولة نوعا ما حيث تضاء الشوارع غالبية فترة الليل.

5. أخرى: بلغت كمية الاستهلاك السنوية في الأنشطة الأخرى غير الأنشطة سابقة الذكر 3995114 كيلو واط / ساعة، بنسبة إجمالية مقدارها 2.97 % من إجمالي كمية الاستهلاك السنوي لعام 2009، وتمثل هذه الأنشطة حسب تصنيف شركة كهرباء محافظة القدس جميع الأنشطة الخاصة بأنشطة الزراعة (ضئيلة جدا)، وما يعرف بسخان، وأجهزة، توصيلة مؤقتة للجهات التي لم تستصدر اشتراك نهائي رسمي، وبيت درج ...إلخ، وتمثل هذه الأنشطة جزء بسيط بحيث أنها بطبيعتها أنشطة متفرقة وقليلة الاستهلاك فعلى سبيل المثال لا يتجاوز استهلاك الزراعة من الكهرباء 0.01 % من مجمل الاستهلاك السنوي. (شركة كهرباء محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة – قاعدة بيانات الكهرباء 2010، بيانات غير منشورة)

شكل 3. 9: التوزيع النسبي لاستهلاك الأنشطة المختلفة للطاقة الكهربائية في منطقة الميتروبوليتان في عام 2009.

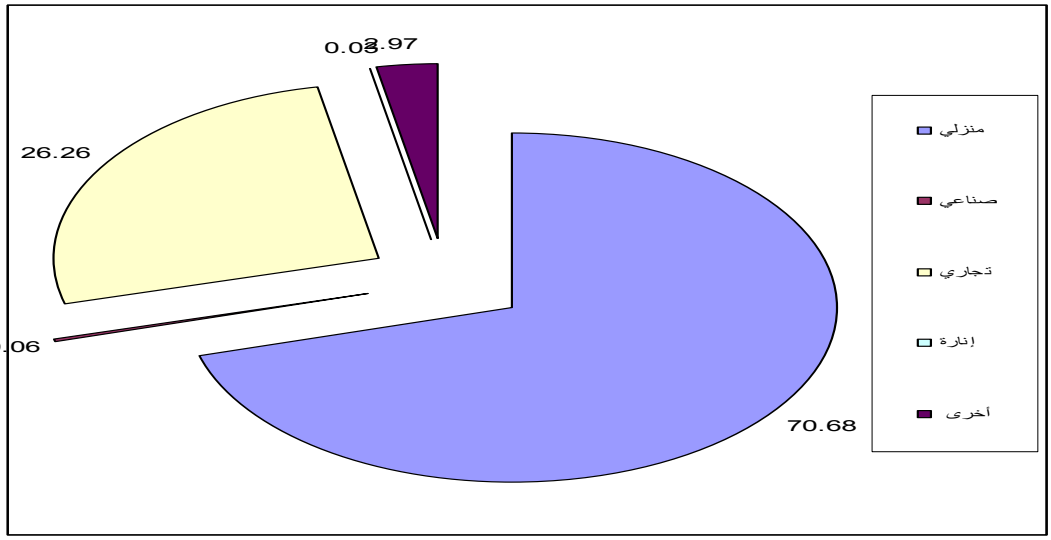

د. اتصال المساكن بالكهرباء: يتضح من خلال الجدول التالي أن 97.3 % من المساكن المأهولة في منطقة الدراسة تتصل بشبكة الكهرباء العامة مع ملاحظة أن أقل نسبة تتمثل في قرية عين قينيا بمقدار 91.8 % من المساكن، في حين أن نسبة متدنية جدا من المساكن تعتمد على مولدات خاصة أو أنه لا يوجد فيها كهرباء.

جدول 3. 11: المساكن المأهولة في منطقة الميتروبوليتان حسب التجمع السكاني واتصال المسكن بالكهرباء في عام 2007.

التجمع	الإتصال بالكهرباء								المجموع	
	شبكة عامة		مولد خاص		لا يوجد		غير مبين			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
صُرْدَا	200	99.5	1	0.5	-	0.0	-	0.0	201	100
بَيْتِين	409	98.8	1	0.2	1	0.2	3	0.7	414	100
عِيْن قِينيا	112	91.8	9	7.4	1	0.8	-	0.0	122	100
البِيرَة	7,298	98.2	6	0.1	2	0.0	123	1.7	7,429	100
عِيْن عَرِيك	265	98.9	2	0.7	1	0.4	-	0.0	268	100
رامَ الله	5,571	97.5	16	0.3	1	0.0	125	2.2	5,713	100

بِيتُونْيا	3,592	98.0	9	0.2	7	0.2	59	1.6	3,667	100
مُخَيَّمْ الأَمْعَرِي	837	98.4	-	0.0	-	0.0	14	1.6	851	100
مُخَيَّمْ قَدُّورَة	212	96.8	-	0.0	-	0.0	7	3.2	219	100
رافات	375	98.9	0	0	2	0.5	2	0.5	379	100
كفر عقب	3078	93.7	20	0.6	20	0.6	167	5.1	3285	100
الميتروبوليتان	21,949	97.3	64	0.3	35	0.2	500	2.2	22,548	100

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، ص 94-97)

3. 15: قطاع النقل والمواصلات:

يعتبر قطاع النقل والمواصلات قطاعا هاما وحيويا، بحيث يشكل شبكة الحياة اليومية للمواطنين المتواجدين في منطقة الدراسة و للأفراد المتنقلين من وإلى منطقة الدراسة، خصوصا في ظل تأثيره على كافة القطاعات الأخرى، ولاعتباره أحد أبرز مؤشرات التنمية والتطور ومن هذا المنطلق فإن هنالك حاجة لدراسة واقع هذا القطاع على النحو التالي :

1. شبكات الطرق:

تشكل شبكات الطرق العمود الفقري لنظام المواصلات في الضفة الغربية، بما في ذلك محافظة رام الله والبيرة بالإضافة إلى منطقة الحاضرة، وتصنف الطرق إلى ثلاثة أنواع: الطرق الرئيسية، الطرق الإقليمية، والطرق المحلية، تربط الطرق الرئيسية بين المدن والبلدات وتتضمن معظم حركة المرور، وتربط الطرق الإقليمية البلدات مع القرى الكبرى وتخدم حركة المرور الداخلية، أما الطرق المحلية، فتربط القرى ببعضها البعض أو بالطرق الإقليمية الرئيسية.

وعلى المستوى الحضري، تتضمن الطرق المحلية جميع الطرق التي تخدم حركة المرور المحلية ضمن استعمالات الأرض التجارية والسكانية والصناعية.

وتظهر خريطة شبكة الطرق لمنطقة الدراسة (أنظر المحلق 8. 3) إن أطوال الطرق لكل نوع عبارة عن تقديرات ضمن منطقة الحاضرة حيث تشير إلى الطول الكلي لشبكة الطرق المعبدة والمقدرة ب 320 كم، تتضمن شبكة الطرق ضمن منطقة الحاضرة 11 كم من الطرق الرئيسية، 18 كم من الطرق الإقليمية، 291 كم من الطرق المحلية، وتتضمن الطرق المحلية طرق وصولا إلى التجمعات بالإضافة إلى الطرق المحلية ضمن التجمعات.

تصل نسبة كثافة الطرق في منطقة الحاضرة، بما يتعلق بالمساحة إلى 0.96 كم لكل كم^2 ، بالمقارنة مع تلك التي في الضفة الغربية والتي تصل إلى 0.53 كم لكل كم^2 ، بينما تصل كثافة الطرق بالنسبة لعدد السكان إلى 0.89 كم لكل 1000 شخص في منطقة الحاضرة، بالمقارنة مع تلك التي في الضفة الغربية والتي تصل إلى 1.9 كم لكل 1000 شخص، وتجدر الإشارة بأن الطرق المحلية التي تقع ضمن المناطق العمرانية والممرات ليس من ضمن هذه الأرقام.

تعتبر الطرق الرئيسية طرقا ذات أربع مسارات، في حين أن الطرق الإقليمية تمتلك مسارين، يصل عرض المساحة المرصوفة من الطرق الرئيسية إلى حوالي 16 م، بينما تتراوح بين 6 – 14 م في الطرق الإقليمية، أما بالنسبة إلى الطرق المحلية فهي ذات مسار واحد أو مسارين، ويتراوح عرض الرصفة فيها من 3 – 8 م، وإن حوالي 30 % من شبكات الطرق المحلية غير مرصوفة.

ويتضح من خريطة الطرق أن بنية شبكات الطرق بنية إشعاعية، مما يسهل الوصول بين التجمعات المتواجدة على نفس الاتجاه، لكن هذا يجعل من إمكانية التواصل مع المحيط عملية غير ملائمة، اعتمادا على هذا المؤشر، فقد وجد أنه في المعدل فإن المسافة الفعلية المقطوعة بين مراكز التجمعات هي أطول بمرة ونصف من تلك المقطوعة بشكل مستقيم، هذا يتوافق مع معدل زيادة إضافي يبلغ 3.5 كم عند السفر بين أي مركزين، وتعزى هذه الزيادة إلى طبوغرافية المنطقة، والنمط الإشعاعي للشبكة إضافة إلى العيوب الموجودة في شبكة الطرق.

2. النقل العام:

هنالك نقص كبير في نظام نقل عام فعال يخدم الحركة الداخلية للمسافرين ضمن كل من المدن والبلدات التي تقع في منطقة حاضرة رام الله – البيرة – بيتونيا، وليس هناك حركة حافلات أو سيارات أجرة مشتركة التي تخدم المناطق المختلفة والأحياء ضمن كل واحدة من هذه المدن والبلدات، ومن جهة أخرى هناك ممرات للنقل العام (خدمة سيارات أجرة مشتركة في معظمها) والتي تربط منطقة رام الله والبيرة ببقية المجتمعات ضمن الحاضرة.

تحتاج الحافلات وسيارات الأجرة إلى ترخيص من قبل الحكومة، وبشكل عام، فإن مستوى الخدمات منخفض والتشغيل لا يتم وفق برامج ثابتة ومحددة (وتحديدا بالنسبة لتشغيل الحافلات)، إضافة إلى ذلك ليس هناك احترام للطرق التي حددتها السلطات المعنية، وعلى الرغم من وجود مجمع لوسائط النقل العام في المنطقة المركزية لرام

الله والبيرة، فإن هذه المحطة غير فعالة، بل وتساهم في إحداث مشاكل الازدحام والفوضى في المناطق المركزية، ويتضح ذلك من خلال تحليل الصور الجوية لمنطقة مجمع وسائط النقل العام، حيث يتواجد المجمع في وسط المنطقة التجارية المركزية بالقرب من سوق الخضار ودوار المنارة بحيث تشهد هذه المنطقة باستمرار اختناقات مرورية وازدحام في حركة السير وحركة المشاة على اعتبار أنها منطقة حيوية اقتصاديا وتشكل مقصدا لأعداد كبيرة من السكان، فهذا الأمر يؤدي إلى الازدحام وتجمع حركة السيارات والمشاة في مكان واحد، مما ينتج عنه صعوبة كبيرة في حركة السير.

صورة جوية 3. 6: موقع مجمع وسائط النقل العمومي في المركز التجاري لمنطقة الدراسة.

3. مواقف المركبات:

هناك شح كبير في المساحات المخصصة لإيقاف المركبات وخاصة في المناطق المركزية لرام الله والبيرة، وإن النقص في مساحات إيقاف المركبات يعد من المشاكل الرئيسية التي تواجهها المدن، كما ظهر في أجزاء الاستبيان ذات العلاقة بهذا الموضوع، وكما هو واضح من خلال المراقبة.

على الرغم من إنشاء موقعين لإيقاف المركبات، فإن هذه الأماكن لم يتم استخدامها من قبل العامة، من جهة أخرى، هناك نقص في دعم القوانين الخاصة بمنع إيقاف المركبات على الطريق، وهذا أدى إلى زيادة عدد السائقين اللذين يركنون مركباتهم بشكل غير قانوني وعلى الطرقات حيث يسمح بإيقاف المركبات، فإن منع الإيقاف والتحميل خلال فترات الازدحام غير موجودة، وخاصة عندما يكون مستوى الخدمة غير مقبول وضعيف. يشير تحليل قواعد ركن المركبات وفقا لدراسة إدارة أنظمة المرور لعام 1996 إلى أن هناك نقصا في المساحات المخصصة لركن المركبات بما يعادل 592 مكانا في المنطقة المركزية لرام الله والبيرة، إن إنشاء مكان لإيقاف المركبات في مدينة البيرة يجب أن يكون له دور في تقليص عيوب الأماكن المخصصة لركن المركبات، ومع ذلك كان يجب أن يكون هناك زيادة في الطلب على إنشاء المزيد من أماكن ركن المركبات منذ أن تمت الدراسة المذكورة نظرا للزيادة الطبيعية.

4. المشاة ووسائل النقل غير الآلية:

إحدى أهم المشاكل في المناطق المركزية للمدن والبلدات في منطقة الحاضرة هو النقص في المرافق الكافية المخصصة للمشاة. فإن التنمية غير الواضحة في هذه المناطق، وعدم القدرة على استغلال الأرصفة الضيقة بشكل تام، والزيادة في حركة المشاة، كل هذا قد أدى إلى حدوث ازدحام شديد في حركة المشاة في هذه التجمعات، بالإضافة إلى أن الأرصفة ليست دائما موجودة على جوانب الشوارع.

(وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط 2009، ص64-69)

3. 16: قطاع الصحة:

يعتبر قطاع الصحة قطاعا مهما وحيويا، لما له من أثر مباشر على حياة المواطنين ومستوى معيشتهم وصحتهم العلاجية، ومن هذا المنطلق فإن هناك حاجة ماسة لدراسة واقع هذا القطاع على النحو التالي:

1. المستشفيات:

بلغ عدد المستشفيات في منطقة الدراسة 9 مستشفيات في عام 2009، مشكلة ما نسبته 12 % من عدد المستشفيات في الضفة الغربية البالغ 75 مستشفى، يوجد فيها 320 سرير بمعدل 364 نسمة / سرير، في حين أن معدل الضفة الغربية 804 نسمة / سرير، ولكن لا يجب التعامل مع الرقم الخاص بمنطقة الميتروبوليتان كمجرد مؤشر عادي فعدد الأسرة الموجودة في منطقة الدراسة لا تقدم الخدمات الصحية لمنطقة

الدراسة فحسب وإنما لعدد كبير من سكان الضفة الغربية، وهذا ما يرفع قيمة المعدل بشكل كبير جدا، وتتوزع المستشفيات والأسرة في منطقة الدراسة حسب التخصص على النحو التالي:

أ. مستشفيات عامة: وهي عبارة عن 5 مستشفيات متمثلة بمستشفى رام الله الحكومي وفيه 150 سرير، ومستشفى خالد وفيه 14 سرير، ومستشفى الرعاية العربية وفيه 37 سرير، ومستشفى الشيخ زايد وفيه 18 سرير، ومستشفى الهلال الأحمر وفيه 34 سرير.

ب. مستشفيات متخصصة: وهي متمثلة بمستشفى واحد وهو مستشفى الرازي للعيون وفيه 10 أسرة.

ت. مستشفيات تأهيل: وهي متمثلة بمستشفى واحد وهو مستشفى أبو ريا وفيه 27 سرير.

ث. مستشفيات توليد: وهي مستشفى وليد الناظر وفيه 10 أسرة، ومستشفى المستقبل وفيه 20 سرير.

ويلاحظ من خلال دراسة الخريطة التالية التي توضح التوزيع الجغرافي للمستشفيات، أنها تتركز بأكملها في مدينتي رام الله والبيرة، دون أن يكون هناك أي مستشفى في بقية التجمعات المنضوية في منطقة الميتروبوليتان، مما يحدث خللا كبيرا في التوازن وتوزيع الخدمات بحيث يزيد التركيز والضغط على مناطق محددة وتحرم المناطق الأخرى من هذه الخدمات وبالتالي فإن هذا الأمر يعني تقديم خدمة متدنية للمواطنين. (وزارة الصحة– مركز المعلومات الصحية 2010، ص 159–168)

خريطة 3. 11: التوزيع الجغرافي للمستشفيات حسب التجمع السكاني في منطقة الميتروبوليتان عام 2009.

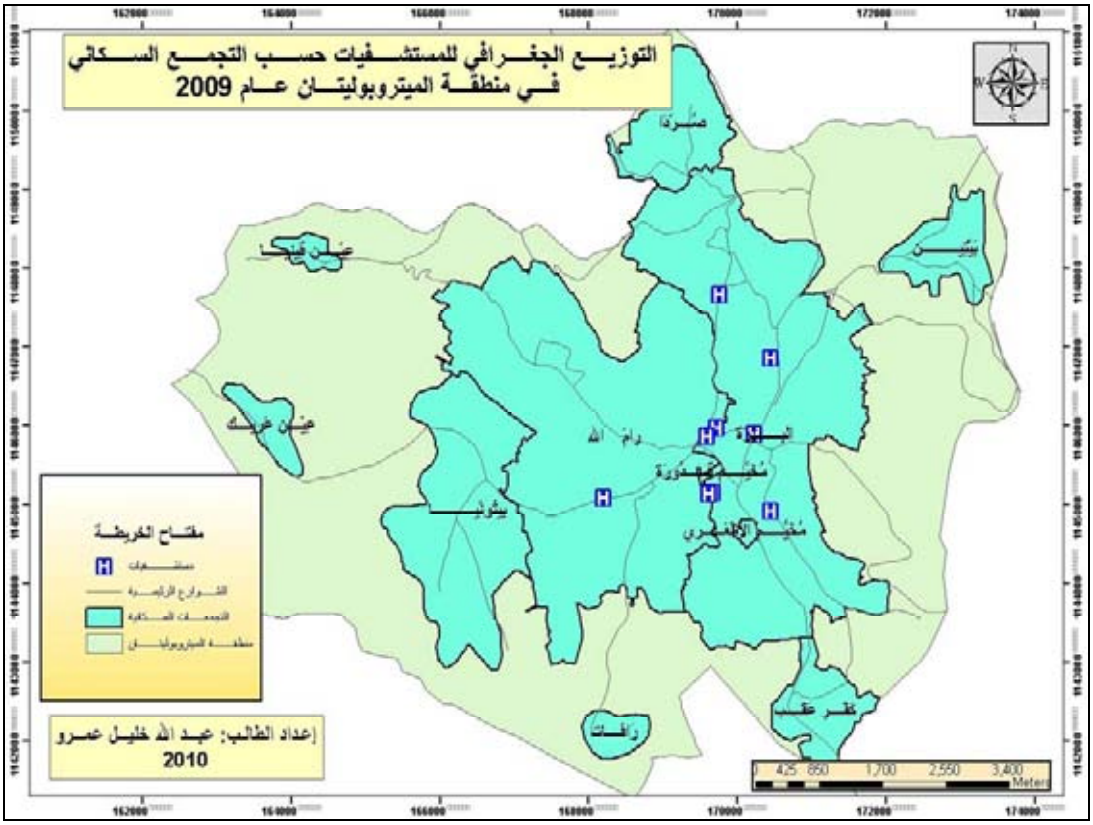

أما بالنسبة للجهات المالكة للمستشفيات، فإن الجزء الأكبر من هذه المستشفيات يتبع للقطاع الخاص بواقع 5 مستشفيات (مستشفى خالد، الرعاية العربية، الرازي للعيون، وليد الناظر، المستقبل)، ويليها القطاع الأهلي والذي يملك 3 مستشفيات (مستشفى الشيخ زايد، أبو ريا، الهلال الأحمر)، ويليها القطاع الحكومي من خلال مستشفى واحد وهو مستشفى رام الله الحكومي والذي يعتبر أكبر مستشفى في منطقة الدراسة وذلك من خلال 122640 معالج بدون إقامة، 2023 عملية صغيرة، 3550 عملية كبيرة، وبأيام إقامة بالغة 49956 يوم، ونسبة إشغال مقدارها 91.2 %، ومعدل مكوث مقداره 2.6 %، وعدد إدخالات مرضى بمقدار 19854 مريض مدخل.

ويلاحظ أن مستشفى رام الله يعاني من الضغط الشديد والاكتظاظ فيكفي القول أن معدل الوفيات في مستشفى رام الله تبلغ 2.1 % وهي أعلى من معدل الضفة الغربية البالغ 1.4 %، وهو ثاني أعلى مستشفى في عدد أيام الإقامة في الضفة الغربية بعد مستشفى عالية في الخليل، وبنسبة إشغال أعلى من معدل الضفة الغربية البالغة 83.3 %، وبمعدل مكوث أعلى من معدل الضفة الغربية البالغ 2.3 %، ويمكن تفسير ذلك من خلال أنه المستشفى الحكومي الوحيد في المنطقة بحيث يقصده عدد كبير من المواطنين من سكان منطقة الميتروبوليتان

بالإضافة إلى سكان محافظة رام الله والبيرة، بحكم أنه المستشفى المركزي لكل المحافظة، ومما يزيد من الضغط على مرافق المستشفى هو حجم التحويلات الكبير جدا الموجهة نحو المستشفى من المحافظات الأخرى في الضفة الغربية، حيث تتواجد تحويلات طبية مستمرة من كافة محافظات الوطن، وهذا الأمر يجعل من الصعب توفير خدمة صحية مرموقة للمواطنين في ظل الحجم المتدني من الموارد المتاحة. (وزارة الصحة- مركز المعلومات الصحية 2010، ص 159-168)

ومن الملاحظات الأخرى المؤثرة على قطاع الخدمات الصحية، هو عدم وجود تخطيط لمواقع الخدمات الصحية وأبرزها المستشفيات يعمل على مراعاة احتياجاتها، حيث أن المستشفيات بحاجة لخدمات من نوعية خاصة بعيدة عن الإزعاج والفوضى والتلوث...إلخ، ومن الأمثلة على ذلك موقع مستشفى الرعاية العربية وذلك كما هو موضح في الصورة الجوية التالية، حيث تظهر الصورة وجود المستشفى في وسط منطقة الأعمال المركزية بالقرب من مجمع وسائط النقل العمومي وسوق الخضار الرئيسي ودوار المنارة وموقف سيارات بيرزيت...إلخ، إنه في ظل كل هذه المعطيات والبيئة المحيطة للمستشفى فإن هذا يجعل من الصعب تحقيق الهدوء والراحة والاستقرار للمرضى وحتى صعوبة الوصول للمستشفى بسبب الأزمة المرورية، ولو أخذنا بالحسبان إمكانية توسع المستشفى في المستقبل فإنه لا يوجد أي مجال لذلك، مما يعيق عملية تطوير الخدمات.

صورة جوية 3. 7: موقع مستشفى الرعاية العربية في قلب منطقة الأعمال المركزية لميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا.

2. العيادات والمهن الطبية الأخرى:

يقدر عدد العيادات الطبية المستقلة خارج إطار المستشفيات في منطقة الميتروبوليتان حوالي 105 عيادة طبية، بمختلف التخصصات الطبية سواء العامة منها أو الاختصاصية، يتركز الجزء الأكبر منها في مدينتي رام الله والبيرة، أما باقي أجزاء منطقة الدراسة تعاني من نقص حاد في العيادات الطبية بحيث تعتمد وبشكل شبه كامل على مدينتي رام الله والبيرة واللاتي تعتبرن مركز الخدمة الرئيسي.

وقد وصل عدد مؤسسات المهن الطبية الأخرى 132 مؤسسة في عام 2009 ضمن منطقة الميتروبوليتان، من ضمنها 82 صيدلية و19 مستودع للأدوية و 4 شركات ومصانع أدوية.

وأما من حيث مراكز البصريات فقد بلغ عدد هذه المراكز 15 مركزا في عام 2009، ومن حيث مختبرات الأشعة والتحاليل الطبية والعلاج الطبيعي المستقلة الموجودة خارج نطاق المستشفيات فإنه بلغ عددها 12 مختبر ومركز. (نقابة المهن الطبية المساندة، 2010، بيانات غير منشورة)

الفصل الرابع:

الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الخدمات

4. 1 الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع المياه
4. 2 الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع الصحي
4. 3 الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع السياحة
4. 4 الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الكهرباء
4. 5 الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع النقل والمواصلات
4. 6 الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع التعليم
4. 7 الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الصرف الصحي والنفايات
4. 8 الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع خدمات التجارة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

4. 1 : الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع المياه:

يواجه قطاع المياه في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا الكثير من التحديات والصعوبات والمشاكل التي تعيق عملية تطوير وتحسين واقع المياه في منطقة الدراسة، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

1. اعتماد مصلحة مياه محافظة القدس منطقة رام الله والبيرة وبيتونيا وبشكل كبير على شراء المياه من الجانب الإسرائيلي، وهذا الأمر يجعل مصلحة مياه محافظة القدس كمزود رئيسي للخدمة وأيضا السكان المستفيدين تحت رحمة السيطرة الإسرائيلية مما يعني قطع المياه عن منطقة الدراسة ونقصها في الكثير من الأوقات خصوصا في فصل الصيف، حيث تقل وبشكل حاد كمية المياه المزودة لمصلحة المياه، ومما يزيد من صعوبة الوضع هو الضعف الحاد في إنتاج المياه حيث أن مصلحة المياه لا تنتج إلا القليل من احتياجاتها.

2. خضوع آبار المياه الخاصة بمصلحة مياه محافظة القدس للسيطرة الإسرائيلية، حيث يوجد حقل آبار عين سامية (في الحوض الشرقي) تحت السيطرة الإسرائيلية وبذلك تسيطر إسرائيل على مصدر المياه الوحيد الذي تستخدمه مصلحة المياه لإنتاج المياه، وهذا يزيد من صعوبة الموقف من خلال خضوع أي عملية تطوير أو تحسين لهذه الآبار لموافقة الجانب الإسرائيلي والذي يرفض تطوير هذه الآبار خصوصا في ظل وجود هذه الآبار ضمن ما يعرف بمناطق (C) والتي تخضع لسيطرة إسرائيلية وبشكل كامل، ويضاف إلى ذلك أن الجانب الإسرائيلي يمنع الفلسطينيين من إيجاد مصادر مياه بديلة ذاتية في أي منطقة أخرى، وهذا يخضع المياه المزودة لمنطقة الدراسة مثلها مثل سائر المناطق الفلسطينية لتحكم الجانب الإسرائيلي، مما يفقد الفلسطينيين السيادة على أحد أبرز مصادر الحياة اليومية لأي إنسان (وهو المياه).

3. يلاحظ أن الشبكة في عدد من المواقع تعاني من القدم والتآكل، مما يزيد من صعوبة تقديم خدمة جيدة للمواطنين فهناك حاجة لإعادة ترميم الشبكة في الكثير من المواقع، التي تعاني من قدم الشبكة ويضاف إلى ذلك أن هناك حاجة ماسة ومستمرة لتوسعة الشبكة وذلك لمواكبة التطور والتوسع العمراني، وهذا الأمر يترتب عليه الكثير من التبعات ومواجهة الكثير من التحديات من أجل توسعة وتطوير امتداد الشبكة بشكل متواصل.

4. قلة الموارد المالية بحيث تعاني من نقص حاد في الاستثمارات والموارد المالية مما يعني ضعف تطوير قطاع المياه خصوصا في ظل غياب التمويل ونقص الاستثمار، وهذا الأمر يشكل تحديا حقيقيا لقطاع المياه والذي

يحتاج لموارد مالية كبيرة جدا لتوسعة امتداد الشبكة وتطوير وتغطية تكاليف شراء المياه وتكاليف الصيانة والتكلفة التشغيلية...إلخ.

5. ضعف أنظمة الجباية والدفع الخاصة بمشتركي المياه ضمن منطقة نفوذ مصلحة مياه محافظة القدس، حيث تراكمت ديون في الوقت السابق والحالي بمبالغ مالية كبيرة على المواطنين لأسباب متعددة، دون أن يتم تحصيل كامل هذه الديون في الكثير من الأحيان، مما يزيد من حدة الأزمة المالية التي يعاني منها قطاع المياه في منطقة الدراسة.

6. ارتفاع نسبة الفاقد من المياه وبشكل كبير، حيث يلاحظ وجود نسبة فاقد عالية تعود لأسباب عدة منها الفاقد في خطوط التوريد الرئيسية والفاقد من خلال شبكة التوزيع والناتج بسبب تسرب المياه بفعل قدم وتلف الخطوط والشبكات، ويضاف إلى ذلك وجود ما يعرف بالفاقد الإداري والتجاري بسبب عدم دقة عدادات المياه، وأخيرا الفاقد الأسود أو الفاقد الناتج من استهلاك المياه بطرق غير مشروعة.

7. تنامي الطلب على المياه مع ازدياد السكان، لقد شهدت منطقة الدراسة نمو سكانيا كبيرا خلال فترات متعاقبة لعوامل أمنية وسياسية واقتصادية ...إلخ، ساهم ذلك في زيادة أعداد السكان بشكل كبير، مما شكل ضغطا كبيرا ومتزايدا على المياه، خصوصا في ظل الحاجة لتوفير كميات مياه أكبر، وشبكات أوسع ونطاق خدمة أكثر تعقيدا ...إلخ، وذلك لتغطية احتياجات السكان المتزايدة.

8. حصول تراجع حاد في مخزون المياه، بسبب نقص التغذية من الأمطار والجفاف وارتفاع كميات الاستنزاف دون تعويض النقص، خصوصا في ظل تذبذب كميات سقوط الأمطار ومعدلات التبخر العالية والجريان السطحي المائي الشديد، دون وجود نظام استفادة من هذه المياه. (مقابلة مع القرط، 2009)

4. 2 : الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع الصحي:

يواجه القطاع الصحي في منطقة الدراسة الكثير من الصعوبات والتحديات تتلخص فيما يلي:

1. صعوبات وتحديات سياسية وجغرافية:

ويتمثل ذلك في عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تشهده المنطقة، فما إن تشهد المنطقة حالة من الاستقرار حتى تعود الأمور والأوضاع إلى التدهور فعلى الرغم من حالة الاستقرار في منتصف التسعينات، إلا أنه شهدت المنطقة حالة تدهور مع بداية القرن الحالي بفعل اندلاع الانتفاضة الثانية، وتزداد الأوضاع صعوبة من خلال

سياسات الفصل الجغرافي وبناء الجدار وسياسات الإغلاق التي تفرض باستمرار على الأراضي الفلسطينية عامة وعلى منطقة الدراسة خاصة مما يشكل ذلك تحديا حقيقيا لتطوير القطاع الصحي الفلسطيني.

2. صعوبات وتحديات اقتصادية ومالية:

تعاني منطقة الدراسة من ظروف اقتصادية متردية تؤدي إلى نقص التمويل وضعف الاستثمار في البنية التحتية الصحية، وتشكل عائقا أمام رصد الميزانيات التي يحتاجها القطاع الصحي، وبالتالي قلة الموارد المالية المتاحة والتي بدورها تشكل عائقا مهما أمام عملية النهوض بالقطاع الصحي، ومما يزيد من صعوبة الوضع هو ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية، في ظل استغلال بعض الجهات وبشكل غير مناسب للتأمين الصحي، والاعتماد المتزايد على المساعدات الأجنبية، في ظل غياب واضح لمصادر تمويل ذاتية، وبالتالي انعكاس ذلك سلبا على مستوى الخدمات الصحية المقدمة من حيث نقص البنية التحتية، ونقص استخدام الأدوات والتكنولوجيا مرتفعة الثمن، ونقص تغطية فاتورة علاج الفقراء من المجتمع أو بالأحرى الأفراد الذين لا يمتلكون تأمين صحي خصوصا من ذوي الدخل المحدود مع الأخذ بعين النظر نقص التمويل لجلب وتأهيل الموارد البشرية الكفؤة خصوصا في ظل هجرة الكفاءات الطبية الفلسطينية إلى الخارج للحصول على فرص عمل أفضل...إلخ.

3. صعوبات ديموغرافية واجتماعية:

ويتمثل ذلك في ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات النمو السكاني وبشكل كبير، وهذا الأمر أثر على ارتفاع أعداد السكان والذي بدوره أدى إلى زيادة الضغط على المرافق الصحية وزيادة الطلب على العلاج، ويضاف إلى ذلك تحويل الكثير من الحالات المرضية من بقية الأراضي الفلسطينية للعلاج في منطقة الدراسة سواء كانت تحويلات للقطاع الحكومي أو الخاص أو غيره، مما يعني تشكيل ضغط ديموغرافي كبير على المرافق الصحية في منطقة الدراسة وهذا بدوره يؤثر سلبا على تطوير القطاع الصحي ويشكل تحديا مهما أمام العاملين في هذا القطاع.

ويضاف إلى ذلك ارتفاع توقعات المواطنين حيث يسعى المواطنين لأفضل قدر ممكن من الخدمات الصحية في ظل تغير الكثير من المفاهيم والعادات والتقاليد والثقافات المجتمعية القديمة والتي كانت تعتمد على العلاج بالأعشاب والطب العربي...إلخ، وهذا الأمر أدى إلى إقبال أكبر من المواطنين على القطاع الصحي للارتقاء بمستوى حياتهم اليومية وبالتالي زيادة الضغط على المرافق الصحية.

4. صعوبات وتحديات صحية ووبائية:

ويتمثل ذلك في ترافق الزيادة في معدل الإصابة بالأمراض المزمنة (مثل السكري والضغط والقلب والسرطان ...إلخ)، مع عبء السيطرة على بعض الأمراض السارية، وزيادة معدلات الإصابة بالأمراض والاضطرابات النفسية وخاصة بين الأطفال والشباب، وزيادة معدلات الإصابة بالإعاقات الدائمة خاصة بعد انتفاضة الأقصى بالإضافة إلى الإعاقات الخلقية، وضعف نظام المعلومات الصحية خاصة فيما يتعلق بالأمراض المزمنة والوراثية، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين القطاعات الصحية المختلفة (الحكومية والخاصة ووكالة الغوث ...إلخ)، حيث هناك حاجة لإيجاد تكامل وتنسيق في الأدوار والعمل بين القطاع العام وبقية القطاعات الصحية الفلسطينية. (مقابلة مع البيطار، 2009)

4. 3 : الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع السياحة:

يواجه قطاع السياحة في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا الكثير من الصعوبات والتحديات من ضمنها ما يلي:

1. انعدام الأمن وغياب الاستقرار على مدى فترات مختلفة، من خلال الحروب التي حصلت في المنطقة والانتفاضتين الأولى والثانية، والمواجهات المستمرة مع سلطات الاحتلال، لعب ذلك دورا مهما في الحد من السياحة وجعل منطقة الدراسة منطقة منفرة للسياح وليس منطقة جذب سياحي، في ظل خوف السياح على مستوى عالمي وإقليمي ومحلي من القدوم إلى منطقة تعاني من المشاكل الأمنية.

2. الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بسياسة الإغلاقات وفرض الحصار والاستيطان والجدار والحواجز، ساهمت في زيادة صعوبة التنقل والحركة مما يضعف العمل السياحي، وأيضا حصر المنطقة في أطار ضيق يمنع التوسع لإيجاد مناطق طبيعية ومنطق جذب سياحي، خصوصا أن السياحة بحاجة لمساحات واسعة ومفتوحة، وهذا الأمر غير متوفر في منطقة الدراسة.

3. قلة الاستثمارات وضعف التمويل وغياب واضح لمشاريع استثمارية سياحية كبيرة قادرة على المنافسة وجلب السياح، ومما يزيد من صعوبة الوضع هو ضعف البنية التحتية التي تعيق تطوير العمل السياحي.

4. عدم وجود برامج دعم ومساندة كافية، فقطاع السياحة بحاجة للمساندة والدعم بشكل كبير في ظل احتياجاته المتزايدة، إلا أنه على الرغم من ذلك لا يوجد أي دعم يذكر سواء من القطاع الحكومي أو الدولي أو مؤسسات المجتمع المدني.

5. ضعف السياحة الداخلية، حيث أن تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر ونقص السيولة وضعف القوة الشرائية وغياب ثقافة السياحة المحلية، ساهم ذلك وبشكل كبير في إضعاف السياحة الداخلية في منطقة الدراسة على الرغم من أنها أحسن حالا من بعض المناطق الفلسطينية الأخرى.

6. وجود خلل في عملية تسويق وتشجيع السياحة محليا وإقليميا وخارجيا، حيث أنه في ظل المنافسة العالمية الشديدة فهناك حاجة لعمل حملة تسويق سياحي لتعريف السياح بواقع المنطقة لجلب أكبر قدر ممكن من السياح.

7. نقص الكفاءات والخبرات المتخصصة في مجال السياحة، حيث يلاحظ عدم وجود عدد كافي من الخبراء والمتخصصين في المجال السياحي في منطقة الدراسة، في ظل عدم وجود نظام تعليمي قادر وبشكل فعال تخريج طلاب أصحاب خبرة ومعرفة وكفاءة للعمل في المجال السياحي، ومما يزيد من حدة المشكلة هو هجرة الكفاءات والمتخصصين للعمل في الخارج بحكم حصولهم على فرص عمل أفضل.

8. ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (سواء كان قطاع خاص أو حكومي أو أهلي ...إلخ) في ظل الاعتماد على أساليب العمل الفردي وغياب العمل الجماعي المخطط له، حيث تغيب السياسات والإجراءات والخطط البعيدة المدى للنهوض بالقطاع السياحي، ومجرد وضع خطط لتنمية وتطوير القطاع لعدة سنوات (الخطة الخمسية)، فإنه وارد وبشكل كبير فشل هذه الخطط بسبب كثرة الطوارئ والحالات الاستثنائية والأحداث السلبية التي تؤدي إلى إفشال هذه الخطط.

ومن ناحية إدارية ومالية، فيلاحظ ارتفاع نسبة إدارة المخاطر، بحيث ترتفع نسبة الاستثمارات والمبالغ المالية التي يتم إدارتها بمعدلات مخاطر عالية وهذا يشكل عامل طرد مالي وإداري واستثماري، في ظل عدم رغبة المستثمرين إدارة أصولهم الاستثمارية ضمن بيئة مخاطر إدارية عالية، ويضاف إلى ذلك قلة الدخل المالي الناجم عن العمل السياحي وحالات التذبذب الشديد في معدلات وفود السياح سواء داخليا أو خارجيا، بحيث تزداد

الحركة السياحية نسبيا في فصل الصيف وتنعدم تقريبا في بقية فصول السنة وذلك بسبب خصوصية الصيف لحصول الكثير من المناسبات الاجتماعية، وعودة عدد من المغتربين في الصيف...إلخ.

(مقابلة مع وزارة السياحة، 2009)

4. 4: الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الكهرباء:

يعاني قطاع خدمات الكهرباء العديد من المشاكل التي تشكل تحديا حقيقيا في سبيل تطويره والارتقاء به، بعد أن أصبحت الكهرباء أحد أبرز متطلبات الحياة اليومية وتعتمد عليها غالبية إن لم يكن كل القطاعات الحياتية الأخرى، إلا أن منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا تعاني ضمن هذا الإطار من العديد من الصعوبات وأهمها ما يلي:

1. الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، حيث أنه في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وبشكل كبير وازدياد عدد الأسر وأعداد المنشآت والمؤسسات باعتبار منطقة الدراسة مركزا إداريا وسياسيا واقتصاديا...إلخ، فإن ذلك ساهم وبشكل واضح في زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية في الآونة الأخيرة، خصوصا في ظل تغير أنماط المعيشة والحياة العصرية الحديثة والتي تعتمد على استخدام الأجهزة والمعدات والتي بدورها تعمل على الطاقة الكهربائية، ومن هنا فإن هناك زيادة في الطلب في ظل ضعف القدرة على توفير الاحتياجات.
2. تجاوز العمر الافتراضي للكثير من شبكات الكهرباء ومعداتها ومحولاتها، حيث تعاني الشبكة الكهربائية في بعض أجزائها من القدم والتلف وتجاوز العمر الافتراضي المسموح به لعمل المعدات، وبالتالي فإن هذه المعدات تتعرض باستمرار للأعطال والتلف وعملية تصليحها تتطلب إنفاق مالي أكبر مما يعني تكلفة تشغيلية أعلى.
3. اعتماد شركة كهرباء محافظة القدس منطقة رام الله والبيرة (جهة تزويد الخدمة) على شراء الكهرباء من شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية مع عدم إنتاج كهرباء فلسطينية وهذا أمر يشكل عائقا أمام أعمال التطوير في ظل شراء الكهرباء بأسعار عالية، مع عدم القدرة على استكمال نظام إنتاج الكهرباء الفلسطينية الذي يمكن له إن تم تقليل التكلفة وزيادة القدرة على المنافسة وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للناس.
4. عدم قدرة مزود الخدمة (شركة كهرباء محافظة القدس) الاحتفاظ بكميات احتياطية كبيرة حيث تعاني الشركة من وجود مخزون احتياطي ضئيل جدا من الطاقة الكهربائية يكاد لا يكفي منطقة الدراسة في أحسن

الحالات سوى بضع ساعات فقط، علما أنه في الكثير من الأحيان يتم استنفاذ الاحتياطي دون أن يتم تعويضه، خصوصا في ظل الأحمال العالية على الشبكة الكهربائية.

5. وجود حالة من موسمية الطلب على الكهرباء بشكل متذبذب، بحيث يلاحظ ارتفاع كميات الاستهلاك في فترات الشتاء بسبب استخدام الكهرباء في عمليات التدفئة، مقابل ذلك ينخفض ذلك الاستهلاك صيفا.
6. تواجه شركة كهرباء القدس صعوبة في تركيب شبكات الضغط العالي، ويعود ذلك إلى أن المخططات الهيكلية لم تتطرق إلى هذه الشبكات، وهذا بالطبع يؤدي إلى تقييد تطور وتوسع المناطق الصناعية في منطقة الدراسة.
7. يعاني قطاع الكهرباء من وجود نسبة عالية من الفاقد من الطاقة الكهربائية ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها ما يعرف بالفاقد الأسود الناتج عن الاستخدام غير المشروع للكهرباء من قبل بعض الجهات، وأيضا حصول فاقد بسبب تلف وقدم شبكة التوزيع الكهربائي، مما يعني زيادة مقدار المقاومة للتيار وحصول معدلات تسرب عالية خصوصا في ظل أعطال الشبكة، وإن الفاقد من الكهرباء يؤدي إلى زيادة العبء على الشبكة وتقليل كميات الكهرباء وزيادة التكلفة والتأثير سلبا على مستوى الجودة والنوعية.
8. وجود مشاكل متعددة في أنظمة الجباية والدفع المالي، حيث عانت ومازالت تعاني شركات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية من عدم قدرتها على تحصيل حقوقها المالية في الكثير من المناطق، مما انعكس سلبا على مستوى الخدمة والأسعار في الكثير من المناطق الأخرى مثل منطقة الميتروبوليتان، وقد عمدت شركة الكهرباء إلى استخدام عدادات ذات نظام شحن ودفع مسبق للتقليل من مشاكل الجباية والدفع المالي.
9. قلة الموارد المالية ونقص التمويل وعدم توفر الحجم الكافي من الاستثمار الاقتصادي، فقطاع الكهرباء بحاجة لاستثمارات مالية ضخمة حتى يتم النهوض به ليتمكن من تقديم خدمة نوعية للمواطنين، إلا أن ضعف الموارد المالية وانخفاض العائد وارتفاع نسبة مخاطر الاستثمار، والظروف السياسية والأمنية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها منطقة الدراسة مثلها مثل سائر المدن الفلسطينية، حتى ولو بنسب أقل، ساهم في تقليل الاستثمار في هذا القطاع.
10. أثر الممارسات والإجراءات الإسرائيلية على مدى فترات طويلة، في إضعاف قطاع الكهرباء الفلسطيني، خصوصا في ظل سعي الجانب الإسرائيلي على إبقاء قطاع الطاقة تحت قبضته كوسيلة من وسائل التحكم

والسيطرة والضغط، وهذا الأمر يؤدي إلى إعاقة تطوير قطاع الطاقة بشكل عام وقطاع الكهرباء بشكل خاص.

11. ضعف برامج التوعية المجتمعية بضرورة ترشيد استهلاك الكهرباء، فعلى الرغم من وجود بعض هذه البرامج إلا أنها ما زالت ضعيفة وليست ذات جدوى فاعلة، ومن هذا المنطلق فهناك حاجة ماسة لتأسيس برامج توعية مجتمعية وثقافية تعمل على زرع ثقافة ترشيد الاستهلاك. (مقابلة مع الحلاق، 2009)

4. 5: الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع النقل والمواصلات:

يشكل النقل والمواصلات ركيزة أساسية في الحركة والتنمية والتنقل وقضاء الحاجات اليومية للسكان، بحيث يشكل قطاع النقل والمواصلات جزءا مهما من الخدمات الأساسية فهو يعبر عن شرايين الحياة للمواطنين، وعلى الرغم من أهميته إلا أنه يعاني الكثير من المشاكل والصعوبات منها ما يلي:

1. يعاني قطاع النقل والمواصلات وشبكة الطرق المرورية من مستويات عالية جدا من الازدحام المروري والكثافة المرورية والحركية على الطرق، ويزداد الأمر سوءا في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وبشكل كبير وازدياد أعداد السيارات بشكل مستمر سواء سيارات النقل العام أو الخاص خصوصا في ظل تغير النظرة الاجتماعية اتجاه السيارات واعتبارها من أساسيات الحياة حاليا، بعد أن كانت جزء من كماليات الحياة سابقا.
2. عدم وجود عدد من مواقف السيارات، فمنطقة الدراسة تعاني من نقص حاد في عدد المواقف ومساحاتها وبالتالي التأثير على قدرتها الاستيعابية، فالعدد الحالي بإمكاناته المحدودة غير قادر على استيعاب أعداد السيارات المتزايدة، وهذا الأمر يؤدي إلى وقوف السيارات في الشوارع وزيادة الضغط والازدحام المروري.
3. ضعف البنية التحتية الأساسية لشبكة الطرق (بكافة أنواعها)، فنلاحظ وجود العديد من الطرق القديمة والتالفة والضيقة والمحفرة، وعدم وجود عدد كافي من الطرق بالإضافة إلى بطء عمليات الإنشاء واحتياجها لوقت طويل مع الأخذ بعين النظر غياب الصيانة وضعف آليات تطبيقها، ففي ظل معدلات الازدحام المروري الشديدة فهناك حاجة لصيانة دورية للطرق إلا أنه لا يتم ذلك إلا بين الفينة والأخرى.
4. عدم استخدام التقنيات الحديثة لإيجاد حلول لمواجهة مشاكل النقل مثل العديد من مدن الميتروبوليتان العالمية، فمثلا لا يوجد في منطقة الدراسة شبكات من الأنفاق أو الجسور لتسهيل حركة المرور وبالإضافة

إلى ذلك هناك غياب أفق لإمكانية تطبيق مترو أنفاق في منطقة الدراسة، والذي شكل وسيلة حل جوهرية للعديد من مشاكل النقل في العالم.

5. الإجراءات الإسرائيلية من سياسة الإغلاق وفرض الحصار وإقامة الحواجز ومنع البناء في مناطق (C)، وعمليات حفر الشوارع كل ذلك ساهم في خلق حالة شديدة الصعوبة من الازدحام المروري والاكتظاظ والإرباك، وفرض سياسة الأمر الواقع من تدمير البنية التحتية لقطاع النقل والمواصلات في الأراضي الفلسطينية عامة وفي منطقة الدراسة خاصة.
6. ارتفاع أعداد المشاة في الشوارع في ظل صغر حجم الأرصفة فهي بالكاد تستوعب أعداد المشاة المتزايدة فغالبية الأرصفة لا يتجاوز عرضها 2م، وهي بحاجة للصيانة الدورية، ويجب أن لا ننسى أن هناك شوارع لا يوجد عليها أرصفة أساسا، وهذا يشكل عائقا كبيرا أمام حركة السير.
7. زيادة الضغط على مركز منطقة الدراسة سواء كان من ضمن سكان المنطقة أو من خلال الوافدين إليها من كل مناطق الضفة الغربية، فمدن رام الله والبيرة وبيتونيا أصبحت حلقة وصل بين جنوب الضفة الغربية وشمالها، بالإضافة إلى أن هناك هجرة واسعة باتجاه منطقة الميتروبوليتان من كل الأراضي الفلسطينية، مما شكل ضغطا سكانيا متزايدا وحركة مرورية كثيفة، وهذا الأمر يعتبر عائقا في طريق تطوير قطاع النقل والمواصلات ما لم يتم تنظيمه بشكل سليم وصحيح.
8. عدم وجود أقطاب نمو حضري طرفية تتمتع بالنضج والاكتمال على كافة الأصعدة، بهدف تخفيف الضغط على منطقة الوسط التجاري لمنطقة الدراسة.
9. قلة الموارد المالية، فقطاع النقل والمواصلات يحتاج لمبالغ مالية كبيرة للاستثمار فيه بسبب ارتفاع تكلفة الإنشاءات والحاجة المستمرة للتطوير والصيانة، إلا أنه لا تتوفر الموارد المالية الكافية لتغطية عملية تطوير البنية التحتية لقطاع النقل والمواصلات.
10. وجود العديد من الصعوبات القانونية والإجرائية والعشائرية...إلخ، لتوسعة الطرق والشوارع الضيقة، فعلى سبيل المثال إذا أرادت الجهات المختصة توسعة أحد الطرق الضيقة فإنها بحاجة في غالبية الأحيان لاقتطاع أراضي خاصة من المواطنين وهذا الأمر يرفضه غالبية المواطنين، مما يؤدي إلى الكثير من المشاكل وبالتالي تعطيل العمل في ظل ضعف إيجاد الحلول البديلة.

11. غياب مناطق شحن وتحميل البضائع وعدم وجود مناطق محددة للشاحنات في ظل غياب جدول زمني لذلك مما يخلق حالة من الفوضى والإرباك سواء في القطاع الاقتصادي أو قطاع النقل والمواصلات.
12. وجود تقسيمات إدارية خاصة بحدود الهيئات المحلية تحد من عمل قطاع النقل والمواصلات على الرغم من أنه لا يوجد على أرض الواقع فروق حضارية تذكر بين التجمعات السكانية المشتركة في منطقة الميتروبوليتان، وهذا يؤدي إلى ضعف التنسيق، وبناء على ذلك فإنه يجب التعامل مع هذا الموضوع على أنه كتلة واحدة غير مجزئة لزيادة فاعلية نظام النقل والمواصلات في منطقة الدراسة.
13. وجود العديد من المخالفات والانتهاكات للحق العام الخاص بالطرق، وذلك يتمثل باعتداءات يقوم بها أصحاب المباني بعدم احترام مسافات الارتداد ومراعاة حرم الطريق، بالإضافة إلى التجاوزات التي يقوم بها سائقي السيارات من خلال الوقوف على الأرصفة وتعطيل حركة السير وعدم الالتزام بالمواقف القانونية، مع الأخذ بعين النظر نوع آخر من التجاوزات والمخالفات الناتج بفعل الاعتداء على الطرق والأرصفة من قبل المحال التجارية والباعة. (مقابلة مع وزارة النقل والمواصلات، 2009)

4. 6: الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع التعليم:

يواجه قطاع التعليم في منطقة الدراسة باعتباره أحد أبرز الخدمات، الكثير من التحديات والصعوبات التي تعيق عملية تطويره وتحسين مستواه على كافة المستويات، فانعدام الأمن لفترات طويلة والركود الاقتصادي ونقص الاستثمارات في قطاع التعليم وزيادة الفقر والإجراءات الإسرائيلية ونوعية البرامج ساهمت مع العديد من العوامل الأخرى في زيادة شدة الصعوبات التي تعيق تطوير قطاع التعليم، ومن هنا تتلخص أبرز هذه الصعوبات فيما يلي:

1. ضعف البنية التحتية التربوية والتعليمية في منطقة الدراسة، من حيث الحاجة لمدارس جديدة وتوفير أعداد أكبر من الصفوف الدراسية، والمختبرات العلمية المختلفة والساحات والملاعب، وغرف المصادر وغرف للمعلمين والإداريين وغرف الخدمات المختلفة، فكل ذلك يساهم من خلال توفره بشكل كافي في رفع مستوى التعليم وبشكل أفضل.
2. قلة الموارد المالية وضعف التمويل، بحيث يعاني قطاع التعليم باستمرار من شح الموارد المالية على كافة الأصعدة من حيث الميزانيات الخاصة بالبنية التحتية والموظفين والطلاب والبحث العلمي...إلخ، فتقص

التمويل يعيق تنفيذ برامج إصلاح كبرى للنهوض بالقطاع التعليمي، خصوصا في ظل عدم وجود جدوى اقتصادية ذات فائدة من الاستثمار الإستراتيجي في قطاع التعليم، ولا يقصد هنا مجرد وجود عدد من المدارس أو الكليات الخاصة وإنما الحاجة لوجود مراكز بحثية تعليمية كبرى خاصة تستثمر ماليا في قطاع التعليم، ومما يزيد من صعوبة الوضع هو الظروف الاقتصادية المتردية.

3. الإجراءات الإسرائيلية المتواصلة من إغلاق المناطق الفلسطينية وسياسة المداهمة وتدمير المسيرة التعليمية والاستيطان والجدار الفاصل التي جعلت منطقة الدراسة منطقة محصورة، بحيث تعاني من الضيق والاكتظاظ وعدم القدرة على التوسع بشكل جيد، حيث أن مؤسسات التعليم غير قادرة على التوسع الأفقي بشكل لازم، بما يضمن تطوير قطاع التعليم.
4. عدم القدرة على إيجاد منظومة فاعلة من المواءمة بين قطاع التعليم وسوق العمل، فمن الملاحظ أن التعليم يغلب عليه الطابع النظري غير التطبيقي وهو بذلك بعيد عن سوق العمل، وأيضا قطاع التعليم لا يتم تخطيط التخصصات والقدرة الاستيعابية له بناء على احتياجات سوق العمل، وهذا الأمر يؤدي إلى التأثير سلبا على مستوى الخدمات الموجودة في منطقة الدراسة.
5. تعاني المؤسسات التعليمية من الاكتظاظ والازدحام في المرافق التعليمية، بحيث يلاحظ وجود أعداد كبيرة من الطلاب في مساحات محدودة وأيضا وجود عدد كبير من الطلاب الذين يقوم بتدريسهم عدد قليل من الأساتذة، وهذا بالتالي يؤثر على مستوى نوعية خدمات ومستوى التعليم في منطقة الدراسة.
6. وجود بعض المشاكل الوظيفية مثل نقص في أعداد الموظفين في بعض التخصصات المهنية مثل المرشدين المهنيين متخصصي الصحة المدرسية...إلخ، في حين هناك تضخم في أعداد موظفي بعض المراكز، بالإضافة إلى الحاجة للكفاءات وهذا يتطلب الحاجة إلى أجراء تدريبات وبناء قدرات بشكل مكثف.
7. تعاني رياض الأطفال من عدم وجود مناهج وأدلة تعليمية متخصصة وموحدة لمرحلة رياض الأطفال، وهذا الأمر يترتب عليه أن يتفاوت المستوى بين رياض الأطفال المختلفة، وقد تقدم بعض هذه الرياض مستوى متدني من الخدمات والمستوى التعليمي.
8. عدم توفر إمكانيات وظروف تعليمية تساهم في استيعاب الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، خصوصا في ظل ارتفاع نسبتهم وعدم القدرة على توفير مستوى خدمات كافي يتماشى مع حالتهم.

9. النقص الحاد في مرافق التعليم العالي والمهني والتقني، والذي بدوره يؤثر سلبا على نوعية وجودة التعليم في منطقة الدراسة وبالتالي ينعكس سلبا على تحصيل الطلبة.
10. ضعف التنسيق والتعاون والتكامل ما بين المؤسسات التعليمية والتربوية المختلفة، فتفاوت الجهات المشرفة المختلفة وعدم وجود منظومة مشتركة لتنسيق الجهود وغياب التعاون فيما بين هذه المؤسسات، يضعف دورها مجتمعيا ويجعل هناك حالة من التضارب والتعارض في الأعمال والتوجهات مما يعني تكلفة وجهد ومال أكثر.
11. ضعف وتدني مستوى البحث العلمي لدى المؤسسات التعليمية في منطقة الدراسة، وهذا يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير قطاع التعليم وبالتالي تحسين نوعية حياة المواطنين، فإذا ما قورن ذلك مع المؤسسات التعليمية في الدول الحديثة فإن هذه المؤسسات تلعب دورا في تطوير الخدمات والتنمية في المجتمعات الموجودة فيها. (مقابلة مع حمودة، 2009)

4. 7: الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الصرف الصحي و النفايات:

أ. صعوبات وتحديات الصرف الصحي:

1. عدم وجود شبكة صرف صحي في العديد من تجمعات منطقة الدراسة مثل عين قينيا، وهذا الأمر يعني أن هذه التجمعات محرومة من هذه الخدمة وبالتالي تضطر لاستخدام طرق أخرى أقل فاعلية وذات تأثيرات سلبية عديدة.
2. ضعف شبكة الصرف الصحي في التجمعات التي يوجد بها شبكة صرف صحي مثل رام الله والبيرة، فمن الملاحظات على الشبكة عدم تغطيتها وشملها لكل البيوت في هذه التجمعات، وقدم وتلف أجزاء عديدة من الشبكة مما يعني الحاجة للصيانة والتحديث السريع والضروري.

3. عدم القدرة على معالجة وإعادة تدوير الصرف الصحي بشكل كامل خصوصا مياه الصرف الصحي الموجودة خارج نطاق شبكة الصرف الصحي أي ما يعرف بالحفر الامتصاصية، وتتكات النضح والتي تقوم بالتخلص من مياه الصرف الصحي في الأودية من دون معالجة.
4. ضعف محطات المعالجة الخاصة بمياه الصرف الصحي الموجودة حاليا، بحيث أنها لا تكفي لمعالجة كل الوارد، وبنفس الوقت لا يوجد خطة لاستخدام المياه المعالجة في أي قطاع كان مثل الزراعة أو الصناعة...إلخ، حيث يتم إلقاء المياه المعالجة في الوديان، وهذا يعني جهد ووقت ومال ضائع دون فائدة فعلية ذات قيمة.
5. قلة الموارد المالية ونقص التمويل، ففي ظل الاحتياج لمبالغ مالية كبيرة لتغطية تكاليف تطوير خدمات الصرف الصحي، فإن ارتفاع التكاليف ونقص التمويل يؤدي إلى العجز وعدم القدرة على تطبيق الكثير من الخطط لتطوير قطاع خدمات الصرف الصحي، وهذا بالتالي يشكل تحديا حقيقيا أمام القائمين على الأمر لانعكاسه وبشكل مباشر على نوعية الخدمات والحياة اليومية للمواطنين.
6. حصول الكثير من المشاكل الإجتماعية بسبب وجود مياه الصرف الصحي، بطريقة سيئة ما بين البيوت السكنية، مما يؤدي إلى حصول العديد من الخلافات والمشاكل الإجتماعية بين السكان على النضح الخاطئ للحفر الامتصاصية او أحيانا عدم نضحها أساسا مما يسبب إزعاجا كبيرا للسكان المجاورين.
7. معدلات التلوث العالية الناتجة بفعل مياه الصرف الصحي، فهناك أشكال متعددة من التلوث مثل تلوث المياه الجوفية وهذا يؤدي إلى خسارة المنطقة لعنصر أساسي من عناصر الحياة وهو المياه، بالإضافة إلى تلوث الهواء بالروائح وتواجد الحشرات والحيوانات الضارة وانتشار الآفات والأمراض مما يؤثر على نوعية حياة السكان ويقلل من جودة الخدمات المقدمة لهم.
8. عوائق من قبل السلطات الإسرائيلية، فحتى تتمكن الجهات المسؤولة من إنشاء محطات معالجة بمعايير صحية وسليمة، فإنها بحاجة لأرض بعيدة عن السكان وهذا يعني الحاجة لمواقع موجودة في مناطق (C)، وبالتالي يرفض في الكثير من الأحيان الجانب الإسرائيلي إقامة مثل هذه المحطات، على اعتبار أن مناطق (C) خاضعة بشكل كامل لسيطرته. (مقابلة مع مجلس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة رام الله والبيرة، 2009)

جدول 4. 1: الأوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع الصرف الصحي في منطقة الميتروبوليتان.

الموقع	توفر الخدمة	طريقة الجمع	طول وحالة الشبكة	تغطية الشبكة	توفر المعالجة	المشاكل
رام الله	نعم	شبكة ومحطات ضخ	30 كم، جيدة	%70	نعم محطة رام الله لمعالجة مياه الصرف الصحي	– محطة معالجة مثقلة – صعوبة التخلص من مياه الصرف الصحي
البيرة	نعم	شبكة ومحطات ضخ	85 كم، جيدة	%90	نعم محطة البيرة لمعالجة مياه الصرف الصحي	– ارتفاع تكلفة عملية المعالجة – ضعف الصيانة
بيتونيا	لا	حفر امتصاصية	لا يوجد	0	غير متوفرة	– مياه جوفية ملوثة – مشاكل إجتماعية
رافات	لا	حفر امتصاصية	لا يوجد	0	غير متوفرة	– مياه جوفية ملوثة – مشاكل إجتماعية
عين عريك	لا	حفر امتصاصية	لا يوجد	0	غير متوفرة	مياه جوفية ملوثة
عين قينيا	لا	حفر امتصاصية	لا يوجد	0	غير متوفرة	مياه جوفية ملوثة
صردا	لا	حفر امتصاصية	لا يوجد	0	غير متوفرة	مياه جوفية ملوثة
كفر عقب	نعم	شبكة	10كم، متوسطة	%90	نعم، محطة معالجة إسرائيلية	ضعف الصيانة
بيتين	لا	حفر امتصاصية	لا يوجد	0	غير متوفرة	مياه جوفية ملوثة

(المصدر: وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط، 2009، ص62)

ب. صعوبات وتحديات النفايات الصلبة:

1. مشكلة في مكبات النفايات سواء النظامية منها أو غير النظامية ومن هذه المشاكل ما يلي:

– يوجد في منطقة الدراسة مكبان نظاميان أحدهما يتبع لبلدية رام الله ويوجد في ظروف سيئة بيئيا، والآخر يتبع لبلدية البيرة ويعمل بطاقة جزئية بسبب أن سلطات الاحتلال تمنع العمل فيه بعد الساعة 12 ظهرا ولا تفتح المجال للعمل به إلا بعد الساعة 7 صباحا أي أنه يفتح المجال أمام طواقم العمل 5 ساعات فقط، وهذا وقت محدود وغير كافي.

– يوجد في منطقة الدراسة العديد من مكبات النفايات غير النظامية والتي عادة ما تقام على أراضي مشاع أو خاصة دون مراعاة أي معايير أو شروط إنشاء وإدارة، وهذا الأمر يترتب عليه الكثير من التبعات والتحديات.

ونستطيع أن نقول وبشكل عام أن مكبات النفايات بمختلف أنواعها تم إقامتها من دون مراعاة للمعايير الصحية والبيئية كأن يتم إقامة هذه المكبات بالقرب من التجمعات وهذا يسبب الكثير من المشاكل للسكان.

2. التلوث الناتج من النفايات ومكباتها، ففي ظل وجود المكبات بالقرب من السكان ومن دون دراسة واقع الطبوغرافيا والجيولوجيا والماء والهواء والتربة...إلخ، لهذه المكبات وبالإضافة إلى ذلك استخدام آلية حرق النفايات، وما ينتج عنها من تلوث فإنه يلاحظ وجود تلوث في الهواء وفي الماء والتربة وتجمع الحشرات والحيوانات الضالة وانتشار الآفات وتشويه المظهر الجمالي والتسبب بحصول الأمراض المختلفة، فإن كل ذلك يشكل تحديا حقيقيا وعائقا في وجه تطوير قطاع خدمات الصرف الصحي وبالتالي التأثير سلبا على نوعية حياة المواطنين وجودة الخدمات المقدمة لهم.

3. وجود مشكلة حقيقية في عملية التخلص من النفايات الطبية والصناعية، بحيث لا يوجد قدرات للتخلص من النفايات الطبية على مدى فترات طويلة، لحاجتها لتقنيات خاصة، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة بدء تنفيذ مشروع لمعالجة النفايات الطبية في وزارة الصحة الفلسطينية، ولكن هذا المشروع بحاجة للكثير من العمل.

4. عدم وجود عمل فعلي وحقيقي لإعادة معالجة وتدوير الأنواع المختلفة من النفايات الصلبة، كأن يتم فصل المواد المختلفة وإعادة تصنيعها أو إعادة استغلالها بطريقة تسمح بالاستفادة الاقتصادية ومنع التلوث وتحقيق الفائدة الاقتصادية والمالية...إلخ. (مقابلة مع مجلس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة رام الله والبيرة، 2009)

4. 8: الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع خدمات التجارة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

أ. صعوبات وتحديات خدمات التجارة :

1. ضعف السوق المحلي وصغر حجمه وتدهور الأوضاع الاقتصادية في ظل عدم القدرة على المنافسة.
2. عدم توفر المواد الخام بالشكل الكافي، وإن وجدت تكون بجودة متدنية وسعر مرتفع.
3. غياب استخدام وسائل الإنتاج والخدمات المتطورة واستعمال أساليب بدائية.
4. إغراق السوق بمنتجات مستوردة قليلة الجودة.
5. ارتفاع الأسعار وتدني القوة الشرائية للمواطنين.
6. قيام السلطات الإسرائيلية بتدمير المنشآت المختلفة.
7. ارتفاع تكلفة النقل بسبب سياسة الحواجز والإغلاق وعمليات التفتيش المعقدة.

8. صعوبات في التخليص الجمركي للبضائع تواجه مقدمي الخدمات بسبب رفض إسرائيل تطبيق الاتفاقيات الفلسطينية الأوروبية والتي تعفى فيها الواردات من الجمارك، في ظل فروقات أخرى لبروتوكول باريس الذي ينص على حرية حركة التجارة والخدمات.
9. صعوبة التنسيق بين المؤسسات المختلفة.
10. الجزء الأكبر من المشاريع التجارية هي مشاريع صغيرة ذات طابع عائلي مما يشكل عائقا أمام تطوير العمل.
11. غياب التخطيط الإستراتيجي وعدم وجود تشريعات فاعلة.

(مقابلة مع الميمي، 2009) (مقابلة مع العودة، 2009)

ب. صعوبات وتحديات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات :

1. عدم وجود سياسات واضحة وميزانيات معتمدة تدعم البحث العلمي الذي يعاني من الضعف الشديد.
2. التغلغل غير المشروع في سوق الاتصالات الفلسطيني من قبل الشركات الإسرائيلية.
3. ضعف الأداء المؤسسي الخاص بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل عام.
4. انخفاض مستوى الدخل والمعيشة للمواطن الفلسطيني.
5. قلة الموارد البشرية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات.
6. التفاوت الكبير في قوة وإمكانيات شركات النطاق العريض وعدم وجود تعاون بين هذه الشركات.
7. الاعتداءات المباشرة على مكونات شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
8. عدم التمكن من بناء الشبكات والمنشآت الخاصة بهذا القطاع بسبب القيود المجتمعية والإسرائيلية...إلخ، مما يؤدي لبناء عدد من الشبكات خارج مناطق التغطية المطلوبة.
9. استمرار سيطرة إسرائيل على طيف الترددات الفلسطيني.
10. عدم تقديم خدمات الجيل الثالث الحديثة والتي تم ترخيصها.
11. تعطيل إسرائيل لدخول الأجهزة والمعدات المتخصصة لتطوير شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
12. صغر حجم السوق الفلسطيني في ظل غياب قدرات استيعاب عالية وضعف إمكانيات المستهلك.
13. تعثر مشروع الحكومة الإلكترونية بسبب عدم توحيد قواعد البيانات الحكومية للوزارات المختلفة وعدم التعاون في هذا المجال وعدم توحيد وتبسيط الإجراءات في القطاع الحكومي...إلخ.

14. صغر تجربة القانون الفلسطيني وحداثتها في هذا المجال، حيث ينقص الكثير من التشريعات والأنظمة لتطوير العمل في منظومات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
15. نقص الاستثمار وقلة الموارد المالية وضعف البنية التحتية الخاصة بهذا القطاع.
16. غياب الأسس والمعايير العادلة لتحديد أسعار التكلفة للخدمات ومكونات الشبكات المشاركة المبنية على أساس التكلفة.
17. عدم وجود صناعة تكنولوجيا معلومات فلسطينية قادرة على أن تقدم خدماتها للمواطن، من خلال منتج وطني بجودة عالية وسعر مناسب، وذلك بهدف كسر الاحتكارات التجارية.

(مقابلة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2009)

الفصل الخامس:
التوقعات المستقبلية

5. 1: التوقعات المستقبلية الديموغرافية
5. 1. 1: الخصوبة
5. 1. 2: أمد الحياة (الأجل المتوقع) ووفيات الأطفال
5. 1. 3: عدد المواليد والوفيات السنوي
5. 1. 4: المعدلات الحيوية
5. 1. 5: السكان
5. 1. 6: التركيب والتوزيع الأسري
5. 2: التوقعات المستقبلية للخدمات
5. 2. 1: المباني والمساكن
5. 2. 2: اتصال المساكن بالمياه والكهرباء والصرف الصحي وطرق التخلص من النفايات المنزلية
5. 2. 3: طاقة التدفئة
5. 2. 4: التركيب الإقتصادي
5. 2. 5: قطاع التعليم
5. 2. 6: قطاع السياحة والترفيه
5. 2. 7: قطاع المياه
5. 2. 8: قطاع الكهرباء
5. 2. 9: قطاع الصحة
5. 2. 10: قطاعات خدماتية أخرى
5. 3: الفجوة بين الواقع والمتوقع

5. 1: التوقعات المستقبلية الديموغرافية:

تعتبر عملية تقدير التوقعات المستقبلية عملية مهمة جدا في دراسة تطور أعداد السكان واحتياجاتهم في المستقبل، مما يعني بالضرورة بناء نظام تخطيط سليم قادر على تلبية الاحتياجات وتغطيتها لاحقا، بناء على دراسة عملية قائمة على دراسة الطلب المستقبلي للسكان من الخدمات والبنية التحتية، وتأثير ذلك على عملية التنمية والتطوير وتحسين نوعية حياة المواطنين.

ومن هذا المنطلق فإنه من الضروري دراسة المستقبل الديموغرافي لمنطقة الدراسة من حيث عناصر الخصوبة، أمد الحياة، المعدلات الحيوية، وتطور أعداد السكان...إلخ، وذلك حتى نتمكن من بناء نموذج تقدير وتوقع الاحتياجات المستقبلية من الخدمات والبنية التحتية، وذلك اعتمادا على الخصائص السكانية.

وتشير التقديرات الناتجة عن استخدام برنامج نمذجة السياسات السكانية (Spectrum_ Rapid)، إلى العديد من المؤشرات ومنها ما يلي:

5. 1. 1: الخصوبة:

أ. معدل الخصوبة الكلي:

ويمثل متوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن ينجبوا أحياء لكل امرأة خلال حياتها إذا كانت ستسير خلال كل سنوات حياتها الإنجابية طبقا لمعدلات الخصوبة الخاصة حسب العمر في سنة معينة، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية 4.2 مولود / امرأة في عام 2007، إلا أن هذا المعدل يتجه نحو الانخفاض بحيث يقدر في عام 2010 ما يقارب 4.13 مولود / امرأة، في حين أنه سيبلغ 4.02 مولود / امرأة في عام 2015، ولينخفض أيضا ليبلغ 3.91 مولود / امرأة في عام 2020، أما في عام 2025 فتشير التقديرات أنه سيبلغ 3.84 مولود / امرأة.

شكل 5 .1: تطور توقعات معدل الخصوبة الكلية لمنطقة الدراسة خلال الفترة 2007 – 2025.

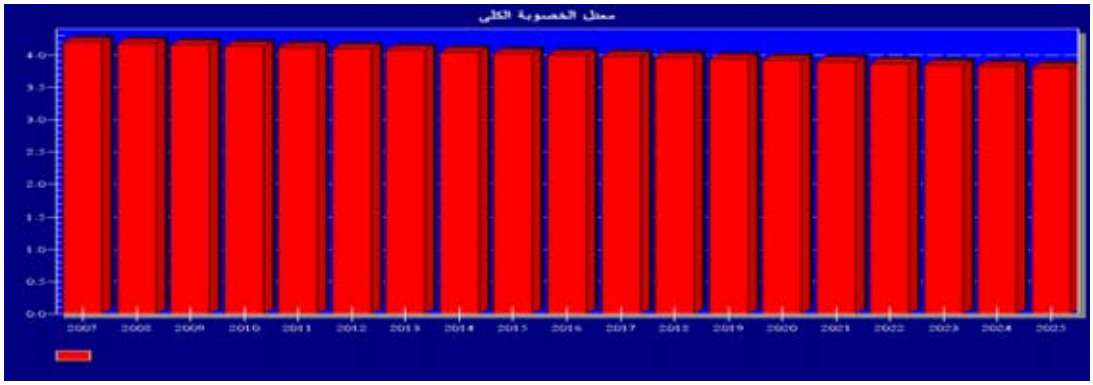

ب. معدل التوالد الإجمالي:

ويمثل هذا المعدل متوسط عدد الإناث اللاتي يمكن أن تنجبهم امرأة (أو مجموعة من النساء) خلال حياتها أو خلال سنوات قدرتها على الإنجاب، بما يتماشى مع معدل الخصوبة الخاصة بالعمر لسنة معينة، ويشبه هذا المعدل الخصوبة الكلية فيما عدا أنه لا يطبق إلا على المواليد الإناث ويقوم بقياس " التوالد " أي تحقيق المرأة لتكاثرها بإنجاب مولودة أنثى.

وهنا تشير التقديرات إلى أن هذا المعدل سيتجه نحو الانخفاض من 2.05 أنثى / امرأة في عام 2007 ليصل إلى 1.96 أنثى / امرأة في عام 2015 وليكمل مسيرة انخفاضه ليصل إلى 1.85 أنثى / امرأة في عام 2025.

ج. معدل التوالد الصافي:

بلغ هذا المعدل 1.94 أنثى / امرأة في عام 2007 وتشير التقديرات إلى انه سينخفض في عام 2015 ليبلغ 1.87 أنثى / امرأة، في حين أنه سيواصل انخفاضه ليبلغ 1.82، 1.78 أنثى / امرأة، في عامي 2020 و2025 على التوالي.

ويعبر هذا المعدل عن متوسط عدد الإناث اللاتي يمكن أن تنجبهن امرأة إذا سلكت في حياتها منذ ميلادها بما يتماشى مع معدلات الخصوبة والوفاة الخاصة بالعمر لسنة معينة، وهذا المعدل شبيه بمعدل التوالد الإجمالي، غير أنه أقل منه دائما لأنه يراعي الحقيقة التي مفادها أن بعض النساء سوف يقضين نحبهن قبل أن يكملن سنوات حياتهن الإنجابية.

د. متوسط السن عند الحمل:

تظهر التقديرات بأنه سيطرأ انخفاض قليل على معدل متوسط السن عند الحمل بحيث سينخفض من 29.3 في عام 2007 ليبلغ 29 في عام 2025.

شكل 5. 2: تطور متوسط السن عند الحمل في منطقة الدراسة خلال 2007 – 2025.

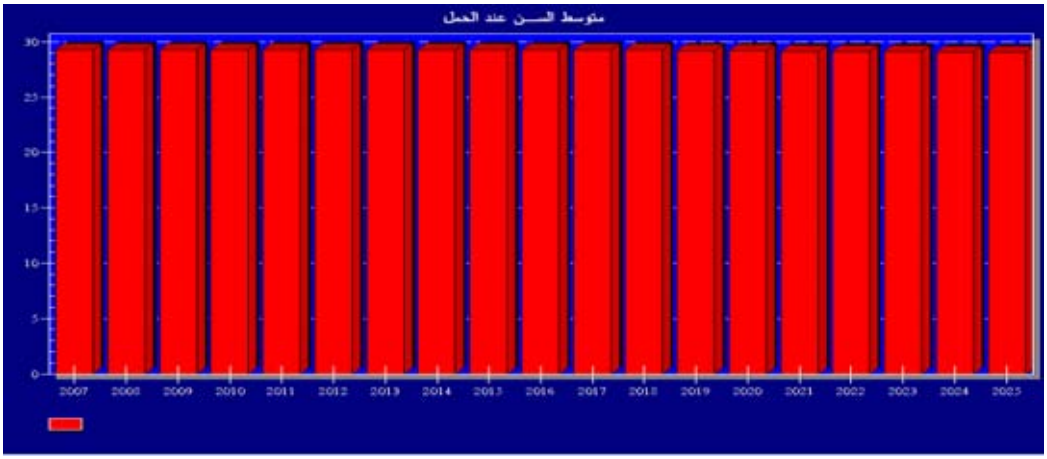

هـ. نسبة الأطفال للنساء:

تظهر النتائج بأنه سيبلغ عام 2010 حوالي 560 طفل أقل من 5 سنوات لكل 1000 امرأة ولينخفض وبشكل قليل ليبلغ عام 2025 حوالي 540 طفل أقل من 5 سنوات لكل 1000 امرأة.

وتشير هذه الأرقام إلى عدد الأطفال الأقل من 5 سنوات لكل 1000 امرأة في سن الإنجاب في سنة معينة، ويستخدم هذا المقياس كمؤشر تقريبي للخصوبة وعلى الأخص حينما لا تتوفر البيانات التفصيلية عن المواليد.

شكل 5. 3: تطور نسبة الأطفال للنساء في منطقة الدراسة خلال 2007 – 2025.

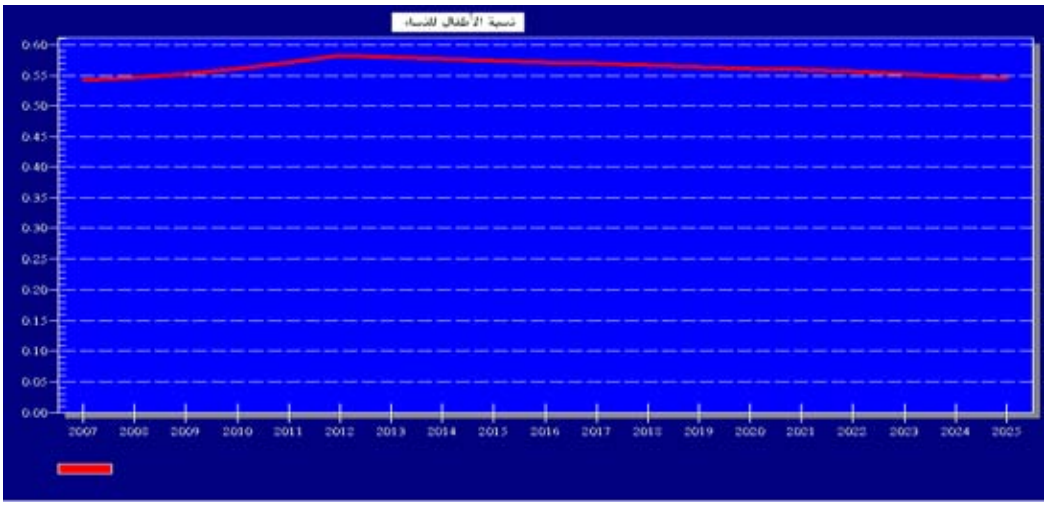

5. 1. 2: أمد الحياة (الأجل المتوقع) ووفيات الأطفال:

أ. أمد الحياة (الأجل المتوقع، توقع الحياة):

تظهر التقديرات الخاصة بتوقع الحياة تحسن في معدلاتها بحيث ستبلغ عام 2010 ما يقارب 72.4 سنة، لترتفع ولتصل إلى 73.1 سنة وذلك في عام 2015، ومن ثم تكمل ارتفاعها لتصل إلى 73.7 سنة في عام 2020، ومن المتوقع أن يبلغ المعدل 74.4 سنة في عام 2025.

ويلاحظ وجود تباين في معدلات توقع الحياة (أجل الحياة المتوقع) على أساس الجنس حيث ترتفع هذه المعدلات لدى الإناث بشكل أكبر من الذكور حيث تشير التقديرات أنه في عام 2015 سيكون توقع الحياة لدى الإناث 74.6 عام في حين أنه يكون عند الذكور 71.6 سنة، وهذا الأمر ينطبق على عام 2020 بحيث سيكون للإناث 75.3 سنة، في حين أنه سيكون لدى الذكور 72.2 سنة، ويمكن ملاحظة الأمر نفسه في عام 2025 حيث سيكون توقع الحياة لدى الذكور 72.9 سنة، ولدى الإناث 75.9 سنة.

ب. معدل وفيات الأطفال الرضع:

بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة 32.1 بالألف في عام 2007، ويقدر بأن ينخفض هذا المعدل ليبلغ 29 بالألف في عام 2015، ويتوقع أن يكمل انخفاضه ليصل إلى 25.4 بالألف في عام 2025.

شكل 5. 4: معدل وفيات الأطفال الرضع.

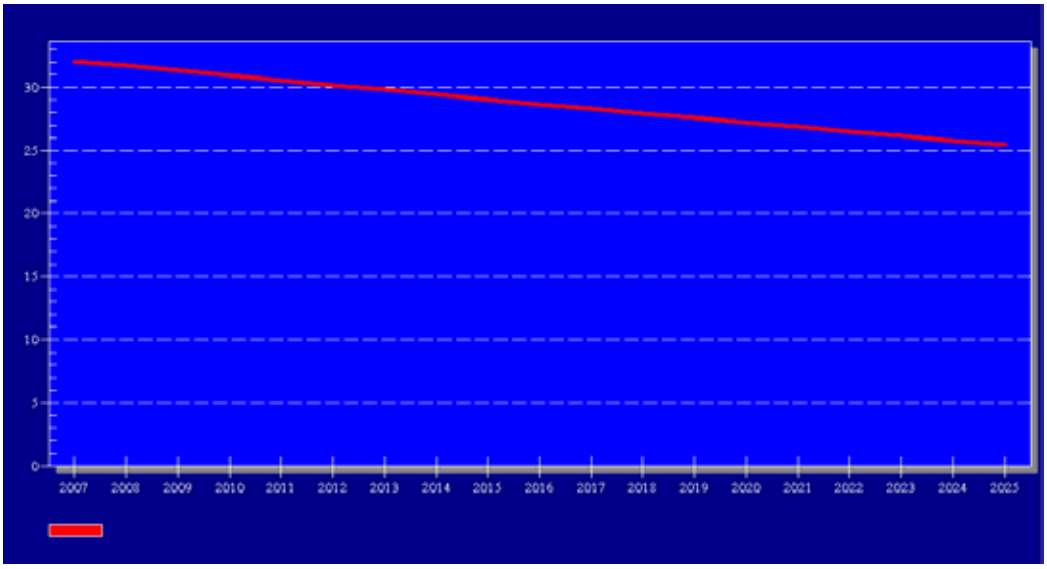

ج. معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات:

بلغ هذا المعدل 39.5 بالألف في عام 2007، في حين أنه تشير التقديرات بأن هذا المعدل سينخفض ليبلغ 35.7 بالألف في عام 2015، مع ملاحظة أنه سينخفض ليبلغ 31 بالألف في عام 2025.

شكل 5. 5: معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات.

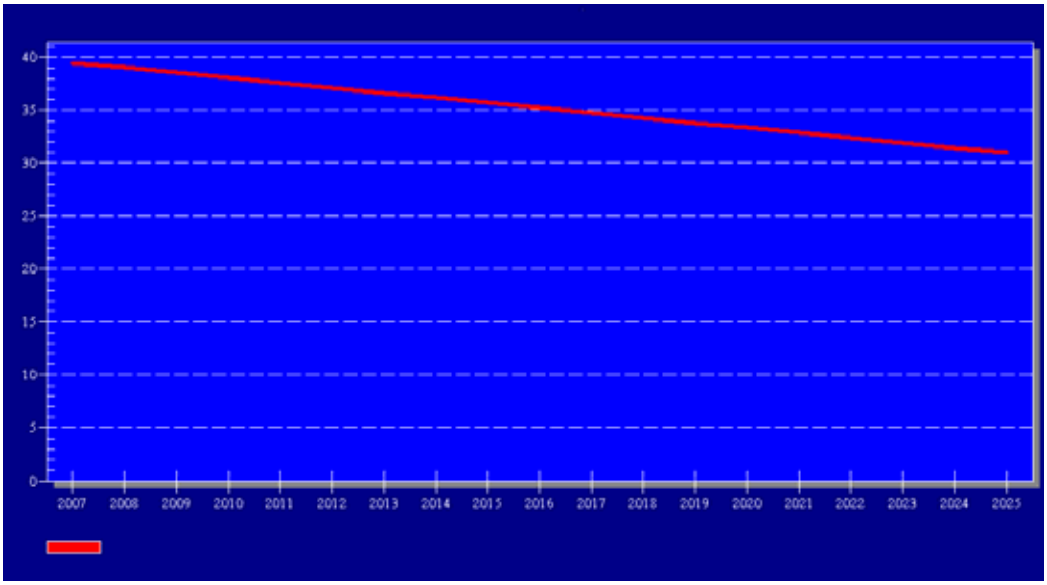

5. 1. 3: عدد المواليد والوفيات السنوي:

أ. عدد المواليد:

يشكل عدد المواليد الجدد عنصر مهما في الزيادة الطبيعية للسكان وبالتالي في التأثير وبشكل كبير على معدلات النمو السنوي للسكان، حيث تشير التقديرات أنه سيولد في عام 2010 ما يقارب 3857 مولود جديد، أما في عام 2015 فإنه يتوقع ولادة 4214 مولود جديد، في حين أنه سيولد 4569 مولود في عام 2020، أما في عام 2025 فإنه سيولد 4927 مولود.

ب. عدد الوفيات:

تشير التقديرات إلى أن عدد الوفيات سيبلغ في عام 2010 ما يقارب 564 وفاة، أما في عام 2015 فإنه يقدر عدد الوفيات بحوالي 626 وفاة، في حين أنه في عام 2020 يقدر عدد الوفيات بحوالي 699 وفاة، ليصل عدد الوفيات في عام 2025 حوالي 799 وفاة.

5. 1. 4: المعدلات الحيوية:

أ. معدل المواليد والوفيات:

تشير التقديرات إلى أن معدل المواليد الخام سيبلغ 30.7 بالألف في عام 2015، في حين سيبلغ معدل الوفيات الخام لنفس العام 4.6 بالألف، أما بالنسبة لعام 2020 فإنه سيبلغ معدل المواليد الخام 29.3 بالألف، أما معدلات الوفيات الخام فستبلغ 4.5 بالألف، ومع الأخذ بعين النظر أنه ستنخفض معدلات المواليد والوفيات الخام في عام 2025، ليبلغ معدل المواليد الخام 28 بالألف، في حين أنه سيبلغ معدل الوفيات الخام 4.5 بالألف.

ومن الجدير بالذكر أن هناك فرق بين معدلات المواليد الخام التي يتم احتسابها بواسطة برنامج نمذجة السياسات السكانية (Spectrum_Rapid) وبين المعدلات التي يتم احتسابها بالاعتماد على الأرقام اليدوية ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود قاعدة بيانات سكانية موحدة ومحدثة مما يعني حصول تضارب في بعض المعدلات والأرقام بالإضافة إلى عدم اكتمال التسجيل والتوثيق في السجلات الحيوية الفلسطينية كما أشير سابقا، وهذا الأمر يؤثر سلبا على دقة البيانات ويخلق حالة من البلبلة في الرقم الإحصائي الفلسطيني، ومن هذا المنطلق فإن هناك ضرورة لبناء قاعدة بيانات سكانية وطنية تحدث بشكل مستمر وتكون مرتبطة بجميع جهات الاختصاص لضمان الدقة والشمولية في العمل والرقم الناتج.

شكل 5. 6: معدل المواليد الخام.

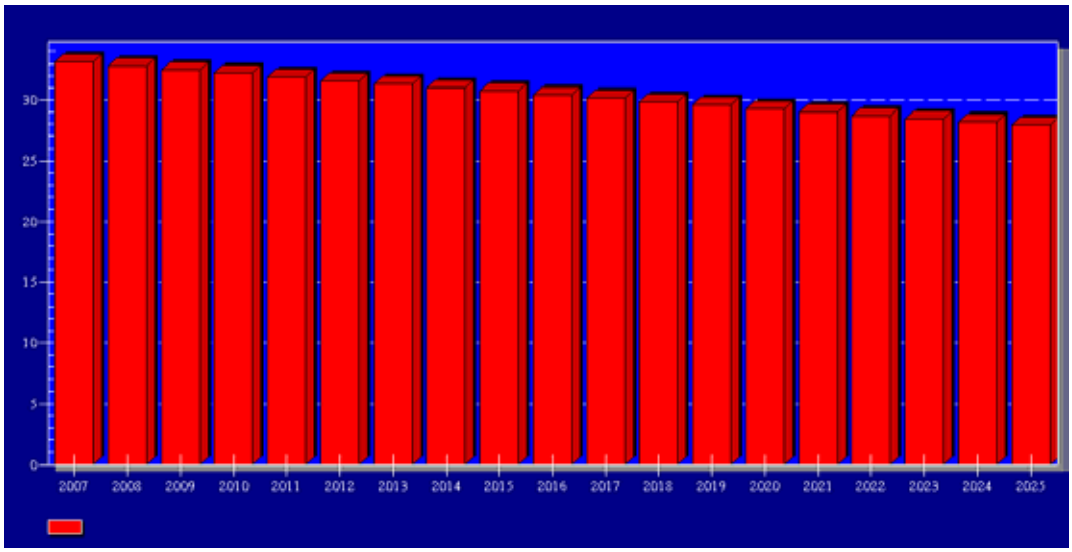

شكل 5. 7: معدل الوفيات الخام.

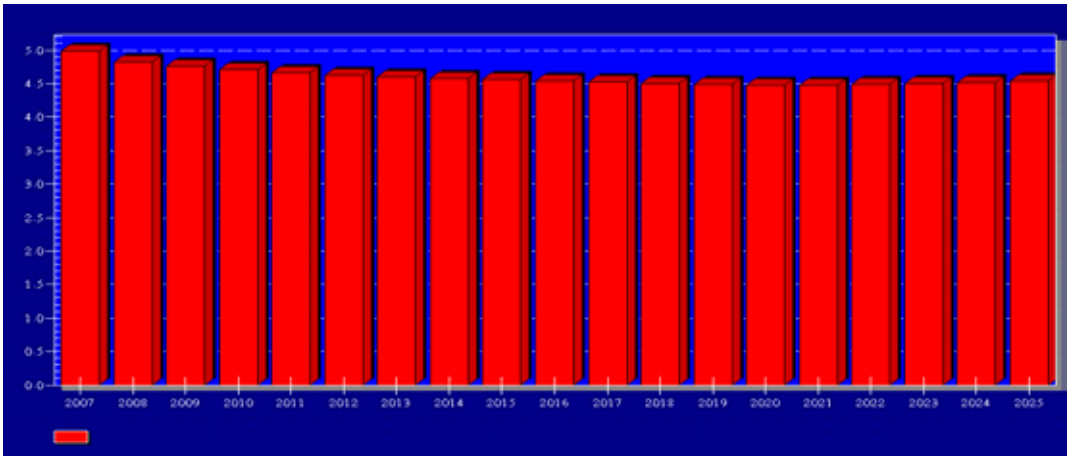

ب. معدل الزيادة الطبيعية ومعدل النمو السنوي للسكان:

تشير التقديرات إلى أن معدل الزيادة الطبيعية سيبلغ 2.75 بالألف في عام 2010، ولينخفض في عام 2015 ليبلغ 2.62 بالألف، وليبلغ 2.48 بالألف في عام 2020، أما في عام 2025 فسيبلغ 2.34 بالألف، وهذا ما ينطبق على معدل النمو السنوي للسكان والذي تشير التقديرات أنه سيبلغ 2.75%، 2.62%، 2.48%، 2.34% للأعوام التالية على التوالي 2010، 2015، 2020، 2025.

شكل 5. 8: معدلات الزيادة الطبيعية.

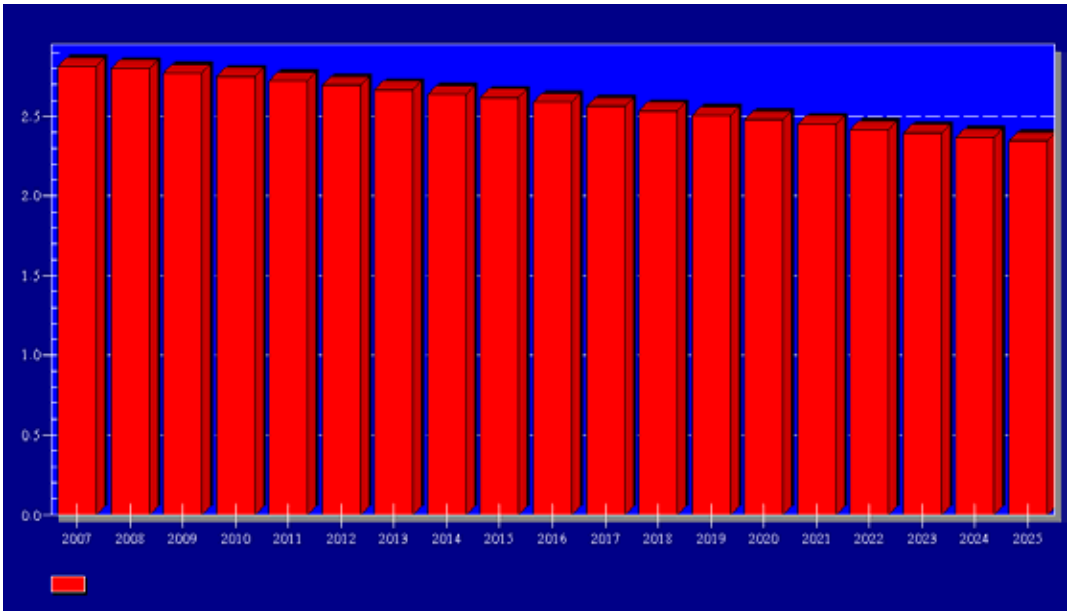

ج. التوقعات المستقبلية:

تظهر نتائج التوقعات بأنه في عام 2010 سيكون الوقت اللازم لتضاعف سكان منطقة الميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا 25.6 سنة، وذلك مع افتراض استقرار الأوضاع العامة لمنطقة الدراسة دون تعرضها لعمليات هجرة وافدة أو طاردة كبيرة كما حصل مع غالبية التجمعات السكانية الفلسطينية في حرب 1948 وحرب 1967...إلخ، وبناء على ذلك سيرتفع الوقت اللازم لتضاعف السكان في عام 2015 ليبلغ 26.8 سنة، وليرتفع أيضا في عام 2020 ليبلغ 28.3 سنة، وليبلغ 29.9 في عام 2025.

5. 1. 5: السكان:

أ. إجمالي عدد السكان:

بلغ عدد سكان منطقة الدراسة 110095 نسمة في عام 2007، وتشير التقديرات أنه سيرتفع عدد السكان ليصل إلى 119799 نسمة في عام 2010، في حين أنه سيبلغ عدد السكان في عام 2015 حوالي 137187 نسمة، أما في عام 2020 فإن التقديرات تشير بأنه سيبلغ حوالي 156025 نسمة، ليواصل ارتفاعه ليبلغ 176182 نسمة وذلك في عام 2025.

شكل 5. 9: تقدير توقعات تطور أعداد السكان في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة 2007 – 2025.

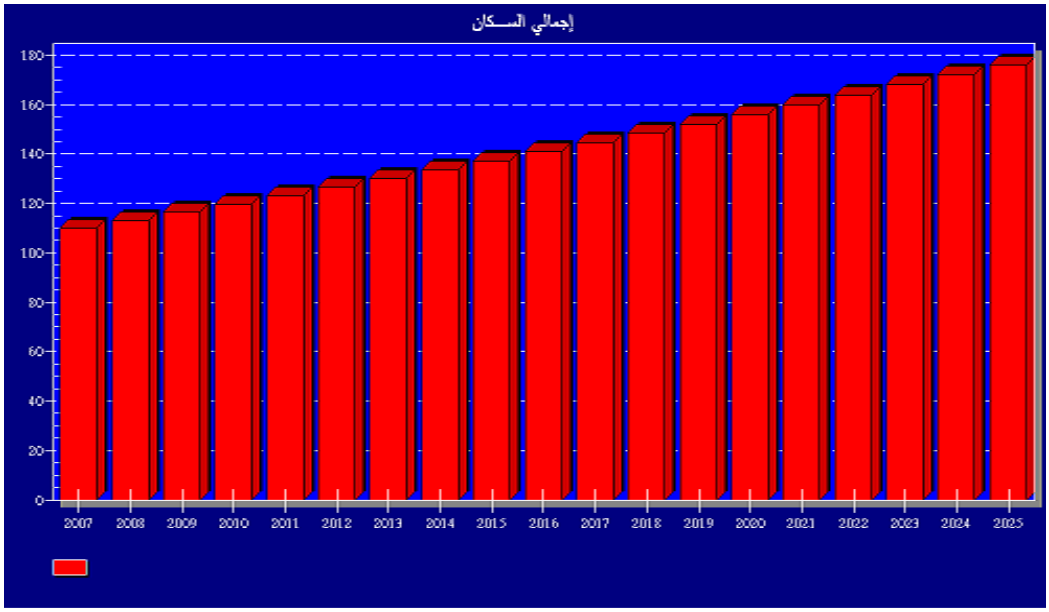

ب. عدد السكان الذكور والإناث ونسبة النوع:

تشير التقديرات الناتجة عن استخدام برنامج نمذجة السياسات السكانية إلى أنه سيبلغ عدد الذكور في منطقة الدراسة 60155 ذكر وعدد الإناث 59645 نسمة، بنسبة نوع إجمالية مقدارها 100.85 ذكر / 100 أنثى وذلك في عام 2010، ومن الملاحظ أن نسبة النوع سترتفع بشكل طفيف لصالح الذكور حيث ستبلغ 101.66 ذكر/ 100 أنثى في عام 2020، أما في عام 2025 فإنها ستبلغ 101.87 ذكر/100 أنثى.

ج. التركيب العمري للسكان:

عند دراسة هرم التركيب العمري والنوعي المتوقع للسكان في منطقة ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا خلال عامي 2015 و2025 مقارنة بسنة الأساس عام 2007، فإنه من المتوقع انخفاض نسبة الأطفال صغار السن من إجمالي عدد السكان، وارتفاع نسبة متوسطي وكبار السن، بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع في عام 2007.

شكل 5. 10: هرم أعمار السكان المتوقع في عام 2025.

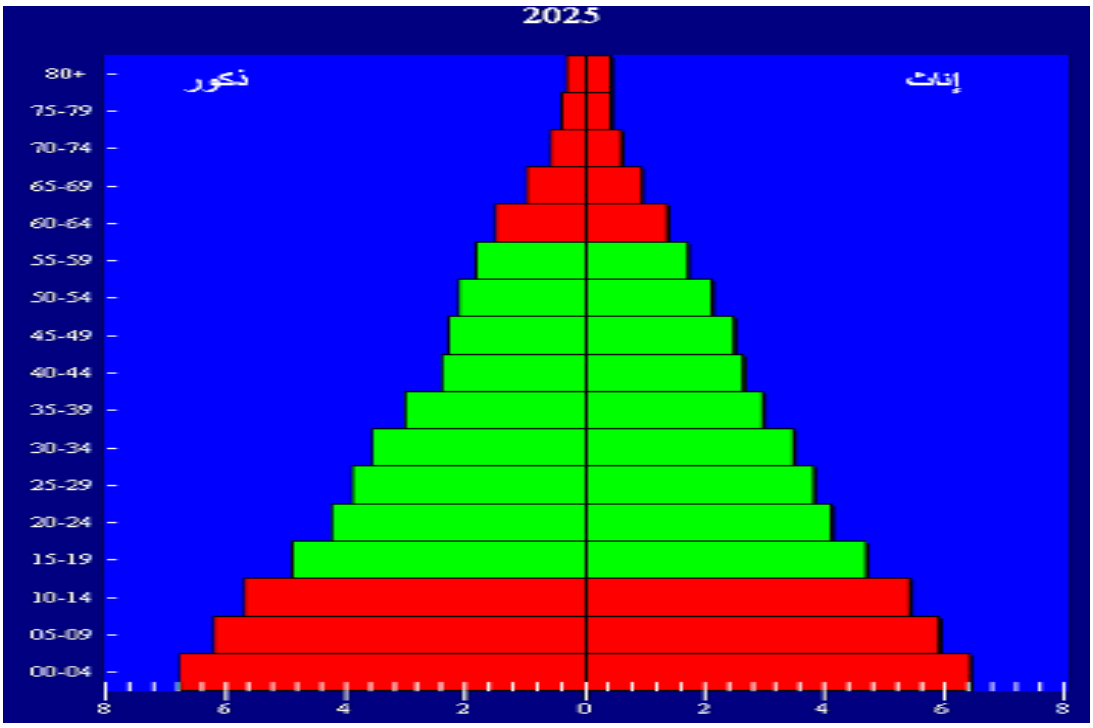

5. 1. 6: التركيب والتوزيع الأسري:

تظهر التقديرات بأن عدد الأسر الخاصة في منطقة الدراسة سيبلغ 25838 أسرة في عام 2010 بمتوسط حجم أسرة مقداره 4.8 فرد / أسرة، ويقدر عدد الأسر الخاصة في عام 2015 بحوالي 32270 أسرة بمتوسط حجم أسرة مقداره 4.6 فرد / أسرة، في حين أنه سيبلغ عدد الأسر في عام 2020 ما يقارب 39617 أسرة، بمتوسط حجم أسرة مقداره 4.4 فرد / أسرة، أما بالنسبة لتقديرات عام 2025 فإنها تشير إلى إمكانية وجود 49148 أسرة في منطقة الدراسة بمتوسط حجم أسرة مقداره 4.1 فرد / أسرة.

ومن خلال دراسة التوقعات المستقبلية الديموغرافية السابقة نستطيع أن نستنتج الكثير من الأمور من ضمنها اتجاه معدلات الخصوبة إلى الانخفاض ومتوسط السن عند الحمل ونسبة الأطفال للنساء، وانخفاض معدل الوفيات الخام ومعدل المواليد الخام وانخفاض نسبة الأطفال من إجمالي عدد السكان وانخفاض معدل الزيادة الطبيعية والنمو السنوي للسكان ومتوسط حجم الأسرة، بالإضافة إلى تحسن وارتفاع أمد الحياة المتوقع والوقت اللازم لتضاعف السكان...إلخ. إن كل ذلك يعطي مؤشر قوي على أن هناك اتجاه فعلي لتحسن الواقع التنموي السكاني لمنطقة الدراسة ولكن بشكل طفيف وبطء، حيث أن التغير يتم حاليا بشكل تدريجي، وبالتالي فإنه سيحتاج لبعض الوقت حتى يحصل التغيير الجذري المطلوب.

ويمكن تفسير سبب التحسن الحاصل والمتوقع على الواقع السكاني بمختلف جوانبه سابقة الذكر، إلى تحسن الأوضاع والخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، بالإضافة إلى ازدياد القدرة على التخلص من الأمراض السارية والمعدية بسبب توفير الطعومات والأودية اللازمة والعلاجات الطبية المساعدة في تحسين حياة المواطنين ومحاربة الأمراض، بالإضافة إلى ازدياد الوعي المجتمعي والصحي بالكثير من قضايا الصحة والثقافة الصحية والمجتمعية.

مع الأخذ بعين النظر التغير الجذري في طبيعة الأنشطة المجتمعية التي أدت إلى ازدياد الراحة البدنية لدى المواطنين وتقليل المجهود والضغط البدني والابتعاد عن أنماط العمل القائمة على المجهود الجسماني الشديد كما هو الحال في السابق والتوجه للعمل المكتبي (مع وجود بعض السلبيات أحيانا)، مع إضافة تغير أساليب وأنماط الحياة المختلفة والتي أدت وستؤدي بدورها إلى تحسين نوعية حياة المواطنين.

ومن الجدير بالذكر أن هناك ارتفاع في مستويات التعليم وخصوصا في صفوف الإناث، حيث يلاحظ إقبال شديد جدا من قبل الإناث نحو التعليم ومن ثم انخراط المرأة في سوق العمل وبشكل كبير وملحوظ وتغير النظرة الثقافية والإجتماعية اتجاه قضايا الإنجاب بأعداد كبيرة، حيث أصبحت الأجيال الشابة تميل إلى إنجاب أعداد أقل من الأطفال والرغبة في صغر حجم الأسرة وليس كبرها، فقد ساهم ذلك في الحد من ظاهرة الزواج المبكر ورفع سن الزواج والتقليل من معدلات الخصوبة، وبالتالي التأثير على معدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات النمو السنوي للسكان، وزيادة الوقت اللازم لتضاعف السكان، وإن لهذا الأمر بالغ الأهمية والتأثير على تقدير الاحتياجات والتوقعات المستقبلية من الخدمات لسكان منطقة الدراسة، فهناك بالتأكيد علاقة طردية تنص على أنه كلما زاد عدد السكان زاد الضغط على الخدمات والبنية التحتية، وبالتالي التأثير وبشكل قوي على مسيرة التنمية في منطقة الدراسة وأثر ذلك على تحسين نوعية حياة المواطنين المرتبطة بمستوى وطبيعة الخدمات المقدمة لهم، وبناء على ذلك سيتم تقدير ما يحتاج سكان المنطقة من خدمات واحتياجات مختلفة.

5. 2: التوقعات المستقبلية للخدمات:

5. 2. 1: المباني والمساكن:

تشير التقديرات اعتمادا على الواقع الحالي إلى أنه سيبلغ عدد المباني في عام 2010 حوالي 12100 مبنى، وليرتفع ليبلغ 15076 مبنى في عام 2015، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي، وليبلغ في عام 2025 حسب ما تشير إليه التقديرات 19361 مبنى.

شكل5. 11: توقعات تطور أعداد المباني في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة ما بين 2010 – 2025.

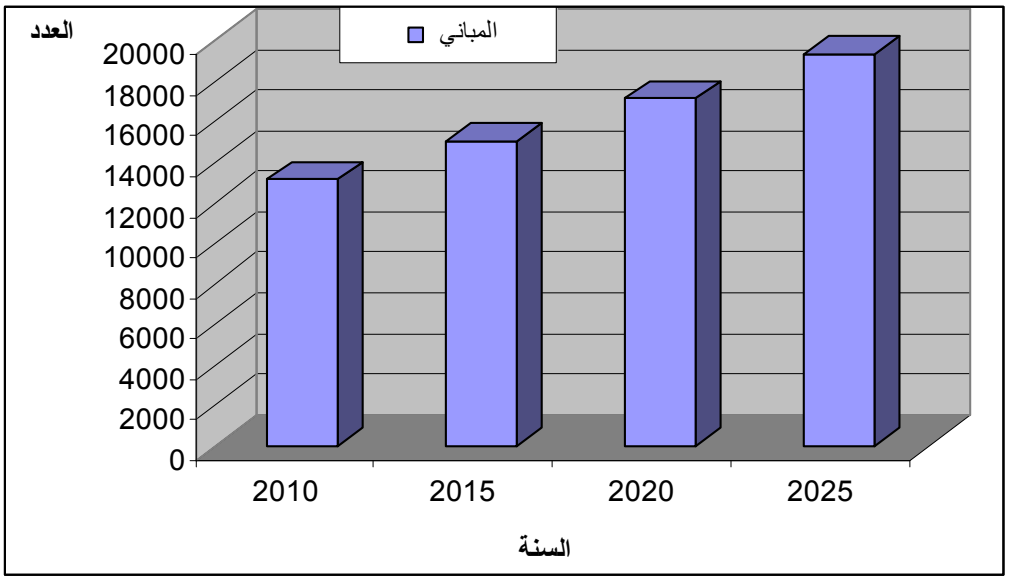

(المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Spectrum_ Rapid، 2010)

أما بالنسبة لتوقعات استخدام المباني لعام 2025، فإنه تشير التقديرات بأن الجزء الأكبر من المباني سيستخدم للسكن بواقع 12643 مبنى للسكن، في حين يقدر أن يكون عدد المباني مزدوجة الاستخدام ما بين السكن والعمل 2517 مبنى للسكن والعمل، أما المباني خالصة الاستخدام للعمل فقط فيبلغ عددها 2110 مبنى، بحيث تشكل الاستخدامات السابقة الذكر ما يقارب 89.2 % من إجمالي استخدامات المباني، في حين أنه ما تبقى عبارة عن 852 مبنى مغلق، و 929 مبنى خالي، و271 مبنى مهجور، و 93 مبنى غير مبين الاستخدام.

تشير التقديرات إلى أن عدد المساكن (الوحدات السكنية) المقدرة في منطقة الدراسة لعام 2010 يبلغ 24449 مسكن، أما في عام 2015 فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد الوحدات السكنية 27997 مسكن، ومن المقدر في عام 2025 أن يبلغ 35956 مسكن.

أما بالنسبة لأنواع المساكن (الوحدات السكنية) في عام 2025، فإنها على نحو يبلغ فيه عدد الفلل 816 فيلا، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي، ويضاف أيضا بأنه من المتوقع أن يبلغ عدد الشقق 27941 شقة، وعدد ما يصنف تقليديا بدار 6343 دار، و 83 غرفة مستقلة و29 خيمة و18 براكية و4 أخرى مع مراعاة وجود 723 مسكن غير مبين.

جدول 5. 1: التوزيع العددي لتوقعات المساكن المأهولة حسب نوع المسكن لعام 2025.

الرقم	نوع المسكن	العدد
1	فيلا	816
2	دار	6343
3	شقة	27941
4	غرفة مستقلة	83
5	خيمة	29
6	براكية	18
7	أخرى	4
8	غير مبين	723
9	المجموع	35956

(المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Spectrum_ Rapid، 2010)

ومن حيث عدد الغرف في المسكن لعام 2025 فإنه يقدر عدد المساكن التي يبلغ عدد غرفها من 1- 3 غرفة 13088 مسكن، أما المساكن التي تحتوي على عدد غرف من 4-5 غرفة فإنه سيبلغ عددها 16683 مسكن في حين أن المساكن التي عدد غرفها 6 غرف فأكثر سيبلغ عددها 3811 مسكن.

شكل 5. 12: التوزيع العددي لتوقعات أعداد الغرف في المساكن المأهولة في عام 2025.

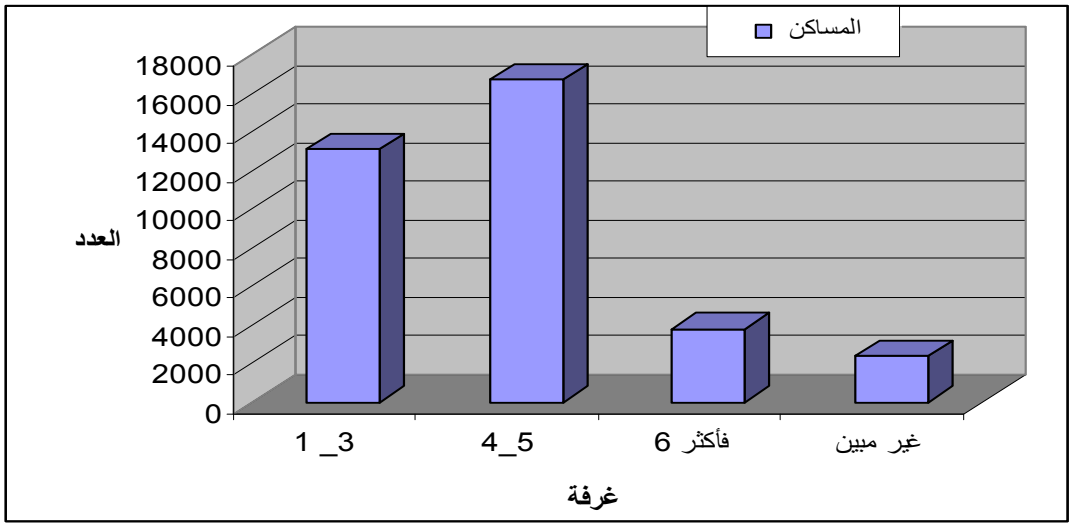

ومن خلال تحليل نتائج استمارة رضا السكان عن الخدمات المقدمة لهم، فقد أظهرت النتائج أن 53.3 % من السكان يشعرون بالرضى عن المباني والمساكن التي يقطنونها في حين أن 46.6 % يشعرون بحالة عدم رضى عن المباني والمساكن المقيمين فيها.

ومن أجل تحقيق رضى السكان وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم، فإنه من الضروري اعتماد معايير تخطيطية لقطاع الخدمات ومنها يتم بناء التوقعات المستقبلية الخاصة بهذا القطاع، ففي مجال الخدمات السكنية تخصص المعايير العالمية 60 م^2 / فرد (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010، بيانات غير منشورة)، وبالاعتماد على هذا المعيار فإنه من المتوقع أن تبلغ مساحة المساكن وخدماتها السكنية 8231220 م^2 وذلك في عام 2015، أما في عام 2025 فإنه من المفترض أن تبلغ 10570920 م^2 .

5. 2. 2: اتصال المساكن بالمياه والكهرباء والصرف الصحي وطرق التخلص من النفايات المنزلية:

بلغت نسبة المساكن في عام 2010 المتصلة بالشبكة العامة للمياه 96.8 % من المساكن و 97.3% بالشبكة العامة للكهرباء، و 59.2% بشبكة الصرف الصحي، وأظهرت نتائج استمارة تقييم رضى السكان أن هناك 66.6% من السكان غير راضيين عن خدمات الصرف الصحي، في حين تنخفض النسبة لتصل إلى 46.7% من السكان غير راضيين عن خدمات النفايات.

إن هذا الوضع غير مرغوب فيه، فهذه الخدمات أساسية وحيوية لكل مبنى ومسكن ويفترض فيها أن تكون على مستوى جيد من أجل الارتقاء بحياة المواطنين، وعلى هذا الأساس فمن الضروري وضع معايير تعتمد على أن يكون مصدر المياه الرئيسي متمثلا بالشبكة العامة للمياه وليس من خلال طرق أخرى أقل جودة، وبالنسبة للكهرباء فإنه من الضروري أن تزود كافة المساكن بالكهرباء من خلال الشبكة العامة، أما بالنسبة للصرف الصحي فمن الضروري أن تزود كافة المساكن بخدمات الشبكة العامة للصرف الصحي، ويضاف أيضا أن تكون كافة المساكن تتخلص من نفاياتها بواسطة إلقائها في أقرب حاوية، واستنادا لهذه المعايير فإنه من المفترض أن يشترك27997 مسكن في عام 2015 بالشبكة العامة للمياه والكهرباء والصرف الصحي والتخلص من النفايات المنزلية في أقرب حاوية، وبنفس المعيار فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد الوحدات السكنية في عام 2025 المستفيدة من ذلك 35956 مسكن.

5. 2. 3: طاقة التدفئة:

تعتبر خدمات الطاقة إحدى أبرز الخدمات المهمة والحيوية للمساكن والسكان والحياة العامة، لما لها من دور في التأثير المباشر على حياة المواطنين خصوصا أن جزء كبير من المواطنين يشعرون بعدم الرضى اتجاه خدمات الطاقة، فمن خلال تحليل نتائج الاستمارة نجد أن 51.8% غير راضيين عن خدمات الطاقة، ومن هنا فإنه يجب

التطرق لمواضيع هامة من ضمنها طاقة التدفئة، بحيث سيبقى الغاز والكاز أكثر طاقة مستخدمة في مجال التدفئة وذلك كما تشير إليه التوقعات لعام 2025 بواقع 10589 مسكن يستخدم الغاز، و10751 مسكن يستخدم الكاز، في حين أنه سيستخدم 3847 مسكن الكهرباء، و360 مسكن الفحم، و3775 مسكن السولار.

5. 2. 4: التركيب الإقتصادي:

تعتبر دراسة التوقعات المستقبلية للتركيب الاقتصادي لمنطقة الدراسة أمرا مهما للغاية، بحيث يشكل ذلك ركيزة مهمة في التطور والنمو الاقتصادي لمنطقة الدراسة، ويتضح لنا من خلال تقديرات هذه الدراسة بأنه ستبلغ نسبة السكان في سن العمل 58.37 % من إجمالي عدد السكان وذلك في عام 2010، ولترتفع وبشكل طفيف لتبلغ 58.94 % في عام 2025، أما بالنسبة للسكان خارج سن العمل فإنه من المتوقع أن تبلغ نسبتهم 41.64 % من إجمالي عدد السكان خلال عام 2010، أما بالنسبة لتوقعات عام 2015 فإنها ستبلغ 41.37 % من إجمالي عدد السكان ولتبلغ في عام 2025 ما يقارب 41.07 % من إجمالي عدد السكان.

وتشير التقديرات أنه من المتوقع أن يبلغ عدد المشتغلين في منطقة الدراسة 29950 مشتغل في عام 2010، في حين أنه سيبلغ 39006 مشتغل في عام 2020، وأما في عام 2025 فإنه سيبلغ عدد المشتغلين 44046 مشتغل، وأما من ناحية أعداد المتعطلين فإنه يقدر عددهم بحوالي 2636 متعطل في عام 2010، وليرتفع هذا الرقم وليبلغ 3876 نسمة في عام 2025.

وتظهر توقعات أعداد المنشآت أنه يقدر عددها في عام 2010 بحوالي 7830 منشأة وذلك كما هو مبين في الشكل التالي، وأما في عام 2015 فإنه يقدر عددها بحوالي 8967 منشأة، وهذا الارتفاع في أعداد المنشآت ينعكس أيضا على عام 2020 بحيث يقدر أن يبلغ عدد المنشآت 10198 منشأة، وأما في عام 2025 فإنه من المتوقع أن يصل عدد المنشآت إلى 11515 منشأة.

شكل 5. 13: توقعات تطور أعداد المنشآت في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة ما بين 2010 – 2025.

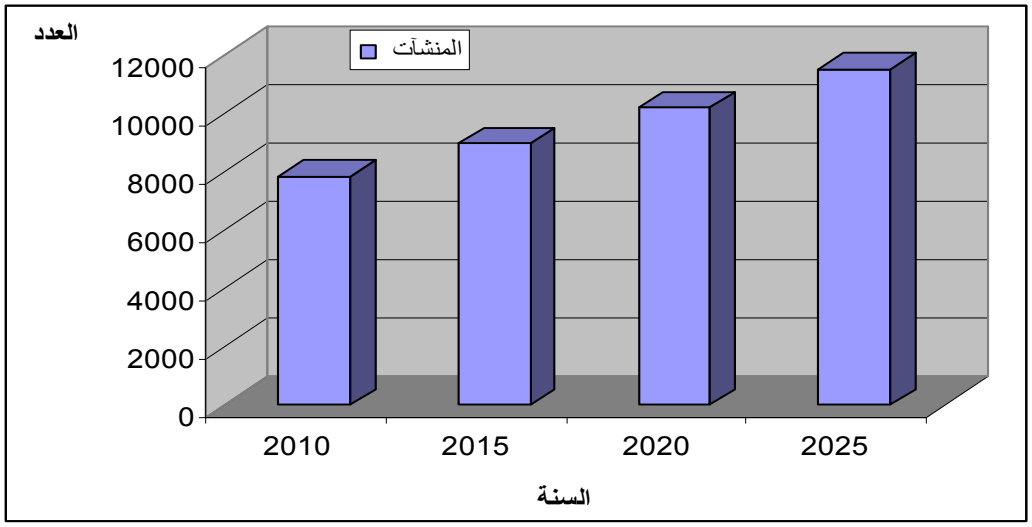

أما بالنسبة لتقديرات توزيع أعداد المنشآت حسب الحالة العملية لعام 2025 فإنه تشير هذه التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يبلغ عدد المنشآت العاملة 10030 منشأة في حين أنه سيبلغ عدد المنشآت المتوقفة 461 منشاة، أما بالنسبة للمنشآت الواقعة تحت التجهيز فستبلغ 127 منشأة، وسيكون هناك 783 منشأة ذات نشاط مساند، أما المغلقة نهائيا فإنه سيكون عددها 115 منشأة.

ويتضح لنا من خلال دراسة النشاط الإقتصادي للمنشآت في منطقة الميتروبوليتان بناء على توقعات لعام 2025 بأنه سيكون هناك 9596 منشاة عاملة في القطاع الخاص والأهلي والشركات الحكومية، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي، ومن خلال ذلك نستشف أن التوزيع العددي لهذه المنشآت حسب النشاط يتمحور حول مجموعة محددة من الأنشطة، بحيث يقدر بأنه سيكون 4318 منشأة عاملة في مجال تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية يليها 1286 منشأة عاملة في مجال الصناعات التحويلية ومن ثم 1027 منشاة عاملة في مجال الأنشطة العقارية و الإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية، مع ملاحظة وجود 940 منشاة عاملة في أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى، و566 منشاة عاملة في الصحة والعمل الإجتماعي، و509 منشأة في مجال الفنادق والمطاعم، ويتوزع بقية المنشآت على عدد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول 5 .2: توقعات التوزيع العددي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب النشاط الاقتصادي في منطقة الميتروبوليتان لعام 2025.

الرقم	النشاط	العدد
1	الزراعة والصيد والحراجه	115
2	التعدين واستغلال المحاجر	10
3	الصناعة التحويلية	1286
4	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	10
5	الإنشاءات	115
6	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	4318
7	الفنادق والمطاعم	509
8	النقل والتخزين والاتصالات	259
9	الوساطة المالية	192
10	الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	1027
11	التعليم	249
12	الصحة والعمل الإجتماعي	566
13	أنشطة الخدمة الإجتماعية والشخصية الأخرى	940
14	المجموع	9596

(المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Spectrum_ Rapid، 2010)

وتظهر المعايير العالمية الحاجة لتوفير 2.5 م^2 / فرد (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية 2010، بيانات غير منشورة) من الخدمات التجارية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، واعتمادا على هذا المعيار فإنه من المتوقع في عام 2015 أن تبلغ مساحة الخدمات التجارية 342968 م^2، وأما في عام 2025 فإنه من المفترض أن تبلغ 440455 م^2.

5. 2. 5: قطاع التعليم:

أ. رياض الأطفال:

إنه في ظل ازدياد أعداد السكان في المستقبل، فإن ذلك سيرافقه ازدياد في الطلب على الخدمات المختلفة، ومن ضمنها رياض الأطفال، والتي تشير التقديرات بأنه سيبلغ عدد 2396 طالب في عام 2010، وذلك كما هو

موضح في الجدول التالي، وليرتفع ليبلغ 2744 طالب في عام 2015، وأما في عام 2020 فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد هؤلاء الطلاب 3121 طالب، وليواصل ارتفاعه إلى 3524 طالب في عام 2025.

وفي ظل توقعات ارتفاع أعداد الطلاب فإنه يقدر ارتفاع عدد رياض الأطفال متناسبا بشكل طردي مع ارتفاع أعداد الطلاب، بحيث تشير التقديرات بأنه سيبلغ عدد رياض الأطفال في عام 2015 ما يقارب 30 روضة، أما في عام 2020 فإنه يقدر بأن يبلغ عدد رياض الأطفال 34 روضة، في حين تشير التوقعات إلى ارتفاع عدد رياض الأطفال إلى 39 روضة في عام 2025.

وفي ظل ارتفاع أعداد الطلاب وازدياد عدد رياض الأطفال وعدد الصفوف فإنه تشير التقديرات إلى ارتفاع أعداد المعلمين، بحيث يقدر عدد المعلمين في عام 2010 بحوالي 109 معلم، أما في عام 2015 فإنه يقدر عدد المعلمين بحوالي 125 معلم، وفي عام 2020 يقدر بحوالي 142 معلم، ليبلغ ما يقارب 160 معلم.

أما بالنسبة لأعداد الموظفين الإداريين فإنه يقدر بأن يبلغ العدد في عام 2010 حوالي 26 إداري، وفي عام 2015 ما يقارب 30 إداري، وفي عام 2020 حوالي 34 إداري، وفي عام 2025 حوالي 39 إداري.

أما بالنسبة لعدد الصفوف والشعب المتوقعة، فإن التقديرات تشير إلى بلوغ عدد الصفوف ما يقارب 103 صف في عام 2010، أما في عان 2015 ، فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد الصفوف ما يقارب 118 صف، وفي عام 2020 يقدر عدد الصفوف بحوالي 134 صف، وفي عام 2025 يقدر بحوالي 151 صف.

أما بالنسبة لغرف الخدمات غير الصفية، فغنه يقدر أن يبلغ عددها في عام 2010 حوالي 88 غرفة غير صفية، وليرتفع هذا العدد إلى 101 غرفة غير صفية في عام 2015، أما بالنسبة لعام 2020 فمن المتوقع أن يبلغ عدد الغرف غير الصفية حوالي 115 غرفة غير صفية، وليرتفع في عام 2025 ليصل إلى ما يقارب 130 غرفة غير صفية.

جدول 5 .3: التوقعات المستقبلية لرياض الأطفال في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة ما بين 2010 – 2025.

الموضوع / السنة	2010	2015	2020	2025
عدد الطلاب	2396	2744	3121	3524
عدد رياض الأطفال	26	30	34	39
عدد المعلمين	109	125	142	160

عدد الإداريين	26	30	34	39
عدد الصفوف	103	118	134	151
عدد الغرف غير الصفية	88	101	115	130

(المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Spectrum_ Rapid، 2010)

ب. المدارس:

يشكل قطاع المدارس قطاعا مهما في حياة المواطنين بحكم أن نسبة عالية من سكان منطقة الدراسة تتلقى خدمات تعليمية مباشرة من خلال المدارس، وتشير التقديرات أنه سيرتفع عدد الطلبة في منطقة الدراسة ليبلغ في عام 2010 ما يقارب 31148 طالب، ويقدر أن يصل إلى 35669 طالب في عام 2015، وليواصل ارتفاعه ليبلغ حوالي 40567 طالب في عام 2020، أما في عام 2025 فتشير التقديرات أنه سيبلغ عدد الطلاب حوالي 45807 طالب.

وإن زيادة عدد الطلبة تؤدي إلى ازدياد الضغط على مرافق التعليم، وبالتالي الحاجة لتطوير هذا القطاع الحيوي، والذي حقق نسبة رضا عالية استنادا لنتائج الإستمارة بلغت 65 % من المبحوثين، وعلى هذا الأساس فإن هناك حاجة للتخطيط له مستقبلا وبشكل دقيق، وبناء على ذلك تم الأخذ بالحسبان مجموعة من المعايير من ضمنها ما يلي:

- 25 طالب / صف.
- 20 طالب / معلم.
- 14 صف / مدرسة.
- 15 غرفة تخصصية غير صفية / مدرسة.
- 1.7 م^2 صفي / طالب.
- 2.1 م^2 غرف تخصصية غير صفية / طالب.
- 6.25 م^2 مساحات فراغ وملاعب / طالب.

(وزارة التربية والتعليم العالي واليونيسكو 2000، ص 270-275)

وعليه فإنه تشير التقديرات إلى أنه سيبلغ عدد المدارس في عام 2015 حوالي 102 مدرسة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي، وفي عام 2025 حوالي 131 مدرسة، أما بالنسبة لعدد المعلمين، فإنه تشير التقديرات

بأن عدد المعلمين سيرتفع باضطراد ليبلغ 1784 معلم في عام 2015، أما بالنسبة لتقديرات عام 2025 فإنها تشير إلى أنه سيبلغ عدد المعلمين حوالي 2290 معلم.

أما بالنسبة لعدد الصفوف فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد الصفوف في العام 2015 ما يقارب 1427 صف، في حين أنه من المقدر أن يصل إلى 1832 صف في عام 2025، ومن حيث عدد الغرف غير الصفية فإنه من المقدر أن يبلغ عددها 1530 غرفة غير صفية وذلك في عام 2015، ليرتفع بعد ذلك إلى 1965 غرفة غير صفية في عام 2025، أما بالنسبة للمساحات الفراغ والملاعب فمن المفترض أن يكون هناك 222931 م^2 في عام 2015، أما في عام 2025 فإنه من المتوقع أن تصل إلى 286294 م^2.

جدول 5 .4: التوقعات المستقبلية للمدارس في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة ما بين 2010 – 2025.

الموضوع / السنة	2010	2015	2025
عدد الطلاب	31148	35669	45807
عدد المدارس	74	102	131
عدد المعلمين	1597	1784	2290
عدد الصفوف	1070	1427	1832
عدد الغرف غير الصفية	488	1530	1965
مساحات الفراغ والملاعب	–	222931 م^2	286294 م^2

(المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Spectrum_ Rapid، 2010)

5. 2. 6: قطاع السياحة والترفيه:

تعتبر عملية إجراء توقعات وتقديرات لتطور القطاع السياحي في منطقة الميتروبوليتان من الأمور الصعبة بل وشبه المستحيلة، شأنها شأن سائر المناطق الفلسطينية، وذلك لما تشهده المنطقة من تقلبات سياسية واقتصادية وأمنية وسكانية واجتماعية ...إلخ، وذلك على مدى سنوات طويلة وعديدة ويضاف إلى ذلك عدم رضا 70 % من المواطنين عن هذا القطاع حسب نتائج الإستمارة، ومن هذا المنطلق فإنه في عملية بناء التوقعات المستقبلية سيعتمد عام 2008 كسنة الأساس لكامل التوقعات، ولذلك فإنه تشير التقديرات بأن يبلغ عدد الفنادق في عام 2010 حوالي 16 فندقا، وليتطور في عام 2015 ليبلغ 18 فندقا، وليصل إلى 21 فندق في عام 2020، وأما في عام 2025 فإنه تشير التقديرات لبلوغ عدد الفنادق 23 فندق. أما بالنسبة لعدد الغرف فإنه تشير التوقعات لعام 2010 بأنه سيكون هناك 617 غرفة في حين أنه سيكون هناك 694 غرفة في عام 2015، و809 غرفة

في عام 2020، و886 غرفة في عام 2025، ومن حيث عدد الأسرة فإنه سيكون هناك 1437 سرير في عام 2010، و 1616 سرير في عام 2015، و 1886 سرير في عام 2020، وأما في عام 2025 فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد الأسرة 2065 سرير.

وتشير التوقعات أيضا لتطور أعداد العاملين في قطاع الفنادق من 245 عامل في عام 2015 إلى 313 عامل في عام 2020، وإن هذا يرتبط أيضا بعدد النزلاء حيث يظهر الشكل التالي، تطور أعداد النزلاء في عام 2015 من 36090 نزيل إلى 42105 نزيل في عام 2020 وليواصل تطوره ليبلغ 46115 نزيل في عام 2025، وأيضا يظهر لنا بأن عدد ليالي المبيت سيرتفع من 95231 ليلة في عام 2015 إلى 111103 ليلة في عام 2020 وليبلغ في عام 2025 عدد ليالي المبيت 121684 ليلة، ومن الضروري أيضا الأخ بعين النظر الارتفاع في أعداد شركات الخطوط الجوية ووكالات السياحة والسفر ومكاتب تأجير السيارات والمطاعم السياحية والملاهي وأيضا ضرورة ازدياد المناطق الخضراء.

شكل 5. 14: توقعات تطور أعداد النزلاء وليالي المبيت في منطقة الميتروبوليتان خلال الفترة ما بين 2010 – 2025.

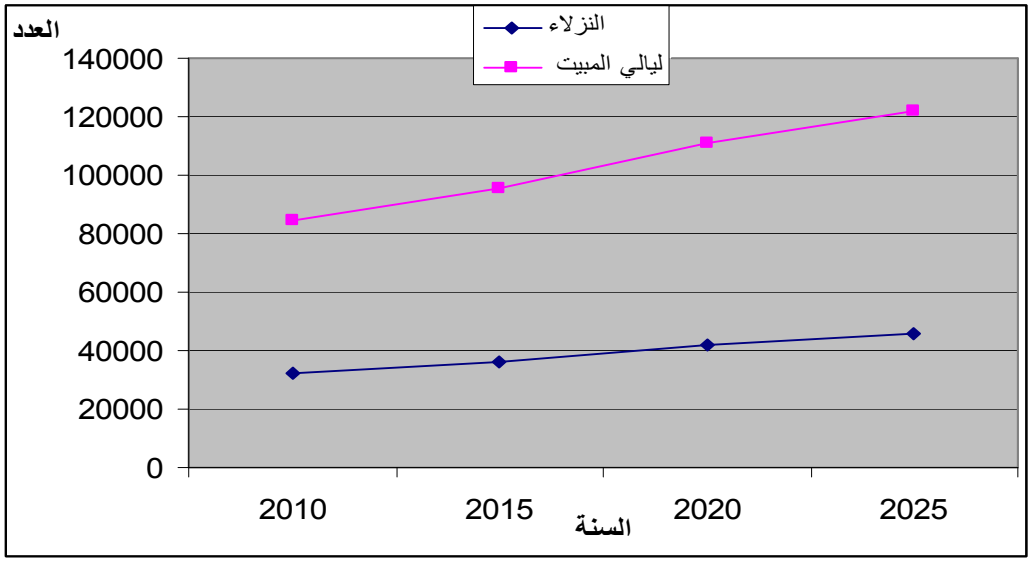

5. 2. 7: قطاع المياه:

تعتبر المياه عنصرا أساسيا للحياة ومتطلبا ضروريا للتنمية والتطور، ومن هذا المنطلق فإن ما يعيق التنمية هو استمرارية أزمة المياه، وهذا الأمر كان واضحا وبشكل جلي من خلال عدم رضى 60% من المبحوثين في

إجابتهم على الاستمارة ضمن هذا القطاع، وبناء على ذلك فإن هناك حاجة ماسة لدراسة مستقبل قطاع المياه في منطقة الدراسة لما له من حساسية وتأثير كبير على مستوى الخدمات المقدم للسكان في كافة المجالات والأصعدة، وتشير التقديرات بأنه سيبلغ عدد مشتركي المياه 31526 مشترك في عام 2010، وأما في عام 2015 فإنه من المتوقع أن يبلغ 36102 مشترك، و 41059 مشترك في عام 2020 و 46364 مشترك في عام 2025.

أما بالنسبة لكمية المياه المزودة لمنطقة الدراسة فإنها ستعتمد على معيار عالمي مقداره 150 لتر/ يوميا / فرد، وبالتالي فإنه تقدر كمية المياه المستهلكة في عام 2015 بحوالي 7510988 م^3 / سنويا، وأما في عام 2025 فإنه من المتوقع أن تبلغ حوالي 9645964 م^3 / سنويا، ومن خلال دراسة واقع المياه، فإن هناك مشكلة حقيقية وهي مشكلة الفاقد من المياه والتي إذا لم يتم إيجاد حلول سريعة وجذرية لها فإن استمرار هذا الواقع سيؤثر حتما على المستقبل، ومن هذا المنطلق يجب أن تكون نسبة الفاقد لا تتجاوز 1% في المستقبل.

5. 2. 8: قطاع الكهرباء:

تعتبر الكهرباء مصدر الطاقة الأكثر أهمية في منطقة الدراسة، بحيث أن غالبية القطاعات الخدماتية المختلفة إن لم يكن كلها تعتمد على الكهرباء، ويلاحظ في الآونة الأخيرة ارتفاع أعداد المشتركين وكميات الاستهلاك، وهذا بالتأكيد ينعكس على المستقبل الكهربائي لمنطقة الدراسة بحيث تظهر التقديرات أنه سيبلغ عدد المشتركين في خدمة الكهرباء 35633 مشترك في عام 2015، وليرتفع ليبلغ 40526 مشترك في عام 2020، وليصل على 45762 مشترك في عام 2025.

أما بالنسبة لكمية الإستهلاك من الطاقة الكهربائية فإنه تم احتسابها من خلال متوسط معايير عالمية يتمثل بحوالي 3240 كيلو واط / ساعة/ سنويا/ فرد،وبناء عليه فإنه تقدر كمية استهلاك الكهرباء في عام 2015 بحوالي 444485880 كيلو واط / ساعة/ سنويا، وأما في عام 2025 فإنها تقدر بحوالي 570829680 كيلو واط / ساعة/ سنويا. (nationmaster, 9/11/2010)

5. 2. 9: قطاع الصحة:

يعتبر قطاع الصحة قطاعا هاما جدا وذلك من خلال التأثير المباشر على صحة المواطنين وحياتهم، ولهذا هناك حاجة لتطويره بطريقة تضمن التخطيط السليم والإدارة الفعالة للموارد وتلبية احتياجات السكان، وعليه فإن هناك حاجة لاعتماد مجموعة من المعايير:

- 1 سرير / 200 نسمة.
- مساحة المستشفيات تعتمد على 100 م^2 / سرير.
- 1 صيدلية / 4000 نسمة. (وزارة الصحة – وحدة التراخيص، مقابلة، 2010)
- 3 طبيب / 1000 نسمة.
- 9.8 ممرض وفني / 1000 نسمة.

(وزارة التخطيط والتنمية الإدارية 2010، بيانات غير منشورة) (وزارة الصحة 2010، بيانات غير منشورة)

وبناء على ذلك تشير التقديرات لعام 2015 أن منطقة الدراسة ستكون بحاجة إلى 686 سرير و68600 م^2 من مساحات خاصة بالمستشفيات، و34 صيدلة، بالإضافة إلى 412 طبيب وما يقارب 1344 ممرض وفني، أما بالنسبة لعام 2025 فإنه تشير التقديرات لحاجة منطقة إلى 881 سرير و88100 م^2 من مساحات خاصة بالمستشفيات، و44 صيدلة، بالإضافة إلى 529 طبيب وما يقارب 1727 ممرض وفني.

5. 2. 10: قطاعات خدماتية أخرى:

هناك العديد من الخدمات التي يلزم أن يتلقاها المواطنين في منطقة الدراسة من ضمنها الملاعب والمتنزهات ومواقف السيارات...إلخ، وإن هذه الخدمات يجب أن تخضع لمعايير التخطيط لضمان تحقيقها الحد الأدنى المطلوب من أجل تغطية وتلبية احتياجات السكان، ومن هذا المنطلق فإن هناك حاجة لإيجاد مراكز بريد تبلغ مساحتها 5,487 م^2 وذلك في عام 2015، أما في عام 2025 فإنه من المفترض أن تكون المساحة 7047م^2 وذلك كما هو موضح في الجدول التالي، وأما بالنسبة للمقابر فهناك حاجة لتوفير مساحة مقدارها 192062 م^2 وذلك في عام 2015، أما في عام 2025 فإنه من المتوقع أن تحتاج منطقة الدراسة إلى 246655 م^2 ، وعلى صعيد المراكز الاجتماعية فإنه من المفترض أن يتوفر في منطقة الدراسة في عام 2025 خدمات اجتماعية بمساحة إجمالية مقدارها 19380 م^2 .

ويمكن القول أن قطاع الخدمات التجارية يحتاج في عام 2015 ما يقارب 342968 م^2 ، في حين أنه في عام 2025 ستحتاج المنطقة إلى 440455 م^2 ، مع الأخذ بالحسبان الحاجة لمواقف سيارات بهدف ملائمة الزيادة الكبيرة في عدد السيارات ولذلك فإن هناك حاجة متوقعة تبلغ 274374 م^2 في عام 2015، أما في عام 2025 فإنه من المتوقع أن تبلغ 352364 م^2 ، ويضاف إلى ذلك الحاجة المتوقعة إلى 140946 م^2 من المتنزهات العامة في عام 2025، و669492 م^2 من أجل توفير ملاعب لمنطقة الدراسة.

ومن ضمن الاحتياجات الخدماتية والتخطيطية الأخرى التي يحتاجها السكان، توفر مساحات مفتوحة والتي من المفترض أن تكون في عام 2015 حوالي 1,920,618 م^2 ، وأما في عام 2025 فإنه من المتوقع أن تبلغ المساحات المفتوحة 2,466,548 م^2، ومن المواضيع الهامة دراسة مستقبل الطرق والشوارع لما لها من أثر على قطاع النقل والمواصلات خصوصا في ظل عدم رضى ما يقارب 60% من الأفراد الذين أجابوا على سؤال الرضا عن خدمات النقل والمواصلات، فمن الضروري أن يكون هناك تناسب بين عدد السكان وحجم شبكة الشوارع في منطقة الدراسة لضمان حل الكثير من المشاكل الخدماتية وأهمها أزمة المرور، وعليه فإنه من المتوقع أن تبلغ مساحة الشوارع والطرق 3,704,049 م^2 وذلك في عام 2015، وأما في عام 2025 فإنه من المفترض أن تصل مساحتها إلى 4,756,914 م ^{2} .

جدول 5. 5: المساحات المتوقعة لبعض القطاعات الخدماتية في منطقة الدراسة لأعوام 2015 و 2025.

الرقم	الخدمة / السنة	2015	2025	المعيار (م^2 / فرد)×
1	مركز بريد	5,487	7,047	0.04
2	مقابر	192,062	246,655	1.4
3	مركز اجتماعي	15,091	19,380	0.11
4	خدمات تجارية	342,968	440,455	2.5
5	مواقف سيارات	274,374	352,364	2
6	متنزهات	109,750	140,946	0.8
7	ملاعب	521,311	669,492	3.8
8	مساحات مفتوحة	1,920,618	2,466,548	14
9	شوارع وطرق	3,704,049	4,756,914	27

× مصدر المعايير (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010، بيانات غير منشورة)

5. 3: الفجوة بين الواقع والمتوقع:

يتسم الواقع الخدماتي في منطقة الدراسة بالنقص والضعف في الكثير من المجالات، فيلاحظ أنه عندما تم تطبيق معايير تخطيط الخدمات حسب أسس محلية وعالمية، أن هناك العديد من القطاعات لم تصل إلى الحد الأدنى المطلوب، بل كان الفارق بين ما هو موجود حاليا وبين ما يجب أن يكون حسب المعايير المطبقة، فارقا كبيرا يصل أحيانا إلى أضعاف مضاعفة، إن هذا مؤشر قوي يمكن من خلال تشخيص الواقع الخدماتي، فعندما يتواجد كل هذا الفارق في قطاعات هامة مثل المياه والكهرباء والصحة...إلخ، فإن منطقة الدراسة بحاجة لتدخل جذري وسريع لتطوير وتحسين الواقع.

تشكل المعايير السابقة المطبقة في عملية تخطيط الخدمات وبناء التوقعات المستقبلية، الحد الأدنى الذي يمكن أن يوفر حياة مناسبة للإنسان، وهي لا تعني بالضرورة الوضع المثالي، فقد تتوفر في الدول الحديثة مؤشرات أفضل بكثير من مؤشر المعيار، والسبب في ذلك هو أن هذه المعايير تشكل المتطلب الأساسي والضروري لكل إنسان، فكلما زاد هذا الحد تحسن واقع الفرد، والنتيجة المستخلصة أن هذه المعايير هي متطلب حياة ضروري، يجب أن يكون متوفر في كل لحظة وظرف.

إن الواقع الخدماتي المعاش يمثل وضع غير مرغوب به، ولذا هناك حاجة لتطوير الواقع ليماثل على أقل تقدير المعايير الخدماتية، ولكن في ظل وجود هذا الفارق الكبير، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: هو كيف سنقلص الفارق ونحقق المعايير؟

يمثل هذا السؤال تحدي حقيقي لكافة مؤسسات وأفراد مجتمع الدراسة، فحتى نتمكن من تطبيقه على أرض الواقع فهناك حاجة لوضع سيناريوهات مختلفة للوصول إلى الهدف المرجو تحقيقه، ومن هذه السيناريوهات ما يلي:

السيناريو الأول: يتمثل هذا السيناريو من خلال الوصول لحد تطبيق المعايير من خلال أول سنة، وذلك على اعتبار أن هذه المعايير تمثل الحد الأدنى للإنسان ولا يجب أن يبقى أي فرد من دونها، ولكن مشكلة هذا السيناريو على الرغم من منطقيته هو أنه من الصعب تحقيق قفزة سريعة مرة واحدة، فالإمكانات المتوفرة لا تسمح بذلك.

السيناريو الثاني: إنشاء خطة خمسيه تستهدف الوصول إلى تطبيق هذه المعايير خلال أقصر فترة ممكنة لا تتجاوز عام 2015، وذلك على اعتبار أنه من الصعب القفز مرة واحدة لتحقيق الأهداف المرسومة خلال سنة واحدة، وإنما بحاجة لمراحل وسلاسل زمنية يتم فيها تطبيق مراحل العمل.

السيناريو الثالث: ويتمثل بتحديد آخر عام في التوقعات المستقبلية وهو عام 2025 للوصول إلى حد تطبيق المعايير، ميزة هذا السيناريو أنه طويل الأمد يتيح للجهات المختصة فترة زمنية طويلة لتحقيق الهدف، ولكن مشكلته أنه سيستغرق وقتا طويلا لتحقيق أهدافه وهذا الأمر غير مرغوب به، في ظل الحاجة الماسة والسريعة لتحسين الواقع المعاش.

يتضح من خلال استعراض السيناريوهات الثلاثة السابقة، أن أفضل السيناريوهات وأكثرها منطقية وفائدة هو السيناريو الثاني والمتمثل بتنفيذ خطة خمسيه حتى عام 2015، وميزة هذا المقترح أنه يوازن بين ما هو مطلوب من حاجات ضرورية والإمكانات المتوفرة لتحقيق المطلوب ضمن فترة زمنية معقولة.

الفصل السادس:

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

6. 1 الخاتمة

6. 2 الاستنتاجات

6. 3 التوصيات

6. 1: الخاتمة:

كانت مدن رام الله والبيرة وبيتونيا في مطلع القرن السابق مجرد قرى صغيرة الحجم متباعدة ذات طابع زراعي تقليدي، ولكنها في غضون فترة زمنية قصيرة شهدت نموا كبيرا لتصبح ذات أهمية بالغة، ويعود السبب في ذلك إلى ظروف مختلفة منها الزيادة الطبيعية والنمو السكاني المرتفع والذي ساهمت الحروب والأوضاع السياسية والهجرات القسرية في زيادته إلى أعلى المستويات، وقد شكل منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي ركيزة مهمة في تطور المنطقة، حيث أصبحت مقرا للعديد من المؤسسات الحكومية والخاصة والدولية، مما نهض بمستوى الحياة من ناحية اقتصادية واجتماعية وخدماتية وديموغرافية...إلخ، حتى غدت منطقة الدراسة مركز جذب سكاني من كافة الأراضي الفلسطينية وحتى للعائدين من الخارج، ومن خلال هذه النهضة وصلت المنطقة إلى حد اعتبارها منطقة حضرية ميتروبوليتانية أطلق تم التعارف عليه من خلال ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا.

إن الطفرة السكانية والحضرية الكبيرة التي شهدتها منطقة الدراسة، أدت إلى حصول ضغط كبير على المرافق الخدماتية المختلفة، وأصبح معدل نمو السكان أعلى من معدل تطور الخدمات، مما نتج عنه فجوة ما بين الواقع المعاش والاحتياج المطلوب، وبالتالي أصبحت منطقة الدراسة تعاني العديد من المشاكل الخدماتية منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: نقص المياه، ضعف وانقطاع التيار الكهربائي، عدم كفاية الخدمات الصحية، سوء حالة الشوارع، قلة المناطق الخضراء والمتنزهات والحدائق العامة، سوء إدارة أزمة النقل والمواصلات، ضعف أنظمة الخدمات العامة...إلخ، يضاف إلى ذلك دور الاحتلال الإسرائيلي في العمل على تغييب التخطيط التنموي السليم والحد منه، وذلك من خلال انتشار المستوطنات والجدار الفاصل...إلخ، وتأثير ذلك سلبا على منطقة الدراسة.

يعتبر قطاع الخدمات مهما وحيويا للحياة السكان ولأهميته تم التطرق لهذا الموضوع، وقد توصلت الدراسة لعدد من الإجابات والاستنتاجات كان أهمها أنه كلما ازداد عدد السكان بشكل كبير أدى ذلك إلى ازدياد الضغط على قطاع الخدمات، حيث تجلى ذلك وبشكل واضح في الزيادة الطبيعية العالية ومعدل النمو السكاني المرتفع لسكان منطقة الدراسة، وإن هذا الازدياد المضطرد في أعداد السكان والناتج عن أسباب سياسية واجتماعية وديموغرافية واقتصادية وإدارية...إلخ، أدى بالتأكيد في زيادة عدد مستخدمي الخدمات وبالتالي زيادة مقدار الضغط الواقع على الخدمات، فيكفي القول أن شوارع منطقة الدراسة تعاني من ازدحام مروري في العديد من المواقع، بالإضافة إلى نقص المياه، والضغط الشديد على المرافق الصحية والتعليمية بسبب كثرة عدد سكانها وازديادهم بطريقة لا تتناسب مع مقدار الزيادة في الخدمات كما ونوعا.

ومن الأمور الأخرى التي توصلت إليها الدراسة أنه كلما غاب التخطيط التنموي للخدمات أدى ذلك إلى سوء الخدمات المقدمة للسكان، ويتمثل هذا الأمر من خلال أن النمو في قطاع الخدمات لا يتناسب مع النمو السكاني، بحيث لا يتم التخطيط الحالي والمستقبلي اعتمادا على دراسة أعداد السكان ومقدار الخدمات التي يحتاجونها والتوفيق بين هذه معطيات من خلال خطط تطويرية فاعلة، فعلى مدى سنوات طويلة لم تشهد المنطقة خطط تنموية خدماتية فاعلة، إلا أن هذا الأمر من المتوقع أن يتغير خلال المستقبل القريب في ظل العمل على إعداد خطط تنمية من المعول عليها أن تكون ناجحة للنهوض بآفاق التنمية في منطقة الدراسة.

ومن الفرضيات المهمة التي تم إثباتها في هذه الدراسة أنه كلما تحسن الوضع الأمني والسياسي (توفر المناخ الأفضل للاستقرار) أدى ذلك إلى تحسن نوعية الخدمات، إن هذه الوضعية تشكل ركيزة أساسية في تحقيق التنمية والتطوير لمنطقة الدراسة، ففي السنوات التي شهدت فيها الأراضي الفلسطينية ومنطقة الدراسة ظروفا سياسية وأمنية صعبة، رافق ذلك تدهور في مستوى

الخدمات المقدمة للسكان، من حيث تقلص حجم الخدمات وتردي مستوى النوعية فيها، في حين أنه عندما شهدت منطقة الدراسة حالات من الهدوء والاستقرار السياسي والأمني حتى ولو بشكل نسبي، رافق ذلك نموا في مقدار الخدمات المقدمة للسكان وتحسنا في نوعيتها، بسب توافر الظروف المناسبة للاستثمار في هذا القطاع وتحسينه، وبناء على هذا المنطلق فإنه حتى يتمكن قطاع الخدمات من النهوض بواقعه بشكل يسمح له بتقديم خدمة أفضل للسكان فإن هناك حاجة ماسة لتحقيق مستويات متقدمة وطويلة الأمد من الاستقرار والهدوء الأمني والسياسي.

6. 2: الاستنتاجات:

- بلغ عدد سكان منطقة الميتروبوليتان 9581 نسمة في عام 1931، ليرتفع وليبلغ 35451 نسمة في عام 1961، بمعدل نمو سنوي سكاني مقداره 4.46%، أما في عام 1997 فقد بلغ عدد السكان 74759 نسمة بمعدل نمو سنوي منذ عام 1961 مقداره 2.09 %، وليبلغ عدد السكان 110095 نسمة في عام 2007 بمعدل نمو سنوي منذ عام 1997 مقداره 3.95%.
- إن معدل الوقت اللازم لتضاعف السكان مقداره 6.6 سنة / مرة تضاعف، وهذا الأمر أعلى بكثير من المعدل العالمي المقدر بمرة واحدة لكل 54 سنة.
- إن حالة الاضطراب والتقلب السياسي والأمني التي شهدتها المنطقة ساهمت وبكل قوة في إحداث حالة من التخلخل والزيادة السكانية من خلال حصول حرب 1948، و1967 والانتفاضة الأولى والثانية والحروب الإقليمية في المنطقة والظروف الاقتصادية الصعبة وحالة عدم الاستقرار...إلخ، وهذا بالتالي انعكس سلبا بحيث أدى إلى إضعاف قدرة التخطيط وتحقيق التنمية بالإضافة إلى زيادة الضغط الشديد على الخدمات المقدمة للسكان.
- يعتبر معدل الزيادة الطبيعية في منطقة الدراسة عاليا بحيث بلغت 21 بالألف في عام 2007، مع معدل مواليد خام مقداره 23.1 بالألف ومعدل وفيات خام مقداره 2.1 بالألف، وهذا ما ينعكس سلبا على زيادة الضغط على الخدمات وتدني مستواها وسوء توزيعها.
- تعاني منطقة الدراسة من هجرة وافدة مرتفعة في السنوات العشرة الأخيرة بسبب تحول المنطقة إلى مركز سياسي وإداري واقتصادي، مما يترتب على ذلك زيادة الضغط على مرافق الخدمات وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الخدماتية.
- بلغت نسبة النوع 100.5 ذكر / 100 أنثى في عام 2007.
- يعتبر مجتمع الدراسة مجتمع فتي وشاب بحيث تغلب عليه فئات صغار ومتوسطي السن بنسبة 88.3 % من السكان، مع الأخذ بالحسبان معدل قرينة الكبر لعام 2007 البالغ 9.4 %، وهذا يؤدي إلى ازدياد الطلب على الخدمات المختلفة.

- يبلغ عدد الأسر الخاصة 22548 أسرة خاصة في عام 2007، ويبلغ متوسط حجم الأسرة 4.9 فرد / أسرة، وعدد الأسر التي يبلغ عدد أفرادها 6 أفراد فأكثر 37 %، وتعتبر هذه المعدلات عالية ومرتفعة، ولها الكثير من التبعات والحاجات الخدماتية.
- تبلغ نسبة المتزوجين 54.2 % من إجمالي السكان 12 سنة فأكثر، وهذا الأمر يؤدي إلى رفع معدلات الإنجاب والخصوبة والزيادة الطبيعية.
- يشكل اللاجئين 47.5 % من إجمالي عدد سكان المنطقة.
- هناك نسبة لا بأس بها من السكان يعانون من إعاقات وصعوبات مما يعني حاجتهم لخدمات من نوع خاص تتناسب مع وضعيتهم.
- يوجد 12141 مبنى في منطقة الدراسة في عام 2007، يتركز الجزء الأكبر منها في مدينتي رام الله والبيرة، مع وجود تداخل واضح في استخدامات المباني وذلك بسبب غياب التخطيط.
- تعاني منطقة الدراسة من كثافة سكنية عالية متمثلة بوجود 22548 مسكن، الجزء الأكبر منها على شكل شقق، بحيث أن 62.7 % من المساكن فيها من 1-4 غرفة في المسكن، مع متوسط كثافة سكن مقدارها 1.3 فرد / غرفة.
- 96.8 % من المساكن متصلة بشبكة المياه العامة المحلية، وما تبقى يفتقد لهذه الميزة.
- يتصل 59.2 % من المساكن بخدمة الشبكة العامة للصرف الصحي، في حين أن بقية المساكن تعاني من انعدام هذه الخدمة.
- 97.3 %من المساكن متصلة بشبكة الكهرباء العامة، وتنعدم هذه الخدمة عند بقية المساكن.
- هناك انتشار واسع للسلع المعمرة وهذا يعني الحاجة لخدمات مساندة أفضل، في ظل ازدياد الضغط عليها.
- 93.2% من المساكن تلقي نفاياتها المنزلية في أقرب حاوية، وينعدم هذا الأمر لدى بقية المساكن.
- 93.1 % من المساكن تعتمد على الغاز كمصدر رئيسي للطاقة المستخدمة في الطبخ، في حين أنه تعتمد 60.1 % من المساكن على الغاز والكاز في التدفئة.
- 53.2 % من السكان في سن العمل و 38.4 % من السكان خارج سن العمل، و 6844 مشتغل و 2460 متعطل، وفي ظل معدل نشاط اقتصادي خام مقداره 53.2 % ومعدل نشاط اقتصادي صافي مقداره 24.96 %

ونسبة إعالة كلية مقدارها 72.2 % ونسبة إعالة حقيقية مقدارها 300.6 %، وبالتالي فإن كل هذه النتائج تؤكد تدني الوضع وارتفاع معدلات الإعالة مما يعني بالضرورة تدني مستوى الخدمات التي يحصل عليها الفرد.

- غالبية المهن التي يشغلها السكان هي مهن وظيفية وخدماتية وليست إنتاجية وذلك بسبب تحول المنطقة لمركز إداري وسياسي وخدماتي على مستوى الضفة الغربية وهذا الأمر يشكل ضغطا كبيرا على المرافق الموجودة في المنطقة.
- يوجد 7410 منشاة في منطقة الدراسة منها 6456 منشاة عاملة.
- شكلت المنشآت العاملة في القطاعات الخدماتية 84.1 % من منشآت القطاع الخاص والأهلي والشركات الحكومية في عام 2008، علما أن الجزء الأكبر منها عبارة عن منشآت مفردة غير معقدة التركيب لبساطة البنية الخدماتية والاقتصادية وهذا يعني عدم الوصول إلى مؤسسات ناضجة في هذا القطاع.
- يوجد 223 منشأة عاملة تابعة للحكومة المركزية في منطقة الدراسة، وهذا ما يفسر تحول المنطقة إلى مركز إداري وسياسي ووظيفي بالإضافة إلى منطقة جذب للسكان، مما يعني حصول ضغط متزايد على الخدمات المختلفة.
- تشير نتائج العام الدراسي 2008 / 2009 أن هناك 25 روضة بإجمالي عدد طلاب مقداره 2279 طالب، و98 شعبة، وبمعدل 23.3 طالب / شعبة، و 22 طالب / معلم.
- تظهر نتائج العام الدراسي 2008 / 2009 وجود 70 مدرسة في منطقة الميتروبوليتان بإجمالي عدد طلاب 29428 طالب و 1011 شعبة، و 29.1 طالب / شعبة و 19.5 طالب / معلم، وبمعدل ازدحام مقداره 1.22 $م^2$ / طالب.
- نستشف من خلال نتائج رياض الأطفال والمدارس أن مستوى خدمات التعليم في منطقة الدراسة أفضل من بقية مناطق الضفة الغربية، إلا أنه بشكل عام يعتبر مستوى خدمة سيئة ومتدني ويعاني من الازدحام والاكتظاظ والضغط والطلب المتزايد عليه في ظل عدم قدرته على موائمة احتياجات السكان المتزايدة.
- يوجد في منطقة الميتروبوليتان 8 مؤسسات تعليم عالي، تفتقر لوجود أي موظف متخصص في مجال البحث العلمي، وهذا ينعكس سلبتا على مستوى الخدمات التعليمية، ودور البحث العلمي في تحسين نوعية حياة المواطنين.

- هناك ازدحام شديد في الشارع الواصل ما بين منطقة الدراسة وجامعة بيرزيت (الجامعة التقليدية النظامية)، والتي تعتبر أكثر الجامعات جذبا لسكان المنطقة.
- هناك إقبال شديد في الآونة الأخيرة على قطاع التعليم العالي، مما يعني زيادة الطلب على خدماته.
- تظهر نتائج قطاع السياحة والترفيه لعام 21008 وجود 15 فندقا و 578 غرفة و 13477 سرير و 204 عامل و 30075 نزيل وبمعدل إقامة 2.64 ليلة / نزيل، ويمكن أن نستنتج أيضا تعرض هذا القطاع لحالة خطيرة جدا من التذبذب بسبب تؤثره بحالات المد والجزر في مجال الاستقرار السياسي والأمني، بحيث كلما زاد الاستقرار تحسن واقع هذا القطاع والعكس صحيح.
- تظهر نتائج عام 2009 لقطاع المياه وجود 30486 مشترك، بكمية مياه مزودة مقدارها 6098138 م^3، منها 4690875 م^3 و 1407263 م^3 مياه مفقودة بنسبة مقدارها 23.1 % وهذه تشكل مشكلة حقيقية، علما أن نصيب الفرد يبلغ ما يقارب 40.3 م^3 / سنويا، وهذا معدل متدني.
- إن الغالبية الساحقة من مياه المنطقة تخضع للجانب الإسرائيلي سواء إنتاجا أو شراء، وهذا يجعلها رهنا للتقلبات السياسية.
- تظهر نتائج عام 2009 لقطاع الكهرباء وجود 30278 مشترك يستهلكون ما مقداره 134619905 كيلو واط / الساعة / سنويا، بحيث يشكل الاستهلاك المنزلي 70.68 % من إجمالي الاستهلاك، والاستهلاك التجاري 26.26 %، وهذا مؤشر قوي جدا على أن طبيعة المنطقة ليست طبيعة صناعية إنتاجية، وإنما ذات طابع خدماتي وهذا يعني الضغط الكبير على شبكات الكهرباء والحاجة المتزايدة لها.
- يمكن أن نستنتج أن منطقة الدراسة وضعها أفضل من بقية مناطق الضفة الغربية في مجال الخدمات أو بلغة أكثر دقة أقل سوءا، فوضع الخدمات فيها بشكل عام متدني بحيث يعاني من الضغط وسوء التوزيع وقلة الموارد وغياب التخطيط.
- يقدر الطول الكلي لشبكة الطرق المعبدة بحوالي 320 كم، تتضمن شبكة الطرق ضمن منطقة الحاضرة 11 كم من الطرق الرئيسية، و 18 كم من الطرق الإقليمية، و 291 كم من الطرق المحلية.
- تصل نسبة كثافة الطرق في منطقة الحاضرة، بما يتعلق بالمساحة إلى 0.96 كم لكل كم^2، بالمقارنة مع تلك التي في الضفة الغربية والتي تصل إلى 0.53 كم لكل كم^2، بينما تصل كثافة الطرق بالنسبة لعدد السكان إلى

0.89 كم لكل 1000 شخص في منطقة الحاضرة، بالمقارنة مع تلك التي في الضفة الغربية والتي تصل إلى 1.9 كم لكل 1000 شخص.

- هنالك نقص كبير في نظام نقل عام فعال يخدم الحركة الداخلية للمسافرين ضمن كل من المدن والبلدات التي تقع في منطقة حاضرة رام الله – البيرة – بيتونيا.
- مستوى خدمات النقل والمواصلات منخفض والتشغيل لا يتم وفق برامج ثابتة ومحددة (وتحديدا بالنسبة لتشغيل الحافلات)، إضافة إلى ذلك ليس هناك احترام للطرق التي حددتها السلطات المعنية.
- هناك شح كبير في المساحات المخصصة لإيقاف المركبات وخاصة في المناطق المركزية لرام الله والبيرة.
- هناك نقص في المرافق الخاصة بالمشاة بالإضافة إلى عدم احترام حرمة الرصيف الخاصة بالمشاة.
- يوجد 9 مستشفيات في منطقة الدراسة في عام 2009، فيها 320 سرير، منها مستشفى حكومي واحد وهو مستشفى رام الله الحكومي والذي يعاني من الاكتظاظ والضغط الشديد، وهذا الأمر يجعل من الصعب توفير خدمة صحية مرموقة للمواطنين في ظل الحجم المتدني من الموارد المتاحة.
- يوجد 105 عيادة طبية، و132 مؤسسة تعمل في مجال المهن الطبية الأخرى من ضمنها 82 صيدلية و 19 مستودع للأدوية و 4 شركات ومصانع أدوية و 15 مركز بصريات و 12 مختبر أشعة وتحاليل طبية وعلاج طبيعي.
- إن من أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه تنمية قطاع الخدمات في منطقة الدراسة، هو أن هناك ازدياد في الطلب والضغط الشديد على المرافق العامة وضعف البنية التحتية وقلة الاستثمارات والموارد المالية والبشرية والعلمية وغياب التشريعات والقوانين الفاعلة وسوء التطبيق، وغياب الرؤيا والتخطيط الإستراتيجي بكافة مستوياته وضعف التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالأمر في ظل عدم وجود شراكة حقيقية بين القطاع الحكومي والخاص والأهلي، ويضاف إلى ذلك نقص حاد في مقومات الإنتاج وارتفاع معدلات الإستهلاك، وتركز الخدمات في مواقع دون أخرى مما يعني سوء التوزيع، ومشاكل التذبذب الحاد، مع الأخذ بعين النظر السيطرة الإسرائيلية على كافة الجوانب، وأثر ذلك على التنمية وتركز سياسة الإغلاق.
- أما بالنسبة لأبرز النتائج الخاصة بالتوقعات المستقبلية فهي تتمحور على أنه سيبلغ عدد السكان في عام 2005 حوالي 176182 نسمة.

- وتشير أبرز التوقعات للعام 2025 أنه سيبلغ عدد المباني 19361 مبنى، وأن يبلغ عدد المساكن 35956 مسكن، متصلة كلها بالمياه والكهرباء والصرف الصحي، وسيبلغ عدد المنشآت 11515 منشأة، وأن يكون هناك 3524 طالب في رياض الأطفال في ظل وجود 39 روضة، وأما عدد المدارس فيقدر عددها بحوالي 131 مدرسة فيها 45807 طالب، ومن المتوقع أن يبلغ عدد الفنادق 23 فندق، وان يكون هناك 9645964 م^3 من المياه المباعة، وأن يكون 570829680 كيلو واط /ساعة / سنويا، وأخيرا، فإنه من المتوقع أن تبلغ مساحة المستشفيات 88100 م^2 فيها 881 سرير.

6. 3: التوصيات:

- تطوير برامج على مستوى وطني تهدف للحد من معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة، من خلال خفض معدلات الإنجاب العالية، ومتوسط حجم الأسرة ورفع سن الزواج ومعدلات الإعالة...إلخ.
- الحد من الهجرة الداخلية الوافدة باتجاه منطقة الدراسة من كافة مناطق الضفة الغربية، وذلك من خلال إيجاد تنمية شاملة لكافة الأراضي الفلسطينية تخفف الضغط على منطقة الميتروبوليتان.
- يجب بناء منظومة متكاملة من التخطيط التنموي المستقبلي قائمة على الموازنة بين أعداد السكان ومقدار الخدمات المقدمة للسكان بهدف تحقيق التنمية الحضرية والمجتمعية.
- مراعاة احتياجات ذوي الصعوبات والإعاقات الخاصة ضمن حزم برامج الخدمات المختلفة، بحيث يتم ضمان حقوقهم في ذلك.
- ضرورة حل مشكلة الإسكان في المنطقة من خلال إيجاد مجمعات سكنية جديدة بمعايير جودة عالية تناسب شرائح المجتمع الاقتصادية المختلفة.
- تخفيف الضغط على مدينتي رام الله والبيرة، من خلال التوجه نحو المناطق الريفية المحيطة، بهدف تحقيق تنمية شاملة وتخفيف كثافة السكن المرتفعة.
- توفير خدمة جمع النفايات لكافة المساكن والمنشآت.
- التوجه نحو تطوير مجتمع تكنولوجيا المعلومات لما لها من دور في تطوير المجتمع.
- إيجاد مصادر طاقة بديلة تستخدم في كافة المجالات.
- توفير فرص عمل للأعداد الهائلة والمتزايدة من السكان وخصوصا فئات الشباب.
- تقليل التوجه للمهن الوظيفية والخدماتية وزيادة التوجه نحو المهن الإنتاجية ذات المردود العالي.
- تطوير نظام تنسيق موحد بين المؤسسات المختلفة من خلال إيجاد شراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والخاص والأهلي والدولي.
- العمل على إيجاد حاضنات أعمال متطورة ومتخصصة تساهم في تطوير قطاع خدمات التجارة.
- سن التشريعات والقوانين الخاصة بموضوع الخدمات وتفعيل تطبيقها على كافة المستويات.
- دعم قطاع التجارة والصناعة المحلية وحمايتها من سياسة الإغراق من خلال تعزيز قدرتها على المنافسة.

- دعم البحث العلمي وزيادة مخصصاته وموارده واعتماده وسيلة رئيسية للتنمية.
- تطوير صناعة تكنولوجيا معلومات فلسطينية قادرة على أن تقدم خدماتها للمواطنين بجودة عالية وبسعر مناسب لكافة الشرائح.
- تعزيز دور الحكومة الإلكترونية وتوفير حماية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزيادة الاستثمار وتطوير الكادر الوظيفي.
- تغطية كافة مساكن المنطقة بشبكة مياه عامة محلية.
- إيجاد مصادر بديلة للمياه ومحاربة الفاقد وزيادة الاستثمارات في هذا المجال.
- تعزيز السياحة الداخلية وزيادة الاستثمار وتوفير الكادر المدرب سياحيا وتسويق هذا القطاع محليا ودوليا.
- توفير خدمة الكهرباء لكافة المساكن.
- إنتاج الكهرباء محليا وتطوير الشبكة ومحاربة الفاقد وتطوير برامج توعية ترشيد الإستهلاك.
- تطوير البنية التحتية لقطاع التعليم وزيادة عدد المدارس والصفوف والمعلمين وزيادة التعليم المهني وتطوير البحث العلمي.
- ضرورة إيصال خدمة الصرف الصحي لكافة المساكن وإنشاء محطات معالجة وتحديث الشبكة الحالية ومواجهة التلوث.
- ضرورة إنشاء مكب نفايات مركزي يراعي الشروط البيئية مع الحاجة الماسة لإعادة تدوير هذه النفايات لاستغلالها في صناعات أخرى.
- هناك حاجة ماسة لإعادة تأهيل شبكة الطرق الداخلية في منطقة الدراسة بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى شق طرق إضافية لضمان وصل كافة المناطق بالطرق.
- إيجاد نظام نقل عام فعال يخدم الحركة الداخلية للمسافرين ضمن كل من المدن والبلدات التي تقع في منطقة حاضرة رام الله – البيرة – بيتونيا.
- العمل على حل مشكلة الإزدحامات المرورية من خلال توفير مخطط مروري شامل للمنطقة.
- توفير مساحات فراغ لمواقف المركبات في مختلف أنحاء المنطقة وبناء مواقف سيارات متعددة الطوابق.
- تخصيص مرافق خاصة بالمشاة لضمان سلامتهم وعدم استخدامهم لشوارع السيارات.

- إيجاد أنظمة خاصة بنقل البضائع في ساعات محددة خصوصا للوسط التجاري.
- إغلاق بعض الشوارع في منطقة الوسط التجاري وتحويلها لمناطق مشاة فقط.
- إيجاد طرق بديلة قطاعية تضمن التنقل بين أحياء المنطقة من خلال شوارع طرفية للابتعاد عن المناطق المزدحمة.
- حماية حرمة الشوارع من الاعتداء عليها مهما كانت طبيعة الانتهاك.
- زيادة عدد المستشفيات العاملة في منطقة الدراسة خصوصا الحكومية منها من خلال إنشاء مجمعات طبية كبيرة ومؤهلة لاستقبال أعداد كبيرة من المرضى.
- العمل على توزيع الخدمات الصحية في كافة أرجاء المنطقة وعدم حصرها في مناطق محددة دون غيرها لضمان إيصال الخدمة لكافة طالبيها بأفضل جودة ممكنة.
- زيادة عدد الكادر الطبي ليتمكن من مراعاة احتياجات السكان المتزايدة وذلك من خلال الزيادة النوعية والكمية للكادر الطبي.
- تزويد المرافق الصحية بالأجهزة والمعدات الحديثة لضمان مستوى خدمات أفضل.

7. قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

إبراهيم، عيسى علي (2008): جغرافية المدن دراسة منهجية تطبيقية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

أبو دقة، محمود (2008): التخطيط الإفتراضي والحياة الرقمية في المدينة العربية، ضرورة تنموية أم ترف بلا هدف. شبكة التخطيط العمراني، الجزائر.

إسماعيل، أحمد علي (2005): دراسات في جغرافية المدن. دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

برافر، موشيه ويوسف بشارة وحكم عراقي (1998): أطلس طبيعي سياسي وإقتصادي. دار النشر الذهبية، لندن، بريطانيا.

البطران، محمد (2004): النمو العمراني لمدينة الزرقاء خلال النصف الثاني من القرن العشرين. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

البيراوي، سناء وديما جودة (2006): مدينة البيرة: (ملف خاص بالمعلومات اللازمة لعملية التخطيط في المدينة). بلدية البيرة، البيرة، فلسطين.

جابر، ماهر عبد المحسن (2006): ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999): التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997: النتائج النهائية. تقرير السكان محافظة رام الله والبيرة، (الجزء الأول). رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999): التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997: النتائج النهائية. تقرير السكان محافظة رام الله والبيرة، (الجزء الثاني). رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999): التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997: النتائج النهائية. تقرير السكان محافظة القدس، (الجزء الأول). رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999): التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997: النتائج النهائية. تقرير السكان محافظة القدس، (الجزء الثاني). رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007): دليل التجمعات السكانية الفلسطينية – 2007. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008): مسح التجمعات السكانية – 2008 النتائج الأساسية. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009): التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–2007: النتائج النهائية– تقرير المساكن محافظة القدس. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009): التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–2007: النتائج النهائية– تقرير المساكن محافظة رام الله والبيرة. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009): التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–2007: النتائج النهائية– ملخص السكان والمساكن والمباني والمنشآت محافظة رام الله والبيرة. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009): التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–2007: النتائج النهائية– ملخص السكان والمساكن والمباني والمنشآت محافظة القدس. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009): مسح النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية–النشرة السنوية 2008. رام الله، فلسطين.

دائرة الإحصاءات العامة (1963): أول تعداد عام للسكان والمساكن 1961، التقرير الأولي رقم 7، خصائص وتوزيع السكان في لواء القدس. مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (2010): الأردن في أرقام 2009. عمان، الأردن.

دبس، ممدوح شعبان (2006): جغرافية الخدمات. جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

السعايدة، محمد (2003): مدينة الخليل دراسة في جغرافية المدن. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الشواورة، علي حميدان (2002): جغرافية العمران الريفي والحضري. مكتبة دار الفكر، القدس، فلسطين.

صافيتا، محمد إبراهيم وعدنان سليمان عطية (2006): جغرافية المدن والتخطيط الحضري. منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

صبح، ربا (2009): المناطق العشوائية و آثرها على التطوير الحضري في المدن الفلسطينية. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

عمران، عمار (2008): الامتداد العمراني لمدينة نابلس والعوامل المؤثرة فيه. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عمرو، خليل مطاوع (2005): الدراسات الديموغرافية للمنطقة الحضرية–مشروع الميتروبوليتان رام الله، البيرة، بيتونيا. وزارة الحكم المحلي، رام الله والبيرة، فلسطين، دراسات غير منشورة.

كتانة، محمد (2009): دراسة الزحف العمراني وأثره على البيئة والأراضي الزراعية في مدينتي رام الله والبيرة باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة (2001): الأداء وآفاق المستقبل. رام الله، فلسطين.

مكتب مرجع السكان (1998):ة دليل السكان. ط3، عمان، الأردن.

ملز (1932): إحصاء نفوس فلسطين لسنة 1931. مطبعة دير الروم وكولدريك، القدس، فلسطين.

الموئل (2009): مجلة العالم الحضري. ع 3، شهر ديسمبر كانون أول، عمان، الأردن.

الموئل (2010): حالة مدن العالم 2009/2008. عمان، الأردن.

المومني، صدقي (2006): تطبيق معايير التخطيط الإقليمي في عملية دمج البلديات في الأردن. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج. 21، ع.6، ص 45 – 71.

نقابة المهن الطبية المساندة (2010): قاعدة بيانات المهن الطبية المساندة. رام الله، فلسطين.

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (2010): معايير تخطيط الخدمات. بيانات غير منشورة، رام الله، فلسطين.

وزارة التربية والتعليم العالي (2008): الدليل الإحصائي السنوي 2008/2007 لمؤسسات التعليم العالي. رام الله، فلسطين.

وزارة التربية والتعليم العالي واليونيسكو (2000): الدليل المعياري لتصميم المدارس. مطبعة الأيام، رام الله، فلسطين.

وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط (2009): المنطقة الميتروبوليتانية (حاضرة) رام الله والبيرة وبيتونيا. رام الله، فلسطين.

وزارة الحكم المحلي، وزارة التخطيط (2009): المنطقة الميتروبوليتانية (حاضرة) رام الله، البيرة، بيتونيا، التقرير النهائي. رام الله والبيرة، فلسطين.

وزارة الصحة (2010): التقرير الصحي السنوي فلسطين 2009. مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، نابلس، فلسطين.

وزارة الصحة (2010): بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

Abu Sada, Jumana (2009): Managing urban growth by using a GIS - based multi criteria analysis: a case study from Ramallah - Al Bireh governorate, Palestine. Master Thesis, Birzeit University, Birzeit, Palestine.

Abu Thaher, Salim (2007): Urbanization and environment : the nature of the conflict : a study of sustainable urban development in Ramallah and Al-Bireh governorate. Master Thesis, Birzeit University, Birzeit, Palestine.

Abu-Khater, Rihan (2002): GIS Applications in Urban Planning and Design: The Case of Site Allocation. Master Thesis, Amman, Jordan.

Aguiléra, Anne, Sandrine Wenglenski and Laurent Proulhac (2009): Employment suburbanisation, reverse commuting and travel behaviour by residents of the central city in the Paris metropolitan area. Transportation Research Part A: Policy and Practice, Volume 43, Issue 7, August 2009, Pages 685-691.

AL-Qeeq, Farid (2008): Passive Solar Urban Design-Shadow Analysis of Different Urban Canyons. An-Najah Univ.J. Res. (N.Sc) Vol. 22, PP 109-143.

Atkinson-Palombo, Carol and Michael J. Kuby (2010): The geography of advance transit-oriented development in metropolitan Phoenix, Arizona, 2000–2007. Journal of Transport Geography, Volume 6, Issue 2, April, P. 144-167.

Birzeit university and house of water and environment (2006): Influence of Urban Development on the Quality of Grounwater. Ramallah, Palestine.

Brenner, Neil (2002): Decoding the Newest “Metropolitan Regionalism” in the USA: A Critical Overview. Cities, Volume 19, Issue 1, February, P. 3-2.

Cebollada, Àngel (2009): Mobility and labour market exclusion in the Barcelona Metropolitan Region. Journal of Transport Geography, Volume 17, Issue 3, May, P. 226-233.

Cidell, Julie (2010): Concentration and decentralization: The new geography of freight distribution in US metropolitan areas. Journal of Transport Geography, Volume 18, Issue 3, May, P. 363-371.

Cloke, Paul, Chris Philo and David Sadler (2003): Approaching Human Geography. Paul Chapman Publishing, London, UK.

Curwell, Steven, Mark Deakin and Martin Symes (2005): Sustainable Urban Development. V.1, Routledge Taylor and Francis Group, USA.

Daniels, Peter, Michael Brandchaw, Denis Shaw and James Sidaway (2005): An Introduction to Human Geography Issues for the 21st Century. Second Edition, Pearson Education Limited, London, England.

El-Atrash ،Ahmad (2009): Promoting sustainable urban growth strategies to curb sprawl in the urban area of Bethlehem governorate. Master Thesis, Birzeit University, Birzeit, Palestine.

Foster, Kathryn A. (1993): Exploring the links between political structure and metropolitan growth. Political Geography, Volume 12, Issue 6, November, P. 523-547.

Huxhold, William, Eric Fowler and Brian Parr (2004): ArcGis and the Digital City, A Hands on Approach for Local Government. ESRI Press, California, USA.

Knox, Paul and Linda McCarthy (2005): Urbanization. Second Edition, Pearson Prentice Hall, USA.

Knox, Paull and Sallie A. Marston (2004): Human Geography. Pearson Education, Third Edition, New Jersey, USA.

Laurini, Robert (2001): Information Systems for Urban Planning. Taylor and Francis, London.

Lee, Dongkun, Yeunwoo Jeong and Jaeyong Choi (2005): Determining development density using the Urban Carrying Capacity Assessment System. Landscape and Urban Planning, Volume 73, Issue 1, 15 August, P1-15.

Lobo, José and Deborah Strumsky (2008): Metropolitan patenting, inventor agglomeration and social networks: A tale of two effects. Journal of Urban Economics, Volume 63, Issue 3, May, P. 871-884

Martinuzzi, Sebastián, William A. Gould and Olga M. Ramos González (2007): Land development, land use, and Urban Sprawl in Puerto Rico integrating remote sensing and population census. Landscape and Urban Planning, Volume 79, Issues 3-4, 2 March, Pages 288-297.

Morisugi, Hisa and Eiji Ohno (1995): Proposal of a benefit incidence matrix for urban development projects. Regional Science and Urban Economics, Volume 25, Issue 4, August, P. 461-481.

Pacione, Michael (2001): Geography and public finance: planning for fiscal equity in a metropolitan region. Progress in Planning, Volume 56, Issue 1, July, P. 1-59.

Pacione, Micheal (2001): Urban Geography a Global Perspective. Routledge Taylor and Francis Group, London.

Shelly, Fred and Andrey Clarke (1994): Human and Cultural A Global Perspective. WCB Publishers, Dubuque, USA.

Sit, V.F.S. (2009): Extended Metropolitan Region. International Encyclopedia of Human Geography, 2009, Pages 697-704.

Southworth, Frank and Andrea Sarzynski (2009): The geography of metropolitan carbon footprints. Policy and Society, Volume 27, Issue 4, March, P. 285-304.

Sullivan, William and Sarah Taylor Lovell (2006): Improving the visual quality of commercial development at the rural–urban fringe. Landscape and Urban Planning, Volume 77, Issues 1-2, 15 June, P. 152-166

Williams, Gwyndaf (1999): Institutional capacity and metropolitan governance: the Greater Toronto Area. Cities, Volume 16, Issue 3, June, P. 171-180.

Zeidan ،Ismat (2009): Cultural planning as a tool for urban development and cities regeneration. Master Thesis, Birzeit University, Birzeit, Palestine.

المقابلات:

البيطار، جواد (2009): مدير مركز المعلومات الصحية الفلسطيني في وزارة الصحة، نابلس، فلسطين.

جوابرة، أمجد (2009): موظف سجل السكان في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

الحلاق، صبحي (2009): مدير فرع محافظة رام الله والبيرة في شركة كهرباء محافظة القدس، رام الله، فلسطين.

ديما، جودة (2010): مهندسة في بلدية البيرة وتشرف على عمليات التخطيط في المدينة، البيرة، فلسطين.

سعادة، حمودة (2009): مدير عام التخطيط والتطوير التربوي، رام الله، فلسطين.

عودة، صلاح (2009): مدير عام غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة، رام الله، فلسطين.

القرط، عماد جمعة (2009): المدير الإداري لمصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة، رام الله، فلسطين.

مجلس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة رام الله والبيرة (2009): رام الله، فلسطين.

الميمي، أيمن (2009): مدير التدريب والحاسوب في غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة، رام الله، فلسطين.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2009): الخطة الإستراتيجية لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رام الله، فلسطين.

وزارة السياحة الفلسطينية (2009): رام الله، فلسطين.

وزارة الصحة (2010): وحدة التراخيص الطبية، رام الله، فلسطين.

وزارة النقل والمواصلات (2009): رام الله، فلسطين.

المواقع الإلكترونية:

أمانة عمان الكبرى. الرؤيا والرسالة.
http://www.ammancity.gov.jo/ar/gam/about.asp.11\11\2010.

إمارة دبي. الحكومة الإلكترونية. الخدمات الإلكترونية
(http://www.dubai.ae/ar.portal?topic,hm_aboutus. 11\11\2010)

شبكة التخطيط العمراني. العلوم الحضرية. التنمية الحضرية المستدامة.
. 11\11\2010. http://www.araburban.net/urban-sciences/urban

المعرفة. قضايا التنمية.
http://www.marefa.org/index.php/%D8%AA. 10\11\2010

Nationmaster. Energy. Electricity.
http://www.nationmaster.com/index.php. 9/11/2010.

8. الملحق:

8. 1: خريطة توزيع المباني في منطقة الميتروبوليتان.

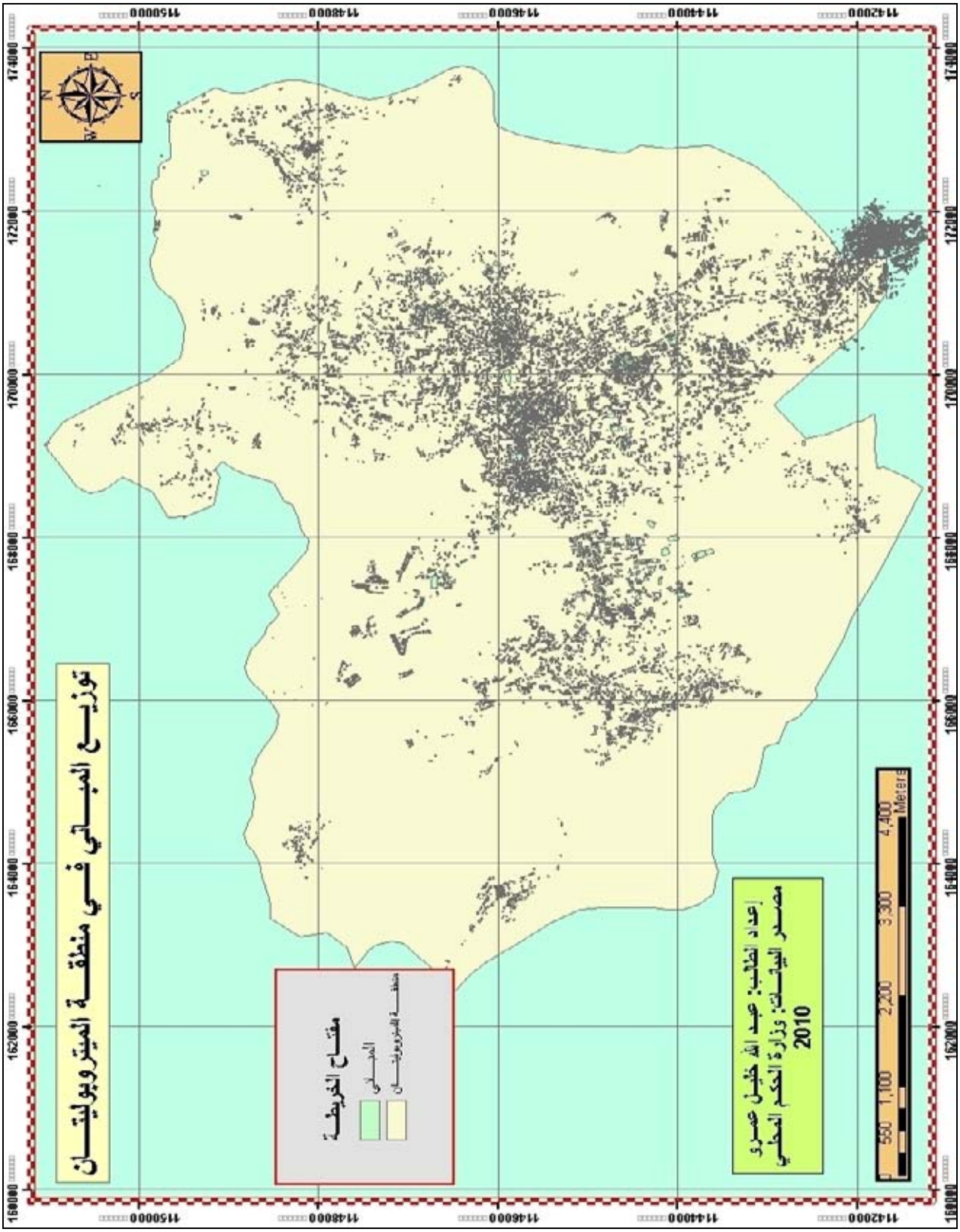

8. 2: خريطة توزيع وأحجام شبكة المياه في منطقة الميتروبوليتان لعام 2009.

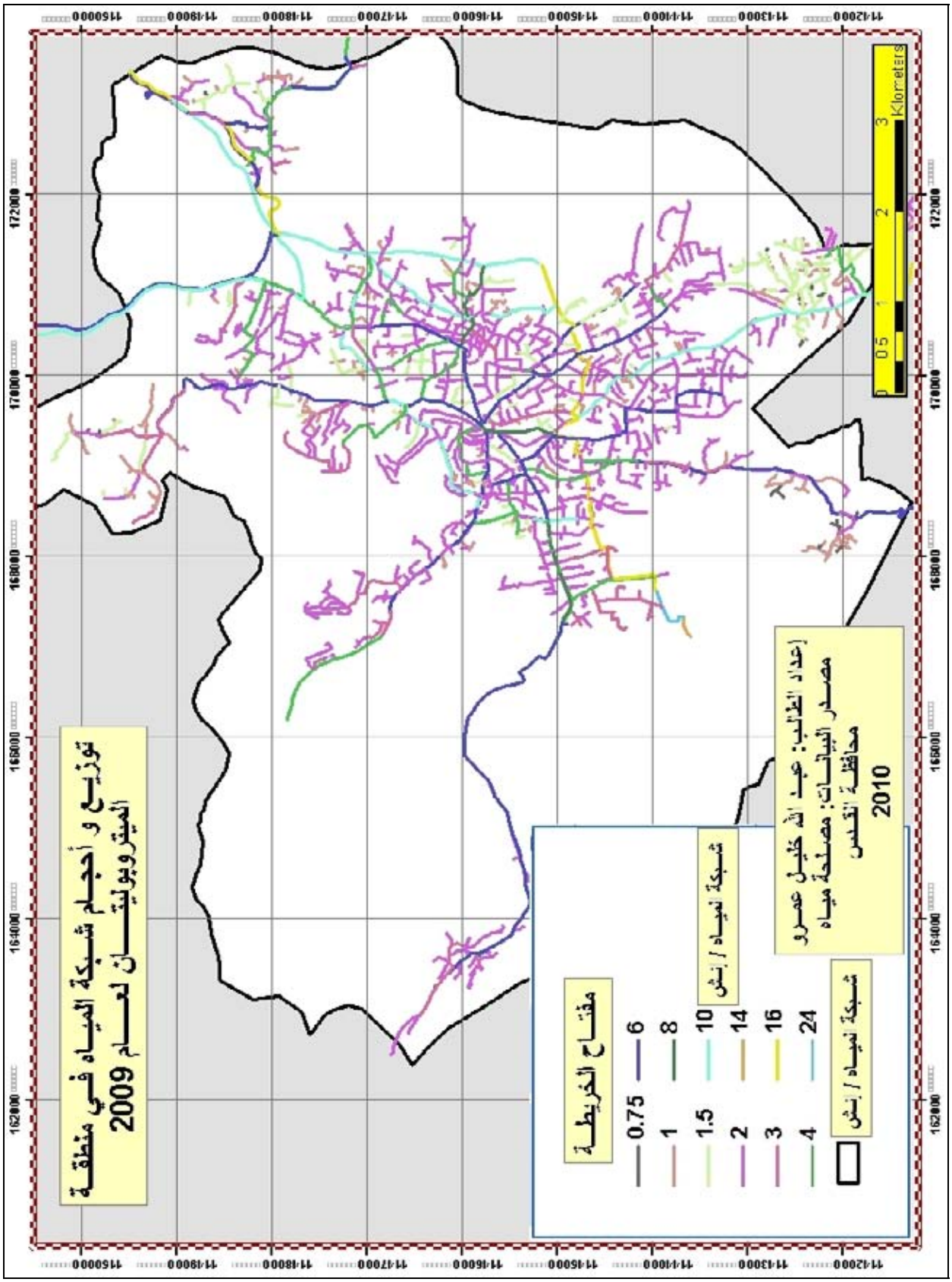

ملحق: 8. 3: خريطة توزيع شبكة الطرق في منطقة الميتروبوليتان.

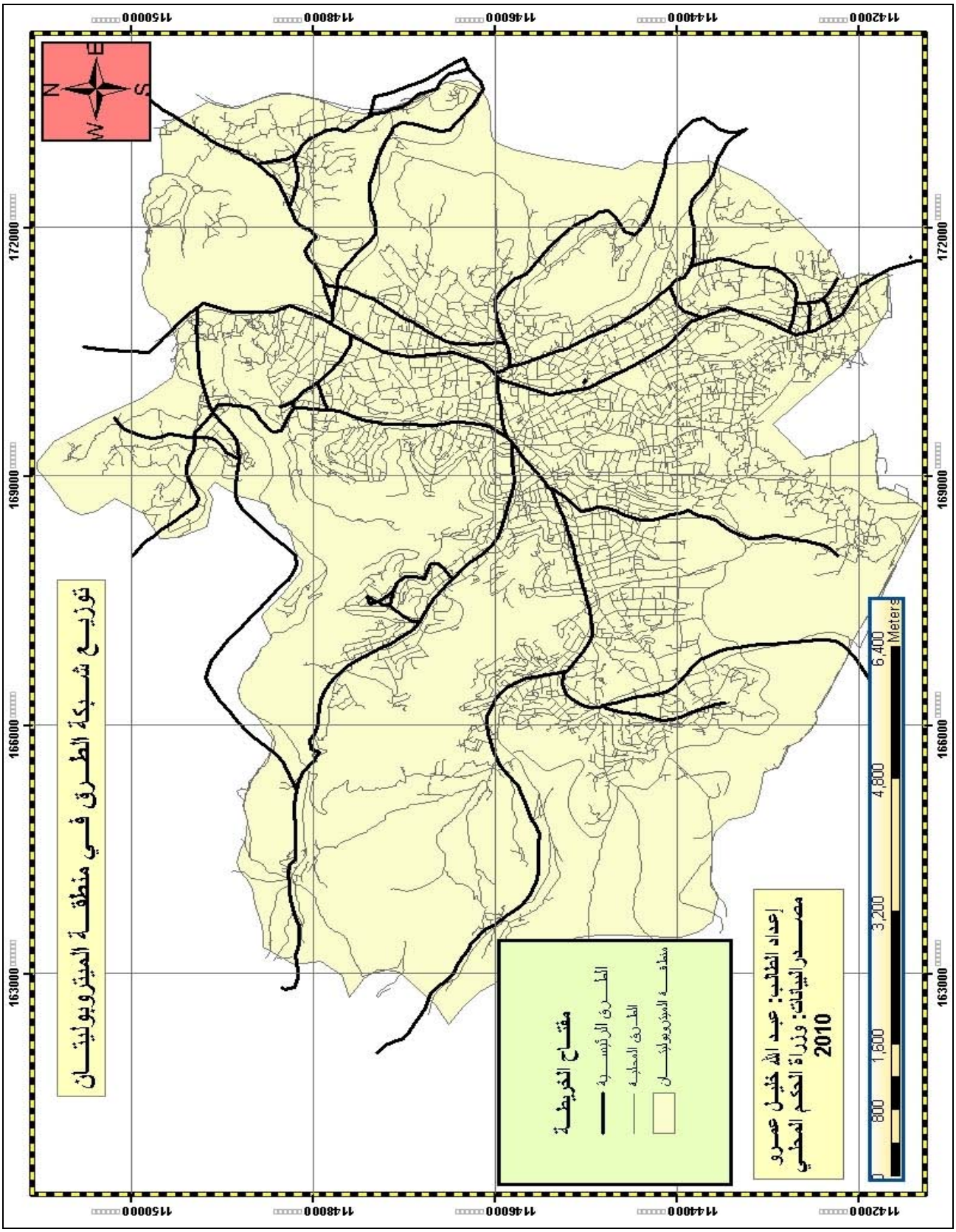

8. 4: استمارة قياس مدى رضا السكان عن الخدمات المقدمة لهم.

كلية الآداب / الدراسات العليا

برنامج ماجستير الجغرافيا

أعزائي المواطنين تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث عبد الله عمرو بإجراء بحث ميداني من خلال الاستمارة التالية بهدف قياس مدى رضى المواطنين عن الخدمات المقدمة لهم، وذلك للاستفادة من هذه المعلومات ضمن رسالة ماجستير بعنوان (ميتروبوليتان رام الله والبيرة وبيتونيا: دراسة واقع ومستقبل قطاع الخدمات باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد)، لذا نرجو من المواطنين التعاون في انجاز هذا العمل، علما أنه سيتم المحافظة على سرية البيانات واستخدامها لأغراض البحث العملي فقط، وشكرا للتعاون.

س1. التجمع السكاني: 1. رام الله 2. البيرة 3. بيتونيا 4. مخيم الأمعري 5. مخيم قدورة 6. رافات 7. كفر عقب 8. عين عريك 9. عين قينيا 10. صردا 11. بيتين.

س2. الجنس: 1. ذكر 2. أنثى

س3. مدى الرضا عن الخدمات:

الرقم	السؤال	راضي جدا	راضي	محايد	غير راضي	غير راضي جدا
1	ما هو مدى الرضا عن المبنى المقيم به					
2	ما هو مدى الرضا عن المسكن المقيم به					
3	ما هو مدى الرضا عن خدمات المياه					
4	ما هو مدى الرضا عن خدمات الكهرباء					
5	ما هو مدى الرضا عن خدمات الصرف الصحي					
6	ما هو مدى الرضا عن توفر السلع المعمرة					
7	ما هو مدى الرضا عن خدمات النفايات المنزلية					

8	ما هو مدى الرضا عن خدمات الطاقة (غاز وكاز ...إلخ)					
9	ما هو مدى الرضا عن خدمات التعليم					
10	ما هو مدى الرضا عن خدمات السياحة					
11	ما هو مدى الرضا عن خدمات النقل					
12	ما هو مدى الرضا عن خدمات الصحة					

س4. هل تتوقع/ي تحسن الخدمات خلال المستقبل القريب (5–10 سنوات)؟

1. نعم 2. لا 3. لا أعرف